# تعقّبات العلامة بدر الدين الدماميني في كتابه «مصابيح الجامع الصحيح» على الإمام بدر الدين الزّركشي في كتابه «التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح» في القضايا النّحويّةِ والصرفيةِ واللُّغويّةِ

توجيهٌ وعرضٌ


الدكتور/ علـي بن سلطـان الحكمـي

الأستاذ المشارك في كلية اللغة العربية
بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة



١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م

*فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر*

الحكمي ، علي بن سلطان علي

تعقبات العلامة بدر الدين الدماميني في كتابه مصابيح الجامع الصحيح على الإمام بدر الدين الزركشي في كتابه... ـ المدينة المنورة.

... ص ؛ .. سم

ردمك ١-٩-٠٩-٦٤٩-٩٩٦٠

١ - اللغة العربية - النحو أ - العنوان

ديوي ٤١٥،١ ١٦/١٩٨٠

رقم الإيداع : ١٦/١٩٨٠

ردمك : ١-٩-٠٩-٦٤٩-٩٩٦٠

الطبعة الأولى

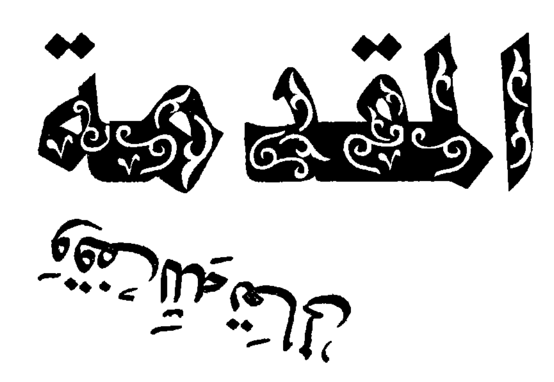
١٤١٦ هـ / ١٩٩٥ م

طبع ونشر وتوزيع

دار البخاري للنشر والتوزيع

المدينة النبوية – بريـــــدة

٣٢٣٦٠١٧ – ٨٤٧١٩٧١


المقدمة

# بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين أهل الحمد ومستحقه والصلاة والسلام على نبينا محمد رسول الله صفوة خلقه ، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد.

فإن الإمامين العالمين بدر الدين الزركشي، وبدر الدين بن الدماميني، قد تناولا جوانب مختلفة في كتاب الجامع الصحيح لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري من فقه الحديث، وإيضاح معانيه، وتفسير غريبه وشرح نكته في الترجمة، وإعراب مشكلاته، وبيان ما فيه من النكت البلاغية، لكن الجانب النحوى واللغوي استأثرا باهتمام هذين العالمين فيما قدماه على الجامع الصحيح من خدمة علمية وأكثر المسائل التى تناولها هذان العالمان لم تلق عناية كافية مِمّن سبقهما من شراح الجامع الصحيح، وإنما وردت فى شروحاتهم عرضاً فى ثنايا كلامهم، ولم تُخصّ ببحث مُستقص، أو توجيه يوفى بالقصد، فبقى خلال ذلك نكة مهمة فى متن الحديث، وفى تراجم البخارى، أو التبويب، تستوقف طرف الطرف وتستحث بياناً لذلك الحرف، لذا كان عمل هذين العالمين الجليلين على الجامع الصحيح إضافةً مُتمة للجوانب التى وقف دونها جهد من سبقهما، وهى جوانب مُهمّة

بيانها، ولا يحسن تركها ولا يبخس شأنها. وقد أوضح العلامة الزركشى منهجه فى مقدمة كتابه التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح ، كما سيأتي به البيان.

وبنحو هذا أبان بدر الدين بن الدماميني عن منهجه فى كتابه مصابيح الجامع الصحيح.

وقد كان للزركشى فضل السبق فيما جمعه وأعده على الجامع الصحيح من شرح لغريبه وتفسير لنكته فى الترجمة أو التبويب، فضلاً عما تناوله من مشكلات الإعراب والمسائل النحوية، والصور البيانية والمعانى البلاغية . وقد وقف بدر الدين بن الدماميني على كتاب الزركشي وأفاد منه وقيد عنه في مواطن مختلفة من كتابه مصابيح الجامع الصحيح. إلا أنه كانت له تعقبات واستدركات على مسائل فقهية وأصولية، وقضايا فى النحو والإعراب والتصريف، وكانت تعقباته على القضايا النحوية وما يتبعها من الإعراب أكثر عمقاً ، وأدق مأخذاً، فقد عرض الزركشى لهذا الجانب فوقع له فى بعض المسائل سهو أو خطأ، وفي بعض تابع فيها قولاً مرجوحاً، وفي بعضٍ أوجز القول فيها إيجازاً مخلاً ، وفى بعض مما تناوله

---

(١) مقدمة التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح (٣).

يحتمل النظر ولا يحكم على ما قرّره فيه بسهو أو خطأ، وفي بعض كان الصواب فيما ذهب إليه من قول وما قرره من حكم.\وقد تناول ابن الدماميني كل ذلك بنقد جارح وتعريض فاضح لا يقال فى حق إمام راسخ فى العلم ، وإن زل به قلمه فى شيء مما يعلمه أو لا يعلمه . فغفر الله لهما وعفى عنهما.

تلك أبرز المسائل التى تعقب فيها ابن الدماميني بدر الدين الزركشى، ولها أُفرِد هذا البحث الذى جمعت ما دته من كتاب ابن الدماميني مصابيح الجامع الصحيح، وقد اقتضى العمل في هذا البحث أن يأتي في مقدمة وفصلين، وخاتمة.

الفصل الأول، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: بدر الدين الزركشي حياته وآثاره.

المبحث الثاني : كتابه التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح، منهجه ونسخه المطبوعة والمخطوطة.

الفصل الثاني : وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : بدر الدين الدماميني حياته وآثاره.

المبحث الثاني : كتابه مصابيح الجامع الصحيح، عنوانه، ومنهجه

ونسخه.

المبحث الثالث : تعقباته على الزركشي في المسائل النحوية الصَّرفية واللغوية، عرض لأهم المسائل وبيان الوجه فيما ذهب إليه كل منهما.

المبحث الرابع : نصّ المسائل التي تعقب فيها الدماميني الزركشي كما في مصابيح الجامع الصحيح.



* * *



# الفصل الأول

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : بدر الدين الزركشي حياته وآثاره.

المبحث الثاني : كتابه التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح، منهجه ونسخه المطبوعة والمخطوطة.

# المبحث الأول

## بدر الدين الزركشي حياته وآثاره

**اسمه ونسبه:**

هو أبو عبدالله بدرالدين محمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي الشافعي ولد في مصر سنة ٧٤٥هـ[١]، وبها نشأ، واشتغل فى صباه بصناعة الزركش، أى نسج الحرير بالذهب، وبها اشتهر وإليها نسب، ثم ما لبث أن أقبل على طلب العلم يدفعه شوق ورغبه، وتساعده ذاكرة مسعفة تستوعب ما يلقى إليها وتحفظه، فادرك فى وقت قصير ما فات على غيره دركه، وحصل معارفة على نخبة من أئمة العلم فى عصره فى القاهرة، ودمشق ، وحلب، ومن أشهر شيوخه فى القاهرة جمال الدين الأسنوى[٢] المتوفى سنة (٧٧٢هـ) وسراج الدين البلقينى المتوفى سنة (٨٠٥هـ)[٣] ثم رحل إلى بلاد الشام ، دمشق وحلب، فالتقى فى مدينة الشام بالإمامين

(١) ينظر ترجمته في الدرر الكامنة ١٧/٤، وانباء الغمر بأبناء العمر ٤٤٦/١، وحسن المحاضرة ٤٣٧/١، والنجوم الزاهرة ١٣٤/١٢.

(٢) ينظر : الدرر الكامنة ٣٥٤/٢، وبغية الوعاة ٩٢/٢، والبدر الطالع ٣٥٢/١، وشذرات الذهب ٢٢٣/٦.

(٣) ينظر : الضوء اللامع ٨٦/٦، وحسن المحاضرة ٣٢٩/١، وشذرات الذهب ١٩٣/٧.

الجليلين، أبي الفداء الحافظ بن كثير ، المتوفى سنة (٧٧٢هـ)[١] ، وابن قدامة المقدسي المتوفى سنة (٧٨٥هـ)[٢]، والتقى فى مدينة حلب بالعلامة شهاب الدين أحمد الأذرعى المتوفى سنة (٧٨٣هـ)[٣] هؤلاء هم أشهر أشياخه، ولما استكمل تحصيل أكثر علوم عصره، واستوثق من نفسه وعلمه أخذ موقعه بين شيوخ عصره فامّه الدارسون أرسالاً وتترى يفيدون من علمه ويقيدون عنه فى مختلف الفنون التى واضب على تدريسها ، ومن أشهر تلاميذه الذين أخذوا عنه فى القاهرة شمس الدين محمد بن عبدالدائم البرماوى المتوفى سنة (٨٣١هـ)[٤] ونجم الدين عمر بن يحي الدمشقي المتوفى سنة (٨٣٠هـ)[٥] وغيرهما. وقد وُصف بدر الدين الزركشى بأنه كان منقطعاً للعم ليس له شاغل سواه، فلم ير متردداً إلى أحد إلا إلى سوق الكتب، وكان ربما أمضى نهاره فى حانوت الكتب يقرأ ويعلق ما يعجبه فإذا ما عاد إلى منزله نقل ما علقه إلى تصانيفه. وقد مهر فى كثير من العلوم وبخاصة الفقه الشافعى وأصول الفقه والتفسير وعلوم القرآن، والحديث، كما كان له مشاركة فى علوم العربية من نحو وتصريف وبلاغة، وحذق بكثير من سائلها.

---

(١) ينظر : شذرات الذهب ٢٦٧/٦.

(٢) الدرر الكامنة ٣٧١/١، والبدر الطالع ١٥٣/١، وشذرات الذهب ٢٣١/٦.

(٣) الدرر الكامنة ١٢٥/١، والبدر الطالع ١/

(٤) الضوء اللامع ٢٨٠/٧، وشذرات الذهب ١٩٧/٧، والبدر الطالع ١٨١/٢.

(٥) شذرات الذهب ١٩٣/٧.

**وفاته ، وآثاره:**

توفي بدر الدين الزركشي في يوم الأحد الثالث من شهر رجب سنة ٧٩٤هـ بعد حياة حافلة بالعلم النافع في الدرس والتأليف، وقد ترك مصنفاتٍ نافعة في مختلف الفنون التي تصدر لها إقراراً وتأليفاً، وأكثر مصنفاته كانت شروحات على كتب المتقدمين من أئمة العلم وتعليقات على مسائل بعينها أو تخريجاً لأحاديث وردت في كتب الفقه المبسوطة، فضلاً عن رسائل في قضايا مهمة وفنون مختلفة ، من أهمها:

١- الإجابة لما استدركته عائشة عن الصحابة[١].

٢- البحر المحيط في أصول الفقه[٢].

٣- اعلام الساجد بأحكام المساجد[٣].

٤- البرهان في علوم القرآن[٤].

٥- تخريج أحاديث الشرح الكبير للرافعي[٥].

٦- التذكرة في الأحاديث المشتهرة.[٦]

---

(١) نشر بتحقيق سعيد الأفغاني.

(٢) نشر بتحقيق أبي غذه سنة ١٤١٤هـ.

(٣) نشر بتحقيق أبي الوفا المراغي سنة ١٣٨٥هـ.

(٤) نشر بتحقيق أبي الفضل إبراهيم.

(٥) ذكر في الدرر الكامنة ١٤/١٨، وحسن المحاضرة ١/٤٣٧.

(٦) ذكر في كشف الظنون ١/٣٨٦.

٧- تشنيف السامع بشرح جمع الجوامع فى أصول الفقه.[١]

٨- تنقيح الألفاظ لجامع الصحيح[٢].

٩- خادم الشرح للرافعى والروضة للنوى[٣]، وهو كتاب موسع شرح فيه مشكلات الروضة للنووى، وفتح العزيز للرافعي.

١٠- خبايا الزوايا[٤]، تناول فيه الزركشي المسائل التى أوردها الرافعي فى الشرح الكبير، والنووي فى الروضة فى غير مضانها.

١١- رسالة فى معنى لا إله إلا الله[٥].

١٢- سلالة الذهب فى أصول الفقه[٦].

١٣- شرح التنبيه للشيرازى فى الفقه[٧].

١٤- شرح تلخيص المفتاح فى البلاغة.[٨]

---

(١) طبع سنة ١٣٨٣هـ.

(٢) طبع سنة ١٩٣٣م، ولم أقف عليه.

(٣) له نسخ خطية في المكتبة الأزهرية ، ومعهد المخطوطات بالقاهرة، ودار الكتب المصرية.

(٤) حقق رسالة ماجستير في جامعة الأزهر.

(٥) نشرت بتحقيق علي محي الدين القره داغي.

(٦) حقق رسالة علمية في جامعة الأزهر.

(٧) له نسخة خطية في مكتبة بريلين تحت رقم ٤٤٦٦ .

(٨) ذكره صاحب هداية العارفين ١٧٤/٢، وسعيد الأفغاني في مقدمة تحقيق (كتاب الإجابة).

١٥- شرح الوجيز لحجة الاسلام الغزالى[١].

١٦- الفصيح بشرح الجامع الصحيح، ذكره في مقدمة التّنقيح.

١٧- القواعد في فروع الشافعيه[٢].

١٨- المختصر فى تخريج أحاديث المنهاج والمختصر[٣].

---

(١) توجد له نسخة خطية في الظاهرية تحت رقم ٢٣١٢.

(٢) توجد له نسخة في دار الكتب المصرية تحت رقم ٨٥٣ و ١١٠٣، وفي المكتبة الأزهرية تحت رقم ٥٥٥٢ و ٤٢٧٢.

(٣) توجد له نسخة خطية في المكتبة التيمورية تحت رقم ٤٥١.

# المبحث الثاني

# التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح

هذا الكتاب هو ثاني كتابين للزركشي على الجامع الصحيح، توخّى فيه الإيجاز في البيان مع الوفاء بالمقصود، تناول فيه تفسير الغريب، وإعراب ما أشكل من التراكيب والصيغ والترجمات إلى جانب بعض القضايا الفقهية والأصولية والنكت اللطيفة، كما عرض فيه بالنقد والتعقيب على بعض العلماء من شراح الجامع الصحيح وغيره، وقد أبان عن قصده من هذا التصنيف في مقدمة الكتاب بقوله:

أما بعد، فإني قصدت من تصنيف هذا الاملاء إلى إيضاح ما وقع في صحيح الإمام الجليل أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري -رحمه الله- من لفظ غريب، وإعراب غامض، أو نسب عويص، أو راوٍ يخشى في اسمه التصحيف، أو خبر ناقص تعلم تتمته، أو مبهم علم حقيقته، أو أمر وهم فيه، أو كلام مُسْتَغلق يمكن تلافيه.. منتخباً من الأقوال أصحها وأحسنها ومن المعاني أوضحها وأبينها مع إيجاز العبارة والرمز والإشارة، فإن الإكثار داعية الإملال، وذلك لما رأيت ناشئة هذا العصر حين قراءته من التقليد للنسخ المصححة وربما لا يوفقون لحقيقة اللفظ فضلاً عن معناه، وربما يتخرصُ خواصهم فيه ويتبجّح بما يبطنه ويبديه.. إلى أن يقول:

وأرجو أن هذا المؤلف يريح من تعب المراجعة والكشف والمطالعة مع زيادة فوائد وتحقيق مقاصد. ويكاد يستغني به اللبيب عن الشرح، لأن أكثر الحديث ظاهر لا يحتاج لبيان، وإنما نَشْرح ما يشكل، وسميته التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح، والله تعالى يجعله خالصاً لوجهه الكريم مقروناً بالفوز لجنات النعيم. ومَنْ أراد استيفاء طرق الشرح على الحقيقة فعليه بالكتاب المسمّى بالفصيح في شرح الجامع الصحيح أعان الله على إكماله.(١)

## اهتمام العلماء بكتاب التنقيح :

وقف كثير من العلماء على كتاب التنقيح وأفادوا منه وقيدوا عنه في مسائل مختلفة، وكان لبعض منهم تنكيتات على كتاب التنقيح، ولبعض تعقبات على قضايا مختلفة في النحو والتصريف واللغة، وعلى مسائل في الفقه وأصوله، ومن أشهر العلماء الذين أفادوا من كتاب التنقيح وأعرضوا له في مؤلفاتهم بشيءٍ من التنبه والنقد، والتنكيت والمراجعة:

١- الحافظ ابن حجر العسقلاني، له كتاب النكت على التنقيح لم يكمله.(٢)

---

(١) مقدمة التنقيح (٢) بتصرف.

(٢) توجد نسخة لكتاب النكت على تنقيح الزركشي في المكتبة الأزهرية تحت رقم ١٠٩. وينظر الإمام البخاري وصحيحه ٢٣٧، والحافظ ابن حجر العسقلاني ٤٢٨، وتاريخ التراث العربي المجلد الأول الجزء الأول، : ٢٣١- ٢٣٢.

٢- محب الدين أحمد بن نصر الله البغدادي الحلبي المتوفى سنة ٨٤٤هـ، له كتاب التنكيت على التنقيح، وذكر في بعض المصادر بأنه حواشٍ على التنقيح.[١]

٣- بدر الدين الدماميني عرض له بشيء من النقد والتوهيم في مواطن مختلفة من كتابه مصابيح الجامع الصحيح كما سيأتي به البيان.

٤- محمد بن عبدالدائم الشافعي البرماوي، له كتاب اللامع الصبيح جمع فيه بين شرح الكرماني على صحيح البخاري باقتصار وكتاب التنقيح بتنبيه وإيضاح.

٥- أبو يحيى زكريا بن محمد الأنصاري المصري الشافعي، له تحفة الباري بشرح صحيح البخاري، طبع حاشية على إرشاد الساري، له تعقبات على الزركشي.

٦- أحمد بن محمد الخطيب المعروف بالقسطلاني، له كتاب إرشاد الساري لصحيح البخاري، عرض لكتاب التنقيح للزركشي وأفاد منه، وله تعقبات عليه.[٢]

---

(١) الإمام البخارث وصحيحه ٢٣٧، والحافظ ابن حجر العسقلاني ٤٤٨، وتاريخ التراث العربي المجلد الأول الجزء الأول : ٢٣١- ٢٣٢.

(٢) المصادر السابقة.

## نسخ كتاب التنقيح :

### أولاً : المطبوعة:

لكتاب التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح طبعتان لم يَتَسَنَّ لي الوقوف عليهما، لندرتهما، وتقادم هاتين الطبعتين:

الأولى : كانت سنة ١٣٠٥هـ بالمطبعة المصرية، ولم يكتمل طبعه في هذه الطبعة، وإنما وقف فيه على نهاية باب الشروط، وهو في ستة أجزاء.

الثانية: كانت سنة ١٣٥١هـ وهذه الطبعة لا يدرى أكمل فيها أم لم يكمل؟!.

### ثانياً : المخطوطة :

نسخ كتاب التنقيح الخطية كثيرة، منها التامة، ومنها المخرومة، ومنها ما نسخ بخط المؤلف، ومنها ما نسخ في فترات متأخرة عن وفاته، ومن أشهر نسخ كتاب التنقيح ما يلي:

نسخة بخط المؤلف، في مكتبة برلين تحت رقم ١١٩٥ تقع في ١١٦ورقة تاريخ نسخها ٧٨٨هـ.

نسخة ثانية تحت رقم ١١٩٦ في ٢٢١ ورقة تاريخ نسخها ٨٨١هـ.

نسخة ثالثة تحت رقم ١١٩٧ نسخت سنة ألف هجرية تقع ١٨١ ورقة.

وله نسخ كثيرة في مكتبات تركيا، منها نسخة في أيا صوفيا، تحت رقم ٦٨٢ في ٢١٨ ورقة، تاريخ نسخها سنة ٨١٦هـ.

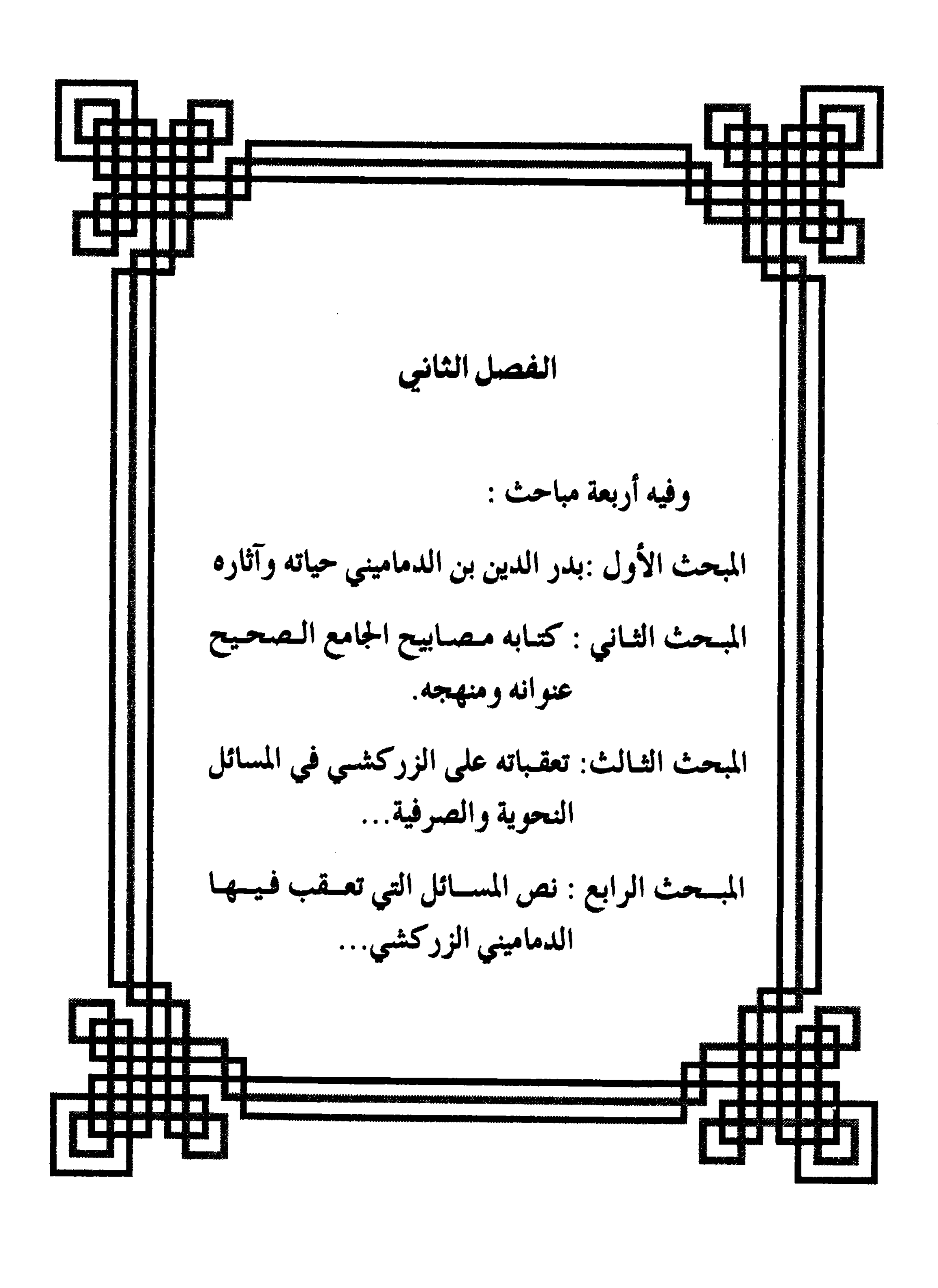
ونسخة ثانية تحت رقم ٦٨٣ في ٢٩٣ ورقة.

ونسخة ثالثة تحت رقم ٦٨٤ في ٢٣٠ ورقة تاريخ نسخها ٨٠٩هـ.

وفي مكتبة لاله لي تحت رقم ٥٥٤ في ٣٤٢ ورقة تاريخ النسخ سنة ٨٠٩هـ.[١]

وغير هذه كثير في مكتبات تركيا، وأوربا، والمغرب، ومصر، القاهرة والاسكندرية، وفي الهند، وفي بشاور بباكستان، قسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وبمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، وغيرها من المكتبات في المملكة العربية السعودية التي تعنى بجمع المخطوطات وإحياء التراث الإسلامي.

(١) ينظر تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين المجلد الأول الجزء الأول ٢٣١- ٢٣٢.



# الفصل الثاني

وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول :بدر الدين بن الدماميني حياته وآثاره

المبحث الثاني : كتابه مصابيح الجامع الصحيح عنوانه ومنهجه.

المبحث الثالث: تعقباته على الزركشي في المسائل النحوية والصرفية...

المبحث الرابع : نص المسائل التي تعقب فيها الدماميني الزركشي...

# المبحث الأول

## بدرالدين بن الدماميني حياته وآثاره

**اسمه ونسبه:**

هو محمد بن أبى بكر بن عمر بن أبـي بكر بن محمد بن سليمان بن جعـفر بن يحى بن حـسين بن محـمد ابن أحمـد بن أبى بكر بن يوسف بن على بن صـالح بـن إبراهيم بدر الدين القـرشي الاسكـندري المعـروف بابن الدماميني المالكى النحوى الأديب.

كذا وردت سلسلة نسـبه فى أكثر المصادر التى ترجته ، والدمـاميني نسبة إلى بلدته دمـامين بصعيد مصـر، وإليها ينسب عدد كثـير من العلماء، ويذكره ابن حجر والسيوطى بابن الدماميني، ولعل هذا أدق؛ لأن مولده لم يكن بدمامين.[1]

---

(١) ينظر ترجـمتـه في انبـاء الغـمر بأنبـاء العـمر ٣/٣٦١- ٣٦٣، والضـوء اللامع ٧/١٨٤- ١٨٥، وبغـية الوعـاه ١/٦٦، وشذرات الذهب ١٨١- ١٨٢، والبـدر الطالع ٢/١٥٠، وابن الدمامـيني حيـاته وآثاره، ومنهجه لـلدكتور/ محمد بن عبدالرحـمن المفدى ٥٣- ٥٦.

## ولادته ، ونشأته:

ولد العلامة بدر الدين بن الدماميني في الاسكندريه سنة ٧٦٣هـ وقيل سنة ٧٦٤هـ ونشأ بها ، وأخذ عن أئمة العلم فيها، ثم رحل إلى القاهرة لمزيد من التحصيل العلمي، فلقي بها نخبة من العلماء أفاد منهم ، وقيد عنهم ، وسمع ما يقرأ في مجالسهم وما يدور فيها من مراجعات ومناقشات، أشار إلى بعض منها في كتابه الجامع الصحيح. وقد كان له إبان الطلب رغبة دافعة وذاكرة حافظة مكنته الأخيرة هذه من استيعاب أكثر العلوم التي واضب على دروسها أو انقطع إليها وبخاصة علوم العربية ، التي وقف على دقائقها، وحقق العلم في كثير من مسائلها يدل على ذلك ما تركه من مؤلفات في هذا الفن ، وهي مؤلفات تتصف بعمق التحليل ودقة المناقشة والتعليل.

## شيوخه:

تلقى بدر الدين الدماميني العلم على نخبة من علماء عصره في الاسكندرية وفي القاهرة، وغيرهما، صرح بذكر بعض منهم في كتابه مصابيح الجامع، ونقل عنهم، منهم:

١- محي الدين عبدالوهاب بن محمد المعروف بالقروي الإسكندري (٧٢٠ - ٧٨٨هـ)[1].

---

(١) الدرر الكامنة ٣/٤٤، والضوء اللامع ٧/١٨٥، وشذرات الذهب ٦/٣٠٢.

٢- وإبراهيم بن محمد بن عبدالرحيم بن إبراهيم بن يحى بن أبى المجد الشيخ جمال الدين الأميوطى (٧١٥ - ٧٩٠هـ)[1]، وهو شيخ الدماميني بالإجازة، قال فى مصابيح الجامع الصحيح. وقد أخبرنا شيخنا الإمام العالم جمال الدين إبراهيم بن محمد بن عبدالرحيم الأميوطى الشافعى نزيل مكة المشرفة- رحمه الله إجازه[2].

٣- بهاء الدين عبدالله بن أبى بكر محمد بن سليمان الاسكندرى الدماميني (٧٠٥ - ٧٩٤هـ)[3].

٤- إبراهيم بن أحمد التنوخي البعلى الشامى نزيل القاهرة (٧٠٩ ، ٧١٠ - ٨٠٠هـ)[4].

٥- القاضى محى الدين إسماعيل بن إبراهيم الكنانى الحنفى (٧٢٨ - ٧٠٣هـ)[5].

٦- أبو عبدالله محمد بن محمد المعروف بابن عرفة التونسى (٧١٦ -

---

(١) ينظر ترجمته في المقفي الكبير ٣٠٧/١، والعقد الثمين ٢٥٨/٣، والدليل الشافي على المنهل الصافي ٢٧/١، والدرر الكامنة ٦٢/١.

(٢) مصابيح الجامع الصحيح ٣٩٢.

(٣) الدرر الكامنة ٣٥٦/٢، والضوء اللامع ١٨٥/٧.

(٤) إنباء الغمر ٢٢/٢- ٢٣، والضوء اللامع ١٨٥/٧.

(٥) إنباء الغمر ١١٧/٢- ١١٨، والضوء اللامع ١٨٥/٧.

٨٠٣هـ)[1] ذكره الدماميني في مواضع كثيره من مصابيح الجامع الصحيح[2].

٧- أبو حفص عمر بن محمد المعروف بابن الملقن (٧٢٣ - ٨٠٤هـ)[3].

٨- ولى الدين عبدالرحمن بن محمد الحضرمى الاشبيلى المعروف بابن خلدون (٧٢٢ - ٨٠٤هـ)[4] ذكره فى مصابيح الجامع الصحيح[5].

٩- أبو البقاء محمد بن موسى كمال الدين الدميرى (٧٥٤٢ - ٨٠٨هـ)[7] ذكره فى مصابيح الجامع الصحيح، ونقل عنه فى أكثر من موضع.

---

(١) نيل الابتهاج ٢٧٤، والضوء اللامع ٩/٢٤٠، وغاية النهاية ٢/٢٤٣، وشذرات الذهب ٧/٣٨.

(٢) ورد في اللوحات ٤٢، ٣٠٩، ٣٣٨، ٣٤٤، ٣٥٨، ٣٦٢، ٣٧١، ٣٧٥، وغيرها.

(٣) ذيل طبقات الحفاظ ١٩٧، والضوء اللامع ١/١٠٠- ١٠٥.

(٤) الضوء اللامع ٤/١٤٥، ونفح الطيب ٤/٤١٤، وشذرات الذهب ٧/٧٦- ٧٧، وعبدالرحمن بن خلدون حياته وآثاره، ومظاهر عبقريته. للدكتور/ علي عبدالواحد وافي.

(٥) مصابيح الجامع (٧٤٤هـ).

(٦) الضوء اللامع ١٠/٥٩- ٤١، ومفتاح السعادة ١/١٨٦.

١٠- القاضي عزالدين النويري محمد بن أحمد المعروف بالنويري المكي[1] (٧٧٥ - ٨٢٠هـ).

١١- جلال الدين عبدالرحمن بن عمر البلقيني الشافعي (٧٦٣ - ٨٢٤هـ)[2] نقل عنه في أكثر من موضع من مصابيح الجامع[3].

**رحــــلاته:**

كانت لابن الدماميني رحلات لطلب العلم ثم رحلات أخرى لنشر العلم وللعمل، وقد امتدت رحلاته إلى مدن كثيرة ، فشملت القاهرة، ودمشق، ومكة المكرمة، وزبيد في اليمن، والهند، وأكثر رحلاته إلى القاهرة، حيث العمل بها في التدريس والقضاء ، وبخاصة بعد أن علا شأنه وتقدم في فنون كثيرة من العلم ، فقد درس في القاهرة بمدارس عدة، كما تصدر بالجامع الأزهر لتدريس النحو، كما ولي بها القضاء، ثم تركه واشتغل بالتجارة فحصل منها مالاً وفيراً إلا أنه روعي بحريق التهم كل ما ثمره وأتى على محتويات داره ، وقد لحق به من جراء هذا الحريق ديون فادحة، فاضطر للخروج إلى الصعيد فراراً من ملاحقة أهل الحقوق، لكنهم جدوا في طلبه حتى أحضروه إلى القاهرة، فوقف معه الشيخ تقي الدين ابن حجة، وكاتب السر ناصر الدين البارزي حتى صلحت حاله، وفي

---

(١) الدرر الكامنة ٣٥٦/٢- ٣٥٧، وشذرات الذهب ١٤٧/٧.

(٢) شذرات الذهب ١٦٦/٧.

(٣) مصابيح الجامع ٢٩٨/أ و ١٩١، ٤٠٣، ٤٢٧، ٥٢٠.

السنة التاسعة عشرة بعد الثمانى مائة خرج للحج، وهى الحجة الثانية ، وبعد الحج قصد مدينة زبيد باليمن فوصلها سنة عشرين بعد الثماني مائة ، وقد أخذ موقعه فى الدرس بجامع زبيد، كما أنه انتهى من تأليف كتاب مصابيح الجامع، ولم يطل مكثه بزبيد فقد غادرها فى أواخر هذه السنة إلى الهند، وفى الهند احتفى به وصار له شأن أى شأن من التكريم والتعظيم ، وصار له بها دنيا عريضة وجاهاً واسعاً فى الناس، وقد صنف في الهند العديد من المصنفات، من أهمها تعليق الفرائد والحاشية الهندية، وهى تتمة تحفة الغريب على مغنى اللبيب ... وفيما كان ابن الدماميني يواصل نشاطه فى الدرس والتأليف فى مدينة كليرجا أتاه اليقين بعد رحلة طويلة – ترامت به فيها المرامى، وتقاذفته أمواج البحر حتى أوصلته إلى الهند وكانت نهاية الرحلة بها، حيث مات مسموماً سنة ٨٢٧هـ، في كليرجا[1].

**تلاميذه:**

امتدت الحياة بابن الدماميني أكثر من سبعين سنة أمضى أكثر من شطرها فى الدرس والإقراء، والتأليف والنيابة فى الحكم والقضاء، وقد تعددت حلقات دروسه بتعدد المواقع التى أقام فيها دروسه، وقصده الدراسون أرسالاً وتترى يفيدون من علمه ويقيدون عنه، وبدهى أن يكون

---

(١) ينظر انباء الغمر ٣/٣٦١– ٣٦٣، والضوء اللامع ١٨٥/٧، والبدر الطالع ١٥٠/٢، وبغية الوعاة ٦٦/١– ٦٧، وحسن المحاضرة ٥٣٨/١.

له الجمع الغفير من الطلبة والدارسين في مختلف الفنون ، وبخاصة فن العربية، لكن العدد الذى ذكر له قليل بالنسبة للعمر الطويل الذى أمضى شطره أو أكثر في الدرس والإقراء، فلربما كان له غير من ذكر لم يهتد بعد إلى المصادر التي ذكرت سيرهم وأخبارهم العلمية . ونذكر هنا بشئ من الإيجاز بعض التلاميذه الذين أمكن الوقوف على شيء من أخبارهم. فمنهم ابنه أحمد بن محمد بن أبي بكر الدماميني (٧٩٠ - ٨٦٠هـ) ولد في الاسكندرية ونشأ بها وأخذ عن والده وعن أشياخ لعلم فيها، وكان وجيهاً في بلده مكرماً فيهم[١]. ومنهم عبادة بتخفيف الباء وضم العين - بن على بن صالح بن عبدالمنعم الأنصارى الخزرجي الزرزائي المالكي النحوى زين الدين (٧٧٧ - ٨٤٦هـ) لازم ابن الدماميني كثيراً وأخذ عنه وسمع منه، ورافقه في السفر إلى اليمن ومكث معه في زبيد، وتركه حين رحل ابن الدماميني إلى الهند[٢]. ومنهم على بن عبدالله البهائي الدمشقي التركي الأصل ( - ٨١٥هـ)[٣] وأبو عبدالله محمد بن أحمد بن مرزق التلمساني المعروف بالحفيد[٤] (٧٦٦ - ٨٤٢هـ) وشمس الدين محمد بن عبدالأحد وقيل الماجد سبط بن هشام الأنصارى، أخذ عن خاله الشيخ محب الدين،

(١) ينظر: الضوء اللامع ، ٢/١٠٥- ١٠٦.

(٢) المصدر السابق ٤/٦٦- ٦٨، وبغية الوعاة ١/٢٦.

(٣) الضوء اللامع ٥/٢٥٤.

(٤) المصدر السابق ٧/٥ ، ونفح الطيب ٥/٤٢٠- ٤٣٣، وتعريف الخلفاء ١/١٣٤، وبغية الوعاة ١/٤٦- ٤٧.

وعن ابن الدماميني، مهر فى الفقه والأصول والعربيه .. وكان وقوراً ملازماً للعبادة [1] . (- ٨٢٢هـ).

### آثاره العلمية:

ترك بدر الدين ابن الدماميني مصنفات جيده في فنون مختلفة ، أكثرها فى علوم العربية ، والغالب فيها أنها إما شرح أو تعليق على كتب من سبقه من النحويين وعلى ما نظمه من ضوابط وقونين فى العربية ، وقلة من كتبه ندْت عن هذا لفن ، وفيما يلي عرض موجز بمصنفاته:

**١- إظهار التعليل المعلق لوجوه حذف عامل المفعول :**

توجد له نسخة فى جامعة ليدن تحت رقم (٢٣١).

**٢- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، ألفه فى الهند:**

وهو محقق فى رسالتين علميتين[2].

**٣- حواش على المغنى:**

الأولى: الحاشية المصرية ، توجد لها نسخة بدار الكتب المصريه تحت رقم (١٧٥٧) نحو.

الثانية: الحاشية اليمنية، ألفها فى أثناء إقامته فى زبيد، وهى تنتهى

---

(١) الضوء اللامع ١٢٢/٨، وبغية الوعاة ١٦٢/١، وشذرات الذهب ١٥٧/٧.

(٢) حقق الجزء الأول منه الدكتور محمد بن عبدالحمن المفدى، وهو مطبوع في أربعة أجزاء ، وحقق الجزء الثاني الدكتور/ محمد السيد عامر.

بالقاف المفرده، طبعت سنة ١٣٠٥هـ مع حاشية الشمنى، وقد حققت رساله علمية[١].

الثانية الحاشية الهندية، وسماها تحفة الغريب فى الكلام على مغنى اللبيب، ألفها فى الهند، وهى محققه فى رسالتين علميتين[٢].

## ٤- الفتح الربانى في الرد على اعتراضات التبيانى:

رسالة صغيرة، توجد لها نسخة بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٩٩٧، نحو، ونسخة ثانية بجامع الشيخ بالاسكندرية تحت رقم (٩٦).

## ٥- الفواكه البدريه شرح الحلاوة السكرية[٣]:

ويذكر تارة بعنوان: الفواكه البدرية منظومة فى النحو ، ويسمى شرحه عليها الحلاوة السكرية بشرح الفواكه البدرية. توجد للكتاب نسخة فى المكتبة -الظاهرية - تحت رقم ٥٧٨١[٤].

## ٦- المنهل الصافى فى شرح (الوافى):

حقق فى رسالة علميه[٥].

---

(١) حققها الدكتور عبدالحافظ مصطفى لدرجة الدكتوراه.

(٢) حقق الجزء الأول الدكتور/ ابراهيم حسن إبراهيم، وحقق الثاني الدكتور/ عبدالجواد البابا.

(٣) ينظر : الدماميني حياته وآثاره : ٩٦.

(٤) ينظر : المستدرك على معجم المؤلفين ٦١٣، وفهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية، علوم اللغة العربية، النحو لأسماء الحمصي: ١٧١ - ١٧٢، ونزول الغيث قسم الدراسة ٤٤، تحقيق الدكتور/ عبدالخالق الزهراني.

(٥) حققه الدكتور/ حمدي عبدالفتاح مصطفى لدرجة الدكتوراه.

٧- **جواهر البحور فى العروض:**

وله شرح بعنوان معدن الجواهر للمؤلف نفسه ذكرهما فى كتابه نزول الغيث فى نقد شرح الصفدى للامية العجم[١]، وذكره غير واحد ممن ترجم ابن الدماميني[٢].

٨- **شمس المغرب فى المرقص والمطرب:**

وهذه مجموعة قصائد من لغو الشباب عند ابن الدماميني، توجد لها نسخة فى برلين تحت رقم ٤/٣٩٥٣.

٩- **عين الحياة:**

وهو اختصار لكتاب حياة الحيوان لشيخه أبى البقاء الدميرى[٣]. وهو من مؤلفاته فى الهند، فرغ من تأليفه سنة ٨٢٣هـ.

١٠- **العيون الغامزة على خبايا الرامزه:**

وهو شرح على الأرجوزة الخزرجيه المعروفة بالرامزه، لضياء الدين الخزرجي المتوفى سنة ٦٢٦هـ، والمشرح مطبوع بتحقيق الحسانى حسن عبدالله.

---

(١) ينظر : نزول الغيث - بتحقيق الدكتور/ عبدالخالق الزهراني ٢١٣.

(٢) ينظر : الضوء اللامع ٧/١٨٥، والبنية ١/٦٧.

(٣) بغية الوعاة ١/٦٧.

**١١- الفتح الربانى فى الرد على منهاج التبيانى فى اعتراضه على مصابيح[1] الجامع الصحيح:**

وهو رساله صغيره توجد لها نسخة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٦٢٢.

**١٢- مصابيح الجامع الصحيح :**

وسيأتى الكلام عنه.

**١٣- نزول الغيث:**

وهو نقد لشرح لامية العجم للصفدى، وقد حققه الدكتور عبدالخالق بن مساعد الزهرانى ونال به درجه الدكتوراه سنة ١٤١٣هـ فى كلية اللغة العربية بالجامعة الاسلامية.

**١٤- مقاطع الشرب[2].**



---

(١) هداية العارفين ٢/١٨٥، والأعلام ٦/٥٧.

(٢) الضوء اللامع ٧٥/١٨٥، وبغية الوعاة ١/٦٧. ولعله ديوان شعره الذي لم يعثر إلا على مقاطع منه، في ترجمته.

# المبحث الثاني
# كتاب مصابيح الجامع الصحيح
## عنوانه، ومنهج المؤلف فيه ونسخه الخطية

لم تختلف مصادر ترجمة العلامة بدر الدين الدماميني في أن له كتاباً على الجامع الصحيح للإمام البخاري، وإنما اختلف في عنوانه، فقد ورد في بعض المصادر بعنوان شرح البخاري[1]، وذكر في بعض المصادر بعنوان مصابيح الجامع الصحيح[2]، وذكر في بعض باسم مصابيح أو صبيح الجامع الصحيح، أما المؤلف فقد ذكره باسم مصابيح الجامع، وورد ذلك في قوله في المقدمة: «أما بعد، فهذه نكت ساطعة الأنوار عالية المقدار ، ماحية ظلم المشكلات البهيمة، هادية إلى أوضح الطرق المسقيمة ... إلى أن يقول: «سميتها مصابيح الجامع، علقتها على أبواب منه ...».

وقد جاء هذا العنوان على اللوحة الأولى لنسخة كليرجا وتكرر في أكثر موضع من هذه النسخة حسب تجزئة الكتاب.

أما منهجه فقد أبان عنه في مقدمته لهذا الكتاب، فقال: «أما بعد، فهذه نكت ساطعة الأنوار عالية المقدار ماحية ظلم المشكلات البهيمة هادية

(١) بغية الوعاة ٦٧/١، وشذرات الذهب ١٨١/٧.

(٢) الضوء اللامع ١٨٥/٧، وكشف الفنون ٥٤٩/١.

إلى أوضح الطرق المستقيمة جمعتها على الجامع الصحيح للإمام العلامة حافظ الإسلام مولانا أمير المؤمنين فى الحديث أبى عبدالله محمد بن إسماعيل البخارى – رضي الله عنه وأرضاه، وجعل الجنة منقلبه ومثواه، سميتها بمصابيح الجامع ، علقتها على أبواب منه، ومواضع ، وفرقت كثيراً منها في زواياه ليستعين بها الناظر على استخراج خباياه، فدونكها ... إلى أن يقول فى بيان ما تناوله فى الجامع الصحيح من «غريب رأيته أهلاً لأن يأنس بتفسيره، وإعراب تفتقر إليه أعجاز الكلمات ... أو فائدة بيانية يشهد الذوق السليم بحلاوة مرانيها، ويدهش أهل الذوق لبديع معانيها، ودليل يحتمله وجه الحديث، وفرع غريب قلّ من ذكره من قديم وحديث.

هذا جانب من منهجه فى الكتاب، وهناك مناقشات علميه مبثوثة فى مواطن كثيرة من الكتاب، وتعقبات واستدركات على بعض من العلماء شراح الجامع الصحيح، وإنما لم ينبه عليها فى المقدمة لأنها لم تكن من أهدافه فى هذا الشرح ، أو لأنه لم يرد مفاجأة الناظر فى هذه المقدمة بما يصدفه عن النظر فى محتويات الكتاب إذا كانت مقدمته تُعَرِّض بنقدٍ أو اعتراض على هذا الإمام أو ذاك، بل ترك ذلك لحين العرض والمناقشة للمسائل والأقوال التى كانت مدار الخلاف والتعقب والاعتراض. وقد خص الدماميني العلامة بدر الدين الزركشي بقدر كبير من التعقبات والاعتراضات ، وبخاصة فى المسائل العربية التى تناولها الزركشي فى كتابه التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح.

وأما تعقباته على بعض العلماء فقد كانت عامه ، تناولت مسائل فقهية وأصولية، وعربية ، وغيرها مما يدخل في توجيه نصوص متن الجامع الصحيح والاختلاف فيما يدل عليه اللفظ بفجواه ومفهومه. ونورد فيما يلي نموذجا من تعقباته ومناقشاته لأقوال العلماء، وما يفترضه من اعتراضات، ثم ما يدفع به الاعتراض.

قال في عرض موجز لكلام القاضي على الآية الكريمة الواردة في كتاب الرسول ﷺ إلى عظيم بصري: «ويا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء ...» : سقطت الواو في رواية الأصيلي وأبي ذر ، والتلاوة هكذا، وثبت في رواية النسفي والقابسي وغيرهما . وجعله القاضي من الوهم في التلاوة ، قال: واختلف المحدثون في مثله، فمنهم من أوجب الإصلاح، ومنهم من بقى اللفظ ونبّه على صوابه. وحكى ابن المقلن كلامه ولم يزد عليه.

قال ابن الدماميني فيما تعقب به كلام القاضي:

قلت يمكن أن لا يكون الوهم في التلاوة، والأصل: واتلو عليك، أو أقرأ عليك يا أهل الكتاب تعالوا ولم يزد في القرآن شيئاً، والواو إنما هي من كلامه داخلة على محذوف، ولا محذور فيه.

فإن قلت: يلزم عليه حذف المعطوف وإبقاء حرف العطف، وهو ممتنع.

قلت: إنما ذلك إذا حذف المعطوف وجميع تعلقاته ، أما إذا بقى من اللفظ شيء هو معمول للمحذوف فلا نُسَلِّم امتناع ذلك، مثل: ﴿ **والذين تبوؤا الدار والإيمان ...**﴾[1] أي: وألفوا الأيمان.

...................... وزججن الحواجب والعيونا[2]

أى: وكحلن.

وعلفتها تبناً وماءً باردا[3]

أى: وسقيتها .. إلى غير ذلك.

فإن قلت : العطف مشكل ؛ لأنه يقتضى تقييد التلاوة بتواليهم ، وليس كذلك.

قلت: إنما هو معطوف على مجموع الجملة المشتملة على الشرط والجزاء لا على الجزاء فقط.

فإن قلت: فى رفع ما قاله القاضى طريق أخرى، وذلك أن يحتمل أن النبي ﷺ لم يرد التلاوة ، بل أراد مخاطبتهم بذلك، وحينئذٍ فلا إشكال.

---

(١) سورة الحجرات : ٩ .

(٢) صدره : إذا ما الغانيات برزن يوماً .
والبيت للراعي النميري كما في ديوانه ١٥٦، والخصائص ٢/٤٣٢. والإنصاف ٢/٦١٠.

(٣) البيت من شواهد المفعول معه على ضعف المعيه، وهو في الخصائص ٢/٤٣١ غير منسوب، والإنصاف ٢/٤١٣، وشرح ابن يعيش ٢/٨.

قلت: رد أبو حامد السبكي بأمرين:

أحدهما: أن العلماء استدلوا بهذا الحديث على جواز كتابة الآية والآيتين إلى أرض العدو، ولولا أن المراد التلاوة لما صح الاستدلال وهم أعلم وفهمهم أقوم.

الثاني: أنه لو كان كذلك لقال ﷺ : وإن توليتم، وفي الحديث: «فإن تولوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون».

ومن الأمثلة على مناقشاته في حلقات الدروس التي كان يحضرها ما أورده في تفسير الآية الكريمة: ﴿ **وإذ رأوا تجارة أولهوا انفضوا إليها**﴾[1].

قال: حضرت بالقاهرة سنة سبع وثمانين وسبعمائة، أو ثمان درساً بالشيخونية المالكية عند بعض حذاق المالكية فأفضى كلامه إلى أنه إذا ذكر متعاطفان فأنه يعاد الضمير إلى أحدهما. فقال ذلك المدرس: وزعم بعض أصحابنا أن منه هذه الآية، وهو خطأ؛ لأنه لم يعد إلى أحدهما لا بعينه؛ بل إلى أحدهما معينا وهو التجارة، وليس البحث فيه.

فقلت له: يلزم إما الحذف وإما الإتيان بما لا فائدة فيه، والأول خلاف الأصل والثاني باطل؛ لأنك إما أن تقدر أولية فيلزم الأول أو لا تقدر شيئاً ألبتة فيلزم الثاني؛ لأن ذكر للهو يكون حينئذٍ ضايعاً.

---

(١) سورة الجمعة : ١١.

فقال: نقدر أوليه للدالالة عليه.

فقلت له: هذا ممكن ، غير أن لنا عنه مندوحة، فاستبعد ذلك وكان يقطع باستحالته.

فقلت له: يمكن أن يعود الضمير إلى مصدر الفعل المتقدم وهو الرؤية ، كأنه قيل: وإذا رأوا تجارة أو لهوا إنفضوا إلى الرؤية الواقعة على التجارة أو اللهو. فاستحسنه . ثم رأيته بعد ذلك بنحو عشرين سنة فى شرح الحاجبية للرضى، وفى غيره. والله الموفق. ١٥٤/أ.

## نسخ الكتاب :

توجد لمصابيح الجامع الصحيح نسخة خطية في مكتبة نور عثمانية تحت رقم ٨٤٩ في ٣٣٣ ورقة تاريخ نسخها ٩٨٤.

ونسخة في مكتبة سليم أغا تحت رقم ١٩٢ نسخت في القرن العاشر تقع في ٣٦١ ورقة.

ونسخة في مكتبة لاله لي تحت رقم ٥٥٣ في ٣٢٠ ورقة نسخت سنة ٨٩٢هـ.

ونسخة جازيت تحت رقم ١٣٥٢ في ٢٧١ ورقة

ونسخة بمكتبة الأحمدية بحلب، وعليها اعتمد البحث في هذه النشرة، ولها مصورة في المكتبة المركزية قسم المخطوطات بعمادة شؤون المكتبات بالجامعة الإسلامية.

## المبحث الثالث
## تعقباته على الزركشي
## في المسائل النحوية والتصريفية واللغوية،
## عرض لأهم المسائل
## وبيان الوجه فيما ذهب إليه كل منهما

١- الإضافة إلى الجمل:

الأصل فى الإضافة أن تكون إلى الفرد ، نحو كتاب الله، وتأتى إلى الجملة فى مواضع مشهورة أوردها ابن هشام[(١)] وغيره، وقد حمل على الإضافة إلى الجملة قول البخارى: باب كيف بدء الوحى.[(٢)]

روى بالتنوين، وروى بعدم التنوين وإضافة باب إلى الجملة بعده، وقد ذكروا أنه ليس من الأشياء التى اغتفر فيها الإضافة إلى الجملة ، ولذا كانت موضع اشكال عند شراح الحديث رواية عدم التنوين فى كلمة (باب)، وقد دفع هذا الإشكال الزركشى بقوله: ولا يقال: كيف لا يضاف، لأنا نقول: الإضافة إلى الجملة كلا إضافة ...)[(٣)].

وفصل الدماميني القول فى المسألة ، فقال: إذا أريد بالجملة لفظها

(١) المغني ٥٤٧ - ٥٥٢.

(٢) فتح الباري ١/٣٠.

(٣) التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح ٤/ب.

فهي في حكم المفرد، فتضيف إليها ما شئت، وهنا أريد لفظ الجملة، والأصل هذا باب شرح كيف كان بدء الوحي، أي باب شرح هذا الكلام، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

ثم عقب على كلام الزركشي بقوله:

ولا يخفى سقوط قول الزركشي: لا يقال: كيف لا يضاف إليها؛ لأنا نقول الإضافة إلى الجملة كلا إضافة.

والوجه في المسألة ما ذهب إليه الدماميني؛ لأن الجملة متى ما نزلت منزلة المفرد كان ذلك مسوغاً للإضافة إليها كما يضاف إلى المفرد ولو لم يكن الاسم الداخل عليها مما ساغ فيه الإضافة إلى الجملة.[1]

٢- معنى اللام في قول ابن عباس رضي الله عنهما: «فلرسول الله ﷺ»:[2] ذهب الزركشي إى أنها جواب قسم مقدر.

وذهب الدماميني إلى أنها لام الابتداء ولا يقدر في الكلام محذوف، وقال عن كلام الزركشي: وفي قوله: جواب قسم مقدر مُسامحه[3].

والوجه في المسأله ما ذهب إليه الدماميني ، لأن ابن عباس رضي الله عنه إنما قصد بيان إسراع رسول الله ﷺ بالجود، وقد أكد كلامه بالفاء

---

(١) مصابيح الجامع الصحيح ٤/ب.

(٢) فتح الباري ١/٣٠.

(٣) مصابيح الجامع ١٤/ب.

السببية التى أدخلها على لام الابتداء، وأيضاً فإنّ فى ما ذهب إليه سلامة النص من تقدير قسم محذوف ليس فى سوق الكلام ما يدل عليه.

٣- الواو فى حديث ابن عباس رضي الله عنهما فيما يرويه من خبر أبى سفيان بن حرب، (فى المدة التى كان رسول الله ﷺ ماد فيها أبا سفيان وكُفَّار قريش ...)[١].

قال الزركشى في توجيه الواو فى قوله: (وكفار قريش): الواو للمعية وكفار قريش مفعول معه.

وذهب ابن الدماميني إلى أن المعية هنا غير متعينة، وذلك لجواز العطف على المفعول به، وهو (أبا سفيان)[٢].

وما ذهب إليه ابن الدماميني هو الوجه فى المسألة لضعف المعية فى سوق الكلام، ولكون العطف يقتضى التشريك فى المعنى والحكم الإعرابى، وهما حاصلان فى التركيب وسوق الكلام.

٤- إعراب كلمة (أوّل) فى قول أبى سفيان فيما أخبر به عن هرقل: (فكان أول ما سألنى عنه)[٣].

أورد الزركشى فى إعراب كلمة (أول) الرفع والنصب ، ولم يوجه

---

(١) فتح الباري ١/٣١.

(٢) مصابيح الجامع ١٦/أ.

(٣) فتح الباري ١/٣١.

كلاً منهـما، فأبهم بهـذا الإجمال والإطلاق مـقصوده مـن الوجهين اللذين أوردهما.

قال ابـن الدمامـيني فيـما تعـقـب به كلام الزركـشي: قلت: هذا على اطلاقـه لا يصح، وإنما الصواب التـفصـيل، فإن جـعلنا مـا نكرة بمعنى شيء تعين نصبه على الخبريه، وذلك لأن (أن قال) موؤل بمصدر معـرفة، قال ابن هشام إنهم حكمـوا له بحكم الضمـير ، فإذن يتـعين أن يكون هو اسم كان (وأول ما سـألنى) هو الخبـر ضرورة أنّه متى اختلف الإيمان تعريفـاً وتنكيراً فالمعرفـة هو الاسم وإن جعلنا (ما) مـوصولة جاز الأمران، لكن المختار جعل (أن قال) هو الاسم لكونه أعرف[1].

وما ذكره ابن الدماميني هو تفصيل لما أجمله الزركشي وبيان له، وإن لا يكن هو مقصود الزركـشي ففى كلام ابن الدماميني إضافة مـفيده تَوجَّهَ بها الإعراب واستقام بها المعنى.

٥- إعراب (صـاحب) من قول أبي سـفيان بـن حرب فيـما أخـبر به ابن عباس رضي الله عنهما، (وكان ابن الناطّور صاحب إليا ...)[2].

ذهب الزركـشي في إعراب كلمـة (صاحب) إلى أنهـا مرفوعـة على الصفة لما قبلها، وما قبلها معرفة، وصاحب نكرة، والإضافة لا تعرف، لأنها

---

(١) مصابيح الجامع ١٦/ب.

(٢) فتح الباري ٣٣/١.

فى تقدير الانفصال.

وقد وهمه ابن الدماميني فيما ذهب إليه مستنداً إلى أقوال بعض أئمة العربية تمثيلاً وتقييداً، فقال فيما تعقب به كلام الزركشى: قلت: هذا وهم، فقد قال سيبويه: تقول: مررت بعبدالله ضاربك، كما تقول: مررت بعبدالله صاحبك، أى المعروف بضربك[1].

وقال الرضي: فإذا قصدت هذا المعنى لم يعمل اسم الفاعل فى المجرور نصباً كما فى صاحبك . وإن كان أصله اسم فاعل من صحب يصحب ؛ بل تقدره كأنه جامد[2][3].

والوجه فى المسألة ما ذكره الدماميني؛ لأن كلام الزركشى يتوجه إلى الإضافة اللفظية، وهى غير متأتية فى (صاحب إليا)؛ فالإضافة هنا معنوية، وبها يتوجه كلام بعض أئمة العربية، الخليل ويونس وسيبويه، وفى قول الزركشى: صفة لما قبله، وما قبله معرفة، والصفة فى تقديره نكره مسامحة؛ لأن المعرفة توصف بالمعرفة لا بالنكره.

---

(١) الكتاب ٤٢٨/١.

(٢) شرح الرضى ٢٨٩/١، ٢٨٠.

(٣) مصابيح الجامع [١٩/أ].

٦- (أو) فى قول الرسول ﷺ : ( أو مسلماً) فيما رَدّ به على قول سعد: (إنى لأراه مؤمناً، قال: أو مسلماً)[١].

ذهب الزركشى إلى أن أو فى ( أو مسلماً) للإضراب عن قوله والحكم بالظاهر، كأنه قال: بل مسلماً، ولا يقطع بايمانه، فإن الباطن لا يعلمه إلا الله.

وقد عقب ابن الدماميني على كلام الزركشى بما اشترطه سيبويه فى أو المفيدة للإضراب، فقال: قلت: سيبويه يراها للإضراب بشرطين: تقدم نفى أو نهى. وإعادة العامل، نحو ما قام زيد أو ما قام عمرو، أو لا يقم عمرو، وكلاهما فى الحديث منتف.

نعم الكوفيون وبعض البصريين يرونها للاضراب[٢] مطلقاً، وعليه يأتى ما قاله الزركشى، ويمكن جعلها للشك عند الجميع[٣].

ما ذكره الزركشى وجه فى المسألة، وهو قول لبعض العلماء من البصريين والكوفيين[٤]، وما عقب به الدماميني يحمل على بيان شرط أو

---

(١) فتح الباري ٧٩/١.

(٢) ينظر : معاني القرآن للفراء ٩٣/٢، ومجاز القرآن ١٧٣٢، ومعاني القرآن وإعرابه ٣١٤/٤.

(٣) مصابيح الجامع ٢٨/ب.

(٤) ينظر : المصادر السابقة ، والأزهية ٤٢٧.

المفيدة للإضـراب عند سيبويه، وليس برد على ما قـرره الزركشي، والمسألة خـلافيـة، فالمبـرد وأبو جـعفـر النحـاس وبعض البصـريين ينكرون مـجئ أو للإضراب[1].

٧- إعـراب (أول) فـي حـديث البـراء: (أن النبى ﷺ كـان أول ما قـدم المدينة نزل على أجداد ...)[2].

ذهب الزركشى إلى أن «أول» فى الحديث خـبر لكان. وقد وَهَّمَهُ ابن الدماميني فيما ذهب إليه،و فجعل الخبر جملة «نزل» وأما (أول) فهى ظرف (لنزل) أو متعلقة بكان على القول بدلا لتهما على الحدث[3].

ومـا ذهب إليـه ابن الدمامـيني هو الـوجه فى المسـألة، فـإن (أول) من تعلقات الخبـر ، لأن الكلام لا يفيد شيـئاً بالوقوف عليها دون ذكـر للجملة بعدها ( ما نزل)، والأصل فى الخبـر ما يكون به تمام الكلام أو الجملة . وقد وهم الزركشى فيما ذهب إليه فى إعراب (أول) القسطلانى[4] ، والبرماوي، ووهمهما ملا على القارى فى أحد توجيهين له فى إعراب أول ووافقهما فى الثانى، وأشار إلى قول ابن الدماميني في المسألة[5].

---

(١) ينظر : المقتضب ٣٠٥/٣، وإعراب القرآن للنحاس ٧٧٣/٢، والإنصاف ٤٧٨/٢.

(٢) فتح الباري ٩٥/١.

(٣) مصابيح الجامع [٣٣/أ].

(٤) إرشاد الساري ١٢٢/١.

(٥) رسالة الملا على القاري في إعراب (أول). نشـرت في ملحق التراث بصـحيفـة المدينة في ٢٧/١/١٤١٠هـ العدد ٨٢٠٣.

٨- معنى (حتى) في حديث عائشة رضي الله عنها: «فوالله لا يمل الله حتى تملوا»:

ذهب الزركشي إلى أن حتى هنا بمعنى الواو، وقد انكر ابن الدماميني هذا القول، بل عد الانشغال به باطلاً، لأنه مما لا يلتفت إليه، ولا طائل تحته، وخلص إلى أن لحتى ثلاث معان:

مرادفة إلى. ومرادفة إلا في الاستثناء، وكلاهما ممكن الاعتبار في الحديث.

مرادفة كي التعليلة، نحو : اسلم حتى تدخل الجنة[1].

وما ذهب إليه الزركشي قال به المازري، ووجهه على معنى لا يمل ، وتملون، فنفى عنه الملل واثبته لهم.

والوجه أن تبقى حتى على بابها في إفادة الغاية ، إذ هو أدل على المراد، والأجري على قواعد العربية.

**حذف المضاف وإحلال المضاف إليه محله.**

٩- وجه الزركشي قول النبي ﷺ : « فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم بينكم حرام»[2].

---

(١) مصابيح الجامع [٣٣/أ].

(٢) فتح الباري ١/١٥٧.

على أنه مما حذف فيه المضاف قبل الكلمات الثلاث (دماءكم وأموالكم وأعراضكم) وحل المضاف إليه محله، وهو الكلمات الثلاث، قال: والتقدير : فإن سفك دمائكم وأخذ أموالكم وثلب أعراضكم.

ولم يرتض الدماميني ما ذهب إليه الزركشي. وأختار تقدير مضاف مرة واحدة فى صدر الكلمة الأولي ولا حاجة مع ما قدّرهُ إلى تقدير مضاف قبل كل كلمة ، قال فيما تعقب به كلام الزركشي: أولى من تقديره تقدير كلمة انتهاك مرة واحدة ، والأصل: فإن انتهاك دمائكم وأموالكم وأعراضكم، ولا حاجة إلى تقديره مع كل وحدة من هذه الأمور لصحة إنْسحابه على الجميع، لأن انتهاك الشيء تناوله بغير حق[1].

والذى يظهر أن ما ذهب إليه الزركشى هو الوجه فى المسألة؛ لأن تقدير مضاف سابق على كل كلمة من الكلمات يستدعيه سوق الكلام ، وأيضا فإن شرطي حذف المضاف متوافران فيما نحن فيه، فالمضاف صالح للحذف لقيام الدليل على حذفه ، ولأن المضاف إليه مفرد يصح إحلاله محل المضاف وأخذ حكمه الإعرابى . وقد ذهب ابن حجر إلى ما قرره الزركشى فى تقدير مضاف مناسب.[2]

---

(١) مصابيح الجامع [٤٢ – ٤٣ ].

(٢) فتح الباري ١٥٨/١.

## تقديم خبر (ما) الحجازية على اسمها

١٠- ذهب الزركشى إلى إعمال (ما) الحجازية فى قول أبى هريرة رضي الله عنه: ( ما من أصحاب رسول الله ﷺ أحدٌ أكثر حديثا منى)[1] فجعل (أحد) اسم ما، وأكثر صفة ، ونبه على روية النصب فى (اكثر) ولم يذكر وجهه، لعله لِوُضوحه.

وقد رد الدماميني قول الزركشى هنا، لأن أحد شروط إعمال (ما) غير موجود فى الحديث. وقال عن تقديم الظرف: واغتفارهم تقدم الظرف إنما هو إذا كان معمولاً للخبر لا خبراً. [١٥٤/أ].

والوجه فى المسأله ما ذكره الزركشى، لأن الخبر المتقدم فى الحديث جار ومجرور، والظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع فى غيرهما، وقد قال به كثير من العلماء[2]، بل ذكر أبو حيان أن الاعمال قول الجمهور والأخفش والعرسانى، وهو اختيار الأعلم[3] ، وفى معانى القرآن للفراء إشاره إلى مجئ الخبر متقدماً إذا وقع ظرفاً أو جاراً ومجروراً، قال فيما وجد به بيت امرأة من غنى:

---

(١) الفتح ٢٠٦/١.

(٢) شرح التسهيل ٣٧٠/١.

(٣) إرتشاف الضرب ١٠٤/٢، والنكت ١٩٦/١، وقد استثنى ابن عصفور الأخفش من القول بجوز تقدم الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً. ينظر: شرح الجمل ١٩٦/١.

أمـــا والله أن لو كنت حــراً      ومــا بالحـر أنت ولا الـعـتـيق

فادخلت البـاء فيـما يلى (ما) فـإن ألقيتـهما رفـعت ، ولم يقع النصب لقلة هذا[1].

وقد خرج قول الفرزدق:

إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر

على تقديم الخبر (مثلهم) على الاسم، وهو (بشر) وليس الخبر بظرف ولا جار ومجـرور، وقد خرجه المانعـون على غير هذا الوجـه ، ولا يبعد أن يكون الإعمال لغة لبعض العرب كما ذكره ابن الأنبارى[2].

١١- إعراب: (الغر المحجلون)[3] كذا وردت بالرفع فى أكثر الروايات، وقد اختلف فى إعـرابها ، فذهب الزركشى إلى أنهـا مقطوعه عمـا قبلها، فكأنها ليست من جملة ما قبلها، وهذه الجملة الموجـزة التى أرسلها الزركشـى لم ترق الدمامـيني ، لأن الاجمـال الذى شابهـا حال دون وضـوح القـصـد، ولذلك أفـتـرض الدمامـيـني إعراباً مـفـصـلاً لهـذا الاجمال، ثم رده، قال فيما تعقب به قول الزركشى:

قلت: ما فائدة الاتيان به ولم يبين وجه إعرابه، والظاهر على ما قاله أن

---

(١) معاني القرآن ٢/٤٤.

(٢) أسرار العربية١٤٧.

(٣) الفتح ٢/٢٣٥.

يكون مبتدأ حذف خبره، والأصل: حديث الغر المحجلين دليل عليه، أي على فضل الوضوء، فحذف الخبر والمضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

هذا ما فترضه في توجيه ما أجمله الزركشي، ثم رده بقوله:

فإن كان هذا مراده فهو حمل اللفظ على ما لا فائدة فيه؛ إذ حديث الغر المحجلين مسبوق في الباب، وإنما كان هذا يحسن لو لم يذكره غيره،مما يدل على فضل الوضوء، ولا يصح أن يكون الغر المحجلين مبتدأ ومن آثار الوضوء خبره لعدم صحة الحمل، ولعدم الفائدة.

فإن قلت : لعلَّ وجهه أن الفضل هنا مصدر مؤول، كقولك : فَضُلَ الشيء يفضل فهو فاضل أضيف إلى الوضوء وهو فاعله، فهو في محل رفع، فعطف (الغر المحجلون) على المحل كما عطف على اللفظ في النسخة الأخرى، والمعنى واحد.

فإن قلت: هذا ممنوع عند الحذاق سيبويه ومن وافقه من أهل البصرة[1]...

قلت : قد أجازه الكوفيون مطلقاً وأبو عمرو من البصريين في العطف والبدل، واختار ابن مالك المذهب الكوفي[2]، واستظهر الكثير مما سمع ، والتأويل خلاف الظاهر.

---

(١) الكتاب ١/١٩١.

(٢) الإيضاح العضدي ١٥٨– ١٥٩، والتبصرة ١/٢٤٢– ٢٤٥، والملخص ١/٣٢٠– ٣٢١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/١٢٠– ١٢٥، ومنهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ٢/٣٢١– ٣٢٢.

هذا غاية ما ظهر لي فتأمله.

وفيما عقب به الدماميني نظر، وبخاصة في الإعراب الذي افترض أنه هو مراد الزركشي، فقد لا يكون هو مقصود الزركشي، فلا وجه لهذا الرد.

أما الإعراب الذي رجا الدماميني منه أن يكون الوجه في المسألة ففيه من التكلف ما يصد عنه فضلاً عن التعويل عليه.

ولعل مراد الزركشي الإستئناف، وبه يكون (الغر المحجلون) مبتدأ والخبر محذوف، تقديره: لهم فضل، أو يكون الخبر (من أثار الوضوء) أو يكون هذا التركيب رفع على سبيل الحكاية، أي أنتم الغر المحجلون، كما في بعض طرق الحديث، وفي رواية مسلم.[1]

١٢- «الخُبُثُ» في حديث أنس رضي الله عنه، وفيه : «كان النبي ﷺ إذا دخل الخلاء، قال : اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث».[2]

روي في «الخبث» ضم الباء وتسكينها على سبيل : التخفيف، وقد أنكر الخطابي التخفيف، أي تسكين الباء وعده من غلط المحدثين[3]، وتابعه في هذا الزركشي، واعتل لما ذهب إليه في إنكار التخفيف بأنه إنما يطرد

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ١٣٧/٣.

(٢) الفتح ٢٤٢/١.

(٣) غلط المحدثين ٤٨ – ٤٩.

فيما لا يلبس كعنق من المفرد، ورسل من الجمع، لا فيما يلبس كحمر فإنه لو خفف لالتبس بجمع حمراء.

وقد تعقبه الدماميني في هذا، فقال: قلت: لا أعرف هذا التفصيل لرجل من أئمة العربية، بل في كلا مه ما يدفعه؛ فإنه صرّح بجواز التخفيف في عنق مع أنه يلتبس حينئذٍ بجمع عنق، وهو الرجل الطويل، والأنثى عنقاء بيّنه العُنُق بضم العين وإسكان النون.. [٦٣- ٦٤].

وما ذهب إليه الدماميني هو الوجه في المسألة، فالاسكان في «الخبث» الواردة في الحديث جائز، وبه جاءت روايات كثيرة، بل قد نقل القاضي عياض أن أكثر روايات الشيوخ الإسكان في الخبث[1]؛ وإنما انكر الاسكان أبوسليمان الخطابي، وعده من غلط المحدثين، وحذا حذوه في هذا الزركشي، إلاّ أنه أورد إضافة وتفصيلاً في المسألة أبعد فيها النجعة، وقد أنكر النووي وابن دقيق العيد ما ذهب إليه أبو سليمان الخطابي في تغليط المحدثين فيما ليس بغلط، لأن الإسكان على سبيل التخفيف جائز في الخبث، كما هو جائز في نظائرها، نحو، كتب، ورسل، وأذن، وقفل، وغيرها، وهو باب معروف في أبواب التصريف، لا يمكن انكاره[2]، وقد رواه أبو عبيد في كتابه[3] وذكر أبو سليمان الخطابي نفسه[4] الذي انكر الإسكان في

(١) شرح النووي ٣١١/٤.

(٢) المصدر السابق .

(٣) غريب الحديث ١٩٢/٢.

(٤) غلط المحدثين ٤٨- ٤٩.

الخبث، لكـن لعل مراد الخطابي الإنكار على من جـعل الاسكان الأصل في المسألة، فإن كان هذا مراده فعبارته موهمة.[1]

١٣- إعراب (خيراً) الـواردة في حديث جـابر في باب الغسل: «يكفـيك صاعٌ، فقـال رجَلٌ: ما يكفيني، فقال جـابر: كان يكفي مَنْ هُو أوفى شعراً منك وخيراً منك»[2].

أعرب الزركشي (خيراً) معطوفة على (شعراً)؛ لأنه بمعنى أكثر.

وقد ردّ الدمـاميني هـذا الإعراب؛ لأنه غيـر متـأت في هذا الموضع إلاّ على جـعل (خيـراً) واحـد الخيـرات لا اسم تفضـيل، والتـفضـيل هو المراد، وذلك لاقـترانه بمن الجـارة للمـفـضل عليه، فـالصـواب جعله مـعطوفـاً على (مَنْ)، أي يكفي من هو أوفى منـك شعـراً، ويكفي خيـراً منك، كـما قـال الفاكهاني.

فإن قلت: العطف يقتضي المغايرة، والغرض أن المراد واحد.

قلت: هو كعطف الصفات والموصوف واحد.

فـإن قلت: لم لم يجعـل منك الثانيـة تأكـيداً لمنك الأولى، فـلا يكون خيراً للتفضيل.

قلت: ما بعده ظاهر لا يخفى على ذي طبع سليم [٧/أ].

---

(١) شرح النووي ٤/٣١١، وفتح الباري ١/٢٤٤.

(٢) الفتح ١/٣٦٥ .

وما قرره الدماميني هو الوجه في المسألة، لأن التفضيل مقصود في الحديث، وسوق الكلام يقتضيه، فلا وجه لعطفه على غير الموصول، وبه أخذ ابن حجر فيما وجه به رواية النصب في (خيراً منك)[1].

١٤- (مَسْجد) ورد بكسر الجيم في حديث ميمونة زوج النبي ﷺ : «أنها تكون حائضاً لا تصلي، وهي مفترشة بحذاء مسجد رسول الله ﷺ»[2]

خرجه الزركشي على أنه اسم مكان، يقصد به موضع سجوده ﷺ لا المسجد المشهور.

وذهب الدماميني إلى أنّ المنقول عن سيبويه في مسجد فتح العين، وهي الجيم في (مسّجَد)، وفي الحديث بالكسر.. ففيه نظر عنده.

وما ذكره الدماميني هو القياس في اسم المكان أو الزمان من الثلاثي الصحيح اللام، المضموم العين أو مفتوحها في المضارع، نحو : مقصد، ومقعد، ومقتل، ومندم، ومشرب، ومسجد ، جاء في حديث ميمونة بالكسر ولا يقصد به مسجده عليه الصلاة والسلام، وإنما المراد موضع سجوده، فيخرج على أنه مما خالف القياس.

---

(١) المصدر السابق ١/٣٦٦.

(٢) المصدر نفسه ١/٤٣٥.

١٥- نصب الفعلين المضارعين بعد الفاء في حديث عتبان بن مالك رضي الله عنه : «وددت - يا رسول الله - أنك تأتيني فَتُصَلِّيَ في بيتي فاتخِذه مُصلّى..»(١)

ذهب الزركشي فيما وجه به الفعلين إلى أن الأول (فتصلي) نصب على أنه وقع في جواب التمني، وأما الثاني (فاتخذه) فمعطوف عليه.

ولم يرتض الدماميني هذا الإعراب، فجعل النصب فيهما بأنْه مضمرة جوازاً، والفعلان معطوفان على مصدر متصيد في الجملة قبلهما، والتقدير: وددت إتيانك فصلواتك فاتخاذي لمكان صلواتك مصلى، وهذا ليس في شيء من جواب التمني، الذي يريدونه، وكيف ولو ظهرت أن هنا لم يمتنع، وهناك يمتنع، ولو رفع فتصلى وما بعده بالعطف على الفعل المرفوع المتقدم، وهو (تأتيني) لصح ، والمعنى واحد . [٩٩/ب]

وما ذكره الدماميني هو الوجه في المسألة، لأن التمني مفصول من الفعل الأول (فتصلي) وما عطف عليه، والعطف على المصدر المؤول هنا هو الأظهر، بإضمار أن جوازاً، كما هو معروف باب إعراب الفعل، وقد نبه عليه ابن مالك - رحمه الله - في قوله.

وإنْ على اسم خالصٍ فعل عطف تنصبه أن ثـابتـاً أو منحذف

(١) الفتح ٥١٩/١، كتاب الصلاة، باب المساجد في البيوت.

ومن شواهده :

لولا توقع معترٍ فأرضيه ما كنتُ أُوثر إترابًا على ترب

فأرضيه منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد الفاء، وسوع ذلك عطف الفعل هنا على اسم خالص من شبه الفعل كالموصف.[1]

١٦- تصويب الزركشي لرواية (ذكرته ذلك) من حديث عائشة في شأن بريرة، وفيه : «فلما جاء رسول الله ﷺ ذكرته... الحديث».[2]

قال الزركشي : الصواب ذكرت له ذلك.

وقد تعقبه الدماميني في هذا التوجيه لجملة الحديث، رابطاً بين هذا وما سبقه مما أخذه على الزركشي في الهجوم على تخطئة الروايات الصحيحة، فقال: هذا من جنس ما تقدم، وهو الهجوم على تخطئة الرواية الصحيحة بالخيال، وكأنه فهم أنّ الضمير المنصوب عائد على النبي ﷺ ، و(ذلك) مفعول (ذكرت) فاحتاج إلى تقدير الحرف ضرورة أنّ (ذَكَرَ) إنما يتعدى بنفسه إلى مفعول واحد، وليس الأمر كما ظنّهُ، بل الضمير المنصوب عائد على الأمر المتقدم، و (ذلك) بدل منه، والمفعول الذي لم يتعد إليه هذا الفعل بحرف الجر حذف مع حرف الجر لدلالة ما تقدم عليه،

---

(١) شرح ابن الناظم ٦٨٤.

(٢) فتح الباري ١/٥٥٠

فآل الأمر إلى أنها قالت: فلما جاء رسول الله ﷺ ذكرت ذلك الأمر. وليت شعري ما المانع من حمل هذه الرواية الصحيحة - على هذا الوجه الشائع ولا غبار عليه.[١٠٤]

والقول في المسألة قول الدماميني في صحة الرواية وسلامة التوجيه، ولو أن الزركشي أشار إلى رواية مالك في الموطأ[١] كما فعل غيره ولم يخطيء ما هو صواب لكان لقوله مساغ في البيان، وقبول، لكنه اعتام تخطئة رواية البخاري فجسّر عليه من خدش مقالته، ووهن توجيهه للمسألة.

١٧- معنى اللام في (الصلاة لوقتها)[٢]

ذهب الزركشي إلى أن اللام في (لوقتها) للتوقيت، وهي بمعنى عند، واحتج بالآية الكريمة : ﴿لدلوك الشمس﴾[٣].

وذهب الدماميني فيما عقب به على قول الزركشي إلى أن اللام تفيد الاختصاص، ولام الاختصاص على ثلاثة أضرب:

أن يختص الفعل بالزمان لوقوعه فيه، وما نحن فيه من هذا القبيل، نحو : كتبته لغرة كذا.

---

(١) الموطأ ٤٨٨.

(٢) الفتح ٢/٩.

(٣) سورة الإسراء : ٧٨، والمصدر السابق ١/٥٠١.

أو لوقوعه قبله، نحو : لخمس خلون.

أو بعده ، لليلة بقيت. [١١٣/ب ، ١١٤/أ]

والوجه في المسألة ما ذهب إليه الزركشي ، وهو قول أبي عبيدة[١] وغيره، سواء كان المقصود بالدلوك الزوال أم الغروب، فالصلاة تكون في حال الدلوك وعنده، وذاك هو وقت الصلاة.. ومن العلماء من ذهب إلى أن اللام في (لدلوك) بمعنى بعد[٢]، وفيه معنى الوقت.

١٨- حديث جابر بن سمرة ، وفيه قول عمر لسعد: «لقد شكوك في كل شيء حتى الصلاة».[٣]

ذب الزركشي فيما وجه به حتى إلى أنها جارة، وذهب الدماميني في تعقبه على قول الزركشي إلى أنها عاطفة، لأنّ الجارة تكون فيها حتّى بمعنى إلى، وهذا المعنى غير متأت في لفظ الحديث، وجعل الدماميني الجر بالعطف.[٤]

والوجه في المسألة – ما ذهب إليه الدماميني؛ لأن حتى إذ عطف بها على مجرورٍ كانت عاطفة، والجر بقوة العطف لا لكونها جارة. وقد ذهب

---

(١) مجاز القرآن ٣٨٧/١، وتفسير القرطبي ٣٠٤/٣.

(٢) الدر المصون ٣٩٥/٧.

(٣) فتح الباري ٢٥١/٢.

(٤) مصابيح الجامع ١٣٧/ب .

بعض العلماء إلى إعادة حرف الجر بعد حتى وجوباً في مثل هذه الصورة.[1] في الحديث ، وذلك لئلا تلتبس بحتى الجارة، واستحسن هذا القول ابن عصفور[2]، وقيده ابن مالك بوجود اللبس، نحو: اعتكفت في الشهر حتى في آخره، ولا يلزم إعادة الجار في مثل : عجبت من القوم حتى بنيهم لعدم اللبس[3]. أمّا حتى الجارة فلا يعاد حرف الجر بعدها.[4]

١٩- معنى « من » في قول النبي ﷺ : «ليس من البر الصّوم في السفر»[5].

ذهب الزركشي فيما وجه به الحديث إلى «من» زائدة لتأكيد النفي، وأنها قد تكون للتبعيض، إلاّ أنه قال عنه: وليس بشيء.

وقد تعقبه الدماميني فيما ذهب إليه، فقال: قلت: هذاعجيب أجاز ما المانع منه قائم ومنع ما لا مانع منه، وذلك أن من شروط زيادة مِن أن يكون مجرورها نكرة، وهو في الحديث معرفة، وهذا المذهب معدول عنه؛ أما كونها للتعبويض فلا يظهر لمنعه وجه، والمعنى الصوم في السفر ليس معدوداً من أنواع البر[6].

(١) ارتشاف الضرب ٢/٦٤٧- ٦٤٨.
(٢) المصدر نفسه .
(٣) شرح التسهيل ٣/٣٥٨.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) فتح الباري ٣/١٨٣.
(٦) مصابيح الجامع [٢٦١/ب].

وما ذهب إليه الزركشي هو الأظهر وفقاً لقول الأخفش والكوفيين وغيره، واختاره ابن مالك، واستظهر عليه ثبتاً من الشواهد، كقوله تعالى: ﴿ولقد جاءك من نبأ المرسلين﴾[1]، وقوله: ﴿تجري من تحتها الأنهار﴾[2]، وقوله: ﴿يكفر عنكم من سيئاتكم﴾[3]، وفي الحديث: «فإذا بقي من قراءته..»[4]. وقول الشاعر:

.................... فما قال مِنْ كاشحٍ لم يَضُر[5]

أراد: فما قال كاشح لم يضر.

وقول جرير:

لما بلغت إمام العدل قلت قد كان من طول إدلاجي وتهجيري[6]

أراد: قد كان طول إدلاجي.

وحمل الكسائي على ذلك الحديث: «إن من أشدّ الناس عذاباً يوم القيامة المصورون».[7]

---

(١) سورة الأنعام: ٣٤.

(٢) سورة البقرة: ٢٥.

(٣) سورة البقرة: ٢٧١.

(٤) شواهد التوضيح ١٢٥، وفتح الباري ٥٥٩/٢.

(٥) الشاهد في ديوان عمر بن أبي ربيعة ٢٢٩، وشرح التسهيل ١٣٨/٣.

(٦) ديوانه ١٩٥/١.

(٧) صحيح مسلم بشرح النووي ٣٣٣/١٤.

أراد أشد الناس.[1]

٢٠- فاعل « يَشْرَبُ » في حديث أبي هريرة رضي الله عنه : «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشرب وهو مؤمن..»[2]

ذهب الزركشي فيما وجّه به الحديث إلى أن فاعل يشرب محذوفاً بعد النفي، ثم قرر أن الضمير لا يرجع إلى الزاني، بل لفاعل مقدر، دل عليه ما قبله، أي لا يشرب الشارب.

قال الدماميني فيماعقب به على قول الزركشي : قلت: في كلامه تدافع فتأمله. [٣٥٣/أ].

ووجد التدافع في كلام الزركشي أنه قرر ابتداءً حذف الفاعل، ثم ذكر أن الضمير لا يرجع إلى الزاني، بل لفاعل مقدر دل عليه ما قبله، وهذا معنى التدافع؛ لأن الفاعل عمدة لا يجوز حذفه، وإنما يكون ضميراً مُستَتِراً يدل عليه سوق الكلام قبله، وهذا ما رجع إليه الزركشي في نهاية كلامه.

---

(١) المغني ٤٢٨.

(٢) الفتح ٥/١١٩.

٢١- الاستثناء بليس في حديث ابن رافع بن حديج عن جده، وفيه؛ قوله عليه الصلاة والسلام: «ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ليس السن والظفر».[(١)]

قال الزركشي : ليس هنا للاستثناء وما بعدها بالنصب على الاستثناء..

وذهب الدماميني إلى أن الصحيح أنها ناسخة، وأن اسمها ضمير راجع للبعض المفهوم مما تقدم، واستتاره واجب فلا يليها في اللفظ الاّ المنصوب.[(٢)] [٣٥٦/ب]

والأولى حمل كلام الزركشي على المعنى، لأن ليس اداة من أدوات الاستثناء، وهي في الحديث تفيد ما تفيده إلاّ، والمستثنى بها واجب النصب بمقتضى الخبرية[(٣)]، والمستثنى منه فاعل أنهر، وتقدير الدماميني وغيره من النحاة ببعضهم هو ما يقتضيه الإعراب، وحمل كلام الزركشي على المعنى أولى من التصحيح عليه بما يوهم الخطأ في كلامه.

---

(١) المصدر السابق ١٣١/٥.

(٢) الجامع الصحيح (٣٥٦).

(٣) شرح الكافية الشافية ٧٢١/٢، والتصريح ٣٦٢/١.

## ٢٢- ( غَيرَ مُتَأمِّلٍ مالاً ) : [١]

قال الزركشي فيما وجه به النَّصب في كلمة «مالاً» : نُصِبَ مالاً على التّمييز.

ولم يرتض الدماميني هذا الإعراب، بل عَدّه خطأً، وقَرّرَ أنَّ نصب «مالاً» على المفعوليّة. قال فيما عقّب به على إعراب الزركشي.

قلت : هو خطأ، إنما نصب على أنَّه مفعول به، يُقالُ : تأملتُ المال، أي اتخذته.[٢]

وما ذهب إليه الدماميني هو الوجه في المسألة؛ لأن (مُتأمِّل) اسم فاعل لفعل مُتعدٍّ، وقد اعتمد على النفي بالاسم (غيرَ)، وفيه دلالة الاستقبال ظاهرة، ولكنّ المعنى الذيّ أورده الدماميني لفعل تأملتُ غير مشهور، ولا منقول، والذي فسّر به تأملت الشيء أنها بمعنى نظرت إليه، وقد تأتي بمعنى تثبتُّ[٣]. وليس ما ذكره دلالة استعمالية لهذا الفعل، حتى يكون له دلالتان: استعمالية بمعنى اتخذته، ومعجمية بمعنى نظرت إليه، أو تثبّتُ.

---

(١) فتح الباري ٥/٣٥٥، كتاب الشروط - باب الشروط في الموقف. والجملة هنا من كلام ابن سيرين فسر بها جملة (ويُطعم غير متحوّل).

(٢) مصابيح الجامع الصحيح (٤٠٢).

(٣) ينظر تهذيب اللغة ١٥/٣٩٥، والصحاح واللسان (أمل).

## ٢٣- بَاب مَنْ إذا أراد غزوة ورّى بغيرها:

قال الزركشي في توجيه معنى كلمة «ورّى» وتصريفها: ورّى بغيرها: تستّر بغيرها. وأصله من وراء الإنسان؛ لأنّ مَنْ ورّى بشيء فكأنّه جعله وراءه. وقيّده ابنُ السّيرافي في شرح سيبويه بالهمزة. قال: وأصحاب الحديث لم يضبطوا الهمزة فيه.

وقد تعقّبهُ الدماميني بقوله: قلت: غرّهُ هذا الكلام في السيرافي فظَنّ خطأ المحدِثين، وليس كذلك، ففي الصحاح: ورّيتُ الشيء: أخفيته، وتورى هو: استتر، قال: وتقول: واريت الخبر توريةً إذا سترته وأظهرت غيره.[٢]

فإذا قلت: قد عقب هذا بقوله: كأنه مأخوذٌ من وراء الإنسان؛ كأنّه يجعله وراءه حيث لا يظهر.. ومقتضى هذا أن يكون بالهمز، فكيف يَلتئم وأوّل كلامه وآخره.

قلت: همزة (وراء) ليست أصلية، وإنما هي منقلبة عن ياءٍ، فإذا وجد في فعل معنى وراء لم يجز فيه الإتيان بالهمزة لفقدان الموجب لقلبها في الفعل وثبوته في وراء، وهذا مما يقتضي بالقطع بخطأ الزركشي، ولا أدري

---

(١) فتح الباري.

(٢) الصحاح (ورى).

مع هذا كيف يصح كلام السيرافي فتأمله.(١)

مـا أورده الدمامـيني هنا نقلاً عن صـحاح الجـوهري(٢)، هو تلخـيص لكلام السيرافي المسألة، فقد أورد في شرح سيبويه قولين في تصريف كلمة وَرّى، اكتـفى الزركشي بالقـول الأول دون الثاني منهـما، ولو أنه أثبـته في نقله لما وجد الدمامـيني إليه مدخلاً في رد أو اعتراض، وكـلام السيرافي في المسألة أوضح وأسدّ في المسألة، قال:

الثـاني: أن الهـمـزة منقلبـة عن ياء أو واو، فـيكون من وراء كـغطاء، يُصَـغّر علـى وُرَيّة، ويقال في تـصريفـه: واريت بكذا بغـيـر همزة ... قـال الرضى بعد نقل كلام السيرافي هنا: وهو الأشهر.(٣)

**٢٤- «الضِلَع» مؤنث، وأعيد إليه الضـمير مذكراً في قوله ﷺ : «فإن المرأة خلقت من ضلع أعـوج، وإن أعوج ما في الضلع أعـلاه، فإن ذهبت تقيمه كسرته، وإن تركته لم يزل أعوج».(٤)**

وقد علل الزركـشي لعود الضمـير مذكـراً، ومرجعـه (الضلع) مؤنث بأن تأنيثه غير حقيقي.

---

(١) مصابيح الجامع للصحيح (٤٣٠).

(٢) شرح السيرافي ٢/٧٩٦- ٧٩٧.

(٣) شرح الرضى ١/٢٤٤.

(٤) الفتح ٦/٣٦٣.

وغلطه الدماميني فيما ذهب إليه، لأنَّ معاملة المؤنث غير الحقيقي معاملة المذكر إنما هي بالنسبة إلى ظاهر أسند إليه مثل طلع الشمس، أما مضمره فحكمه حكم المؤنث الحقيقي في وجوب التأنيث، تقول: الشمس طلعت، وهي طالعة، ولا تقول طالع.

نعم قد يؤول في بعض المواضع بالمذكر فينزل منزلته ، مثل :

فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها.

أُوِّلَتْ الأرض بالمكان فذكر، وكذا ما نحن فيه.[1]

وما ذكره الدماميني هو الوجه في المسألة، فيؤول الضلع في الحديث بالعضو حتى يكون لعود الضمير إليه مذكراً مساغاً في التركيب، ومنهم من ذهب إلى أن العضو مذكّرٌ خلافاً لمن جزم بتأنيثه واحتج برواية مسلم[2]، لكن لا حجة فيها لأن التأنيث في روايته للمرأة. وقيل إن الضلع يذكر[3] ويؤنث، والمرجح أنه مؤنث، وقد احتج الفراء في رواية للحديث على تأنيث الضلع، فقال: وفي الحديث خلقت المرأة من ضلع عوجاء» ثم قال: ويقال إذا كان القوم يميلون على الرجل : إنكم عليَّ ضلعٌ جائرة.[4]

---

(١) مصابيح الجامع [٤٧٩].

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي كتاب الرضاع، باب الوصية بالنساء ٣١١/١٠.

(٣) الفتح ٣٦٨/٦.

(٤) المذكر والمؤنث ٧٨ .

## ٢٥- ﴿والرَّسُول يَدعوكم في أخراكم﴾[1]

هو تأنيث آخِركم.[2]

قال الزركشي : كذا ثبت في النُّسخ بكسر الخاء، وإنما هو تأنيث آخَركم بفتح الخاء ليكن فيه دلالة على التأخير، وذلك أن آخر أفعل تفضيل، كفضلى وأفضل.

قال الدماميني فيما تَعقَّبَ به على كلام الزركشي في المسألة:

(قلت: نظر البخاري أدَق من هذا، وذلك أنه لو جُعِلَ أخرى هنا تأنيث لآخر بفتح الخاء لم يكن فيه دلالة على التأخر الوجودي، وذلك لأنّه أُمِيتَتْ دلالته على هذا المعنى بحسب العرف وصار إنما يدل على الوصف المغاير فقط. تقول: مررت برجل حسن ورجل آخَرَ، أي مغايُر للأوّل، وليس المراد تأخر في الموجود عن السابق.[3]

والأظهر في المسألة ما ذهب إليه الزركشي، وبه قال غير واحد من العلماء. قال ابن حجر في تعقبه على رواية الكسر في (آخِركم): كذا وقع فيه، وهو تابع لأبي عبيدة، فإنه قال: «أُخْرَاكم» أخِركم.

---

(١) سورة آل عمران.

(٢) فتح الباري ٨/٢٢٧.

(٣) مصابيح الجامع [٥٦٣].

(٤) الكليات لأبي البقاء ١/٨٥.

وفيه نظر؛ لأن أخرى تأنيث آخر بفتح الخاء لا كسرها.

وفرق أبو البقاء الكفَوَي بين آخر التي تكون في مقابل أول وآخر أفعل التفضيل، فجعل الأولى آخِر بكسر الخاء على مثال فاعل، وجعل الثانية بفتح الخاء لأنها أفعل تفضيل، فقال:

مقابل الأول قل آخِرُ كفاعِلُ تأنيثُهُ الآخِرَة
وآخَرَ أفعل تأنيثُه أُخرى، فهاك درة فاخِرَة

## ٢٦- ﴿ جُرُف هَارٍ ﴾[1]

وجه الزركشي حذف العين في كلمة «هارٍ» على أنه لغير موجب عرى، وإنما الحذف هنا اعتباطاً، ثم رجح قولاً آخر، وهو أن لا حذف في الكلمة ولا قلب، قال: وهو أعدل الأقوال لسلامته من إدعاء القلب والحذف اللذين هما على خلاف الأصل.

وقد تعقبه الدماميني مقرراً القلب والحذف، فقال: يؤيد القول بالقلب ويرد كلا القولين اللذين حكاهما قولهم في الرفع: هذا هارٍ بكسر الراء، ولو حذفت عينه إعتباطاً، أو لم يكن حذف ولا قلب لقيل: هارُ بضم الراء، فتأمله.[2]

(١) سورة التوبة :١٠٩،

(٢) مصابيح الجامع الصحيح [٥٦٩].

وما قرره الدماميني هو الوجه في المسألة، فكلمة «هار» من الآية الكريمة ﴿جُرُفٍ هارٍ﴾ اعترها أمران، هما: القلب والحذف، فالقلب بتقديم لامها على عينها؛ لأن أصلها هاور، أو هاير، على خلاف في أصل العين، فمن ذهب إلى أنّها واو قال: هاور، ومن ذهب إلى أن أصلها الياء قال: هاير، لأنه سمع هار يهور، وهار يهير، وتهور البناء وتهيّر. ثمّ قدمت اللام على العين فصارت الكلمة هارو أو هاري، ثم طرأ عليها الإعلال بالحذف في الرفع والجر، فقيل: هارٍ، كما قيل غاز ورامٍ، ووزنها بعد القلب: فالع.[1]

**٢٧- التمّييز في حديث بن مسعود رضي الله عنه : «دخل النبي ﷺ مكة وحول الكعبة ستون وثلاثمائة نُصب».[2]**

بجر «نصب» ، وذهب الزركشي إلى أن الوجه «نصباً» بالنصب على التمييز..

وأما الدماميني فقال عندنا عددان، كل منهما يحتاج إلى تمييز، فالأول مميزه منصوب، والثاني مميزه مجرور، فإن عَنى أنه تمييز لكلا العددين فخطأ، والظاهر أنه مجرور كما وقع في بعض النسخ، ومميز ستون محذوف لوجود الدال عليه. [٥٧٨]أ

وما ذكره الدماميني هو الأظهر في المسألة، ويمكن قياسه على باب

---

(١) الصحاح والتنبيه والإيضاح (هير).

(٢) الفتح ٨/٤٤٧.

التّنازع، عند البصريين فيعطي التمييز هنا لأقرب العددين، وهو ثلاثمائة، وتمييزه مجرور كما هو معروف في بابه، وتمييز العقد محذوف لما ذكر، وهو منصوب

**٢٨- صرف « أحيمر » الواردة في حديث سهل بن سعد، عن النبي ص : « فإنْ جاءت به أحيمر كأنه وَحَرَة.. »[١]**

قال الزركشي إن الصواب صرفه تصغير أحمر، وهو الأبيض. وقد خطأه الدماميني فيما قرره في المسألة، وذهب إلى عدم الصرف كما ورد في متن الحديث.[٢]

الوجه في المسألة ما رد به الدماميني لأن أفعل إذا كان وصفاً لم ينصرف في معرفة ولا نكرة لشبهه الفعل، والتصغير لم يذهب بالعلة المانعة من الصرف مع الوصفية وهي الزيادة التي أشبه بها الفعل؛ بل هي ثابتة مع التصغير كما كانت قبله، وقد أشبه من الأفعال ما أميلح زيداً وأحيسنه، وأبيطر، كما أشبه أحمر أعلم وأذهب[٣].

(١) المصدر السابق ٤٤٨/٨.

(٢) المصابيح [٥٨٤].

(٣) الكتاب ١٩٣/٣، والمقتضب ١٨/٤، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٢.

## ٢٩- « ويعيدانه بتلك المقالة» [١]

قال الزركشي : صوابه : ويعيدان له تلك المقالة.

قال الدماميني فيما عقب به على تصويب الزركشي للرواية: (قلت: ضاق عطنه عن توجيه اللفظ على الصحة فجزم بخطئه، ويمكن أن يكون ضمير النصب من قوله: «ويعيدانه» ليس عائداً علي أبي طالب، وإنما هو عائد على الكلام؛ أي ويعيدان الكلام بتلك المقالة، ويكون بتلك المقالة ظرفاً مستقراً منصوب المحل على الحال من ضمير النصب العائد على الكلام، والباء للمصاحبة؛ أي ويعيدان الكلام في حالة كونه متلبساً بتلك المقالة.

وإن بَنَيْنا على جواز إعمال ضمير المصدر كما ذهب إليه بعضهم في مثل: مروري بزيد حسن وهو بعمرو قبيح، فالأمر واضح، وذلك بأن تجعل ضمير الغيبة عائداً على المتكلم المعهود من السياق، والباء متعلق بنفس الضمير العائد عليه، أي ويعيدانه التكلم بتلك المقالة.[٢]

---

(١) فتح الباري ٨/٥٠٧.

(٢) مصابيح الجامع الصحيح [٥٨٧].

ما ذهب الزركشي أسدّ مما تكلفه الدماميني، والمعنى مُتَوجِّهٌ مع ما قرره الزركشي، أي ويعيدان أبا طالب إلى الكفر بتلك المقابلة -أي أترغب عن ملة عبدالمطلب؟

هذا فضلاً عن مجيء تصويب الزركشي بلفظه في بعض طرق الحديث، قال ابن حجر: وقع في رواية معمر: فيعودان له بتلك المقالة، وهي أوضح. ووقع في بعض النسخ: ويعيدان له تلك المقالة. والمراد قول أبي جهل ورفيقه له: أترغب عن ملة عبدالمطلب.؟[1]

٣٠- ﴿ ريب المنون ﴾[2]

قال الزركشي فيما فسر به (ريب المنون) : المشهور في اللغة أنه حوادث الدهر.

قال الدماميني في رد ما ذهب إليه الزركشي : قلت: في الصحاح: المنون: الدهر، قال الأعشى:

أأن رأت رجلاً أعشى أَضَرَّ به ريب المنون ودهر مُتبل خَبَلُ

والمنون : المنية، لأنها تقطع الأمد، وتنقص العدد[3]، قال الفراء:

---

(١) فتح الباري ٥٠٧/٨.

(٢) سورة الطور : ٣٠.

(٣) الصحاح (منن).

المنون: المنية وتكون واحداً و[1] جمعاً.[2]

وما اعترض به الدماميني لا يرد على الزركشي، فتفسير الزركشي مسند إلى أهل اللغة، وهو منصوص عليه في الصحاح في مادة (ريب) ومن المرجح أن الزركشي أفاد من الصحاح ومن غيره ما أورده في تفسيره، وأما ما أورده الدماميني نقلاً عن الصحاح فهو مما ذكره الجوهري في مادة (منن) والفرق بين المادتين واضح، فإن المنون ذكر في مادة (ريب) مضافاً إليه، وفي مادة (منن) ورد مفرداً، فالمنون إذا أفرد ولوحظ فيه معنى التذكير توجه إليه المعنى الذي أورده الدماميني فيما نقله عن الصحاح في مادة (منن)، فإن لوحظ فيه معنى التأنيث ذهب به إلى المنيّة. وأما في حالة الإضافة فإن «ريب المنون» يعني بها ما فسّره به الزّركشي وغيره من أئمة اللغة، ومن هذا يتضح أن لا وجه لاعتراض الدماميني على تفسير الزركشي السابق.[3]

### ٣١- جملة «يدعى لها الأغنياء» في حديث أبي هريرة رضي الله عنه : «شر الطعام طعام الوليمة يدعى لها الأغنياء..»[4]

ذهب الزركشي إلى أنها صفة للطعام، وقال الدماميني : الظاهر أنها صفة للوليمة، على أن تجعل اللام جنسية مثلها في قوله :

---

(١) معاني القرآن للفراء ٣/٩٣، والصحاح (منن).

(٢) مصابيح الجامع [٥٩٤].

(٣) ينظر تهذيب اللغة ١٥/٤٧٤، وتهذيب الصحاح (ريب).

(٤) المصدر السابق ٩/٢٤٤.

ولقد أمر على اللئيم يسبني.[1]

ويُستغنى حينئذ عن تأويل تأنيث الضمير على تقدير كونها صفة للطعام .[2]

هذا ما قرره الدماميني وهو وجه في المسألة، وما ذهب إليه الزركشي قد يحمل على تأنيث المضاف، وهو طعام لإضافته إلى المؤنث وهو الوليمة، إذ شرط اكتساب المضاف من المضاف إليه التأنيث موجود في التركيب، فيصح حذفه وإحلال المضاف إليه محله، فلو قيل شر الطعام الوليمة لكان وَفق قُطِعت أصابعه من قولهم : قطعت بعض أصابعه. والله أعلم.

---

(١) البيت من شواهد النعت، وهو لشمر بن عمرو الحنفي كما في الأصمعيات ١٢٦.

(٢) مصابيح الجامع [٦٢١].

## ٣٢- ( باب ما يُكْرَهُ من قيل وقال):[١]

أورد الزركشي في فعلى (قيل وقال) رأين:

الأول: أن تكون بالتنوين والجر قيلٍ وقالٍ، فيكونان اسمين.

الثاني : أنهما بالفتح ، فيكونان فِعْلَين ماضيين.

وقد أنكر الدماميني الفعليّة في (قيل وقال) وجعل الفتح لغرض الحكاية. قال فيما عقب به على كلام الزركشي:

قلت: بل على أنهما اسمان، والفتح للحكاية، بل لا يسوغ فعليتهما في هذا التركيب ألبتّة عند المحقّقين، وكيف وحرف الجر الذي هو من خصائص الأسماء قد دخل عليهما، وإنما جوّز فعليتهما في مثل هذا التركيب ابنُ مالك ولم يتابعه أحد من الحُذّاق.[٢]

وما ذكره الزركشي وجه في المسألة، وأما دخول حرف الجر على الفعل هنا فقد خرج على حذف المجرور، والتقدير: ما يُكرَهُ من قوْل قيل وقال، وقد وجه العكبري حديث: (نهى عن قيل وقيل)[٣] بقوله: المشهور في هذا الحديث بناؤهما على الفتح على أنهما فعلان ماضيان، فعلى هذا

(١) فتح الباري ١١/٣٠٦.

(٢) مصابيح الجامع الصحيح [٦٨٢] وشرح الكافية الشافية ٣/١٧٢٣.

(٣)

التقدير نهى عن قول قيل وقال، وفيهما فاعل مستتر.[1]

وظاهر كلام الدماميني أنه لم يقل بفعلية (قيل وقال) في هذا التركيب غير ابن مالك، وهو كلام ينقصه الاستقراء، فالقول في المسألة بالفعليّة قول الكوفيين كما في الإنصاف.[2]



(١) إعراب الحديث النبوي ١٧٢.

(٢) الإنصاف المسألة (٧١)، ٢/٥٢٢.

## ٦- (فَلرسولُ اللّهِ ...): [١]

قال الزركشي: اللام جواب قسم مقدر. [ ٩ ]

الدماميني: قلت: أو للابتداء ولا يقدر شيء، وفي قوله: جواب قسم مسامحة[٢].

(أبا سفيان وكفّارَ قريش)[٣].

قال الزركشي: كفار قريش مفعول معه. [ ٩ ]

الدماميني: قلت: لا يتعين لجواز كونه معطوفاً على المفعول به؛ أعنى أبا سفيان[٤].

(ثم كان أوَّلَ ما سألني)[٥]

قال الزركشي: أول يجوز نصبه ورفعه. [ ٩ ]

الدماميني: قلت: هذا على إطلاقه لاَ يصحٌ ، إنما الصّوابُ التَّفصيل؛

---

(١) الكلمة من حديث عبدالله بن عباس رضي الله (فلرسول الله ﷺ أجود بالخير من الريح المرسله) كتاب بدء الوحي. فتح الباري ١/٣٠.

(٢) مصابيح الجامع الصحيح [١٤/ب].

(٣) المصدر السابق ١/٣١.

(٤) مصابيح الجامع الصحيح [١٥/ب].

(٥) فتح الباري ١/٣١.

فإن جعلنا (ما) نكره بمعنى شيء تعين نصبه على الخبرية، وذلك لأن (أن قال) مؤول بمصدر معرفة؛ قال ابن هشام إنهم حكموا له بحكم الضمير، فإذن يتعين أن يكون هو اسم (كان) و (أول) ما سألني هو الخبر ضرورة أنه متى اختلف الايمان تعريفاً وتنكيراً فالمعرفة الاسم والنكرة الخبر، ولا يعكس إلا في الضرورة.

وإن جعلنا (ما) موصولة جاز الأمران، لكن المختار جعل (أن قال) هو الاسم لكونه أعرف[1].

## ٧- (بِمَ يَأْمُرُكُم)؟[2]

قال الزركشي: إثبات الألف مع (ما) الاستفهامية قليل. [ ١٠ ]

الدماميني: قلتُ: يُريدُ إذا دخل عليه ما جار، ولا داعي إلى التخريج على ذلك، إذا يجوز أن تكون الباءُ بمعنى عن متعلقة بسأل، نحو قوله تعالى: ﴿ فَسْئَلْ به خبيرًا ﴾[3] وما موصولة ، والعائد محذوف.

فأن قلت: أمرُ يتعدى بالباء إلى المفعول الثاني، تقول: أمرتك بكذا

---

(١) مصابيح الجامع الصحيح [١٦/أ].
(٢) من كلام هرقل لأبي سفيان . ينظر: فتح الباري ٣١/١.
(٣) سورة الفرقان آية ٥٩.

فالعائد حينئذ مجرور بغير ما جرّ به الموصول معنىً فيمتنع حذفه.

قلت: قد ثبت حذف حرف الجر من المفعول به الثاني، فينصب حينئذ، نحو: أَمَرتكَ الخيرَ، وعليه حمل جماعة من المعربين قوله تعالى: ﴿ ماذا تأمرين ﴾(1) فجعلوا (ماذا) المفعول الثاني، وجعلوا الأول محذوفاً لفهم المعنى، أي: تأمرينا، وإذا كان كذلك جعلنا العائد المحذوف منصوباً ولا ضَيْرا(2).

(وكا ابن النّاطُور صَاحُب إليا)(3).

قال الزركشي: رفع (صاحب) على الصفة لما قبله ، قيل لأن ما قبله معرفة وصاحب إليا نكرة، والإضافة لا تعرف؛ لأنها في تقدير الإنفصال.[11]

الدماميني: قلت: هذا وهمٌ، فقد قال سيبويه: تقول: مررت بعبدالله ضاربك، كما تقول: مررت بعبدالله صاحبك(4)، أي المعروف بضاربك(5).

---

(1) سورة النمل آية ٣٣.

(2) مصابيح الجامع الصحيح [١٧/ب].

(3) ينظر: فتح الباري ٣١/١.

(4) ينظر: الكتاب ٤٢٨/١.

(5) هذه زيادة تفسيرية من الرضي. ينظر: شرحهه على الكافية ٢٧٩/١.

قال الرضي: فإذا قصدت هذا المعنى لم يعمل اسم الفاعل في محل المجرور نصباً كما في صاحبك، وإن كان أصله اسم فاعل من صحب يصحب؛ بل تُقدّره كأنه جامدا ..[1].

(وسار هرقل إلى حمص)[2].

قال الزركشي: حمص مجرور بالفتحة؛ لأنه غير منصرف للعلمية والتأنيث، لا للعجمَة والعلمية على الصحيح؛ لأن العجمة لا تمنع صرف الثلاثي. وجعله بعضهم كهند حتى يجوز فيه الصرف وعدمه ولم يجعله للعجمة. [١١]

الدماميني: قلت: في الصحاح: حمص بلد يذكر ويؤنث[3]، فعلى التذكير ليس إلا العجمة والعلمية، وهو ساكن الوسط فيصرف[4].

## ٢٧- ( أَوْ مُسْلِمًا ):[5]

قال الزركشي: أو للإضراب عن قوله، والحكم بالظاهر ، كأنه قال:

---

(١) شرح الرضي ١/٢٧٩.
(٢) فتح الباري ١/٣١.
(٣) الصحاح (ح م ص).
(٤) المصابيح الجامع [٢٠/أ].
(٥) الكلمة من حديث سعد بن أبي وقاص: (فقلت يا رسول . مالك عن فلان، إني لأراه مؤمناً، فقال (أو مُسلماً). ينظر: فتح الباري ١/٧٩ كتاب الإيمان.

بل مسلماً، ولا يقطعُ بإيمانه، فإن الباطن لا يعلمه إلا الله. [١٤]

الدماميني: قلت: سيبويه يراها للإضراب بشرطين:

تقدم نفي أو نهي. وإعادة العامل، نحو: ما قام زيدٌ أو ما قام عمر، أو لا يقم عمرو[١]؛ وكلاهما في الحديث منتفٍ.

نعم، الكوفيون وبعض البصريين يرونها للإضراب[٢] مطلقاً، وعليه يأتي ما قاله الزركشي، ويمكن جعلها للشك عند الجميع.

والمعنى: قل: لا أراه مؤمناً أو مسلماً، أرشده بذلك التعبير بعبارة سالمة من الحرج؛ إذ لا يبتُّ فيها بأمر باطن لا يطلع عليه[٣].

٤٠- (كانَ أوّل ما قَدِمَ المدينة ...):[٤]

قال الزركشي: أول خبر كان. [١٥]

---

(١) الكتاب ١٨٨/٣.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ٩٣/٢، ومجاز القرآن ٧٣/٢، ومعاني القرآن وإعرابه ٣١٤/٤، وإعراب القرآن للنحاس ٧٧٣/٢، والأزهية ١٢٧، والإنصاف ٤٧٨/٢ - ٤٨٣، وارتشاف الضَّرب ٦٤٠/٢.

(٣) مصابيح الجامع [٢٨/ب].

(٤) الجملة وردت في حديث البرا: «أنَّ النبي ﷺ كان أول ما قدم المدينة نزل على أجداده ...» ينظر: الفتح ٩٥/١.

الدماميني: قلت: هو وهمٌ، وإنما خبر كان (نَزَلَ)، و (أوّلَ) ظرفٌ لـ (نَزَلَ)، أو متعلق بكان على القول بدلالة الناقص على الحدث[1].

## ٤٣- (حتى تملوا): [2]

قال الزركشي: وحتى بمعنى الواو، والمعنى: لا يملُّ وإن مللتم.[١٦]

الدماميني: قلت: الانشغال بحكاية مثل هذا القول الذي لا يلتفت إليه أمر باطل لا طائل تحته، ولا وجه لإخراجها عن بابها. ولا شك أن لحتى الداخلة على المضارع المنصوب ثلاث معان:

مرادفة إلى.

مرادفة إلا في الاستثناء، كلاهما ممكن الاعتبار في الحديث.

مرادفة كي التعليلية، نحو: اسلم حتى تدخل الجنة، وهذا غير متأت فيما نحن فيه[3].

---

(١) مصابيح الجامع [٣١/ب].

(٢) من حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ دخل عليها وعندها امرأة ، قال من هذه؟ قالت: فلانة ، تذكر من صلاتها ، قال: مَهْ عليكم بما تطيقون فوالله لا يملّ الله حتى تملوا ...» ينظر : فتح الباري ١٠١/١.

(٣) مصابيح الجامع [٣٣/أ].

### ٦٣- (فقال له الرجل ابن عبدالمطلب ...):[1]

قال الزركشي: هو بفتح الهمزة والنون على النداء للمضاف لا على الخبر، ولا على الاستفهام بدليل قوله عليه الصلاة والسلام : قد أجبتك ورواية أبي داود (يا ابن عبدالمطلب). [١٩]

الدماميني: قلت: إن ثبتت الرواية بفتح الهمزة فلا كلام وإلا فلا مانع من أن تكون همزة الوصل التي في ابن سقطت للدرج وحرف النداء محذوف ، وهو في مثله قياس مطرد بلا خلاف. ولا دليل في شيء مما ذكره على تعيين فتح الهمزة.[2]

### ٦٧- (فَإنَّ دِمَاءكُمْ وأموالكم وأعراضكم بينكم حرام):[3]

قال الزركشي: هو على حذف مضاف، أي سفك دمائكم وأخذ أموالكم، وثلب أعراضكم، فيقدر لكل ما يناسبه. [٢٠]

الدماميني: قلت: أولى من تقديره تقدير كلمة انتهاك مرةً واحدة، والأصل: فإن انتهاك دمائكم وأموالكم، وأعراضكم ، ولا حاجة إلي تقديره

---

(١) الجملة من حديث أنس بن مالك . ينظر: فتح الباري ١/١٤٨ كتاب العلم .

(٢) مصابيح الجامع [٤٠/ب - ٤١/أ].

(٣) فتح الباري ١/١٥٧ - ١٥٨.

مع كل واحد من هذه الأمور، لصحة انسحابه على الجميع، وذلك أنّ انتهاك الشيء تناوله بغير حق[1].

**٧٣ - ( لا حَسَدَ إلا في اثْنَتَيْن ...)**[2].

قال الزركشي: قيل أراد الغبطة، وهي تمني مثل ما قاله من غير زوال النعمة، وهذا هو قضية تبويب البخاري. وقيل: بل هو على حقيقته ، وهو كلام تام قصد به نفي الحسد أو النهي عنه، ثم قال: ( إلا في اثنتين) فأباح هذين وأخرجهما من جملة المنهى عنه، كما رخّصَ في نوع من الكذب وإن كانت جملته محصورة . وهو استثناء من غير الجنس على الأول، ومنه على الثاني. [٢٠]

الدماميني: قلت: هكذا رأيت في نسختين منه وهو مشكل . فإن الاستثناء متصل على الأول قطعاً؛ لأن استثناء مفرغٌ من خبر عام مقدر؛ أي لا غبطة في شيء من الأشياء إلا في ثنتين.

وأما على الثاني فجعله متصلاً يلزم عليه إباحة الحسد في الاثنتين كما صرح به، والحسد الحقيقي وهو تمني زوال نعمة المحسود عنه وصيرورتها إلي الحاسد لا يباح أصلاً، وكيف يباح تمني زوال نعمة الله على المسلمين القائمين بحق الله فيها[3].

---

(١) مصابيح الجامع [٤٢/ب].

(٢) فتح الباري ١/١٦٥.

(٣) مصابيح الجامع [٤٤/ب].

### ٨٦- (... حَتَّى الجنّةَ والنّارُ ...): [1]

قال الزركشي: يجوز فيهما الفتح والجر والرفع.

الدماميني: قلت: أما النصب فبالعطف على المنصوب المتقدم، وأما الرفع فعلى الإبتداء والخبر محذوف؛ أي مرئيتان، وحتى حينئذٍ حرف ابتداء، وأما الجر فمشكل لا وجه له إلا العطف على المنصوب المتقدم، وهو ممتنع لما يلزم عليه من زيادة من مع المعرفة، والصحيح منعه[2].

### ١١٣- (ما مِن أصحاب النبي ﷺ أحدٌ أكثر ...):[3]

قال الزركشي: أحدٌ بالرفع اسم ما وأكثر صفته ، ويروى بنصب أكثر.

الدماميني: قلت: قوله: اسم يقتضي أنها عاملة وأحد الشروط

---

(١) من حديث اسماء، وقبله: « ما من شيء لم أكن رأيته إلاّ رأيته في مقامي حتى الجنة والنار ...» ينظر: الفتح ١٨٢/١.

(٢) مصابيح الجامع [٤٨/ب]، ما منعه الدماميني أجيز عند غيره، لأنّ المعطوف، وهو النار تابع، وقد قيل يفتقر في التابعِ ما لا يغْتَفَرُ في المتبوع. كما في ربّ شاةٍ وسخلتها . فسخلتها معرفة وقد عُطِفَ على النكرة (شاة) المجرور برب . ينظر: المغني ٩٠٨.

(٣) الجملة من حديث لأبي هريرة رضي الله عنه. ينظر الفتح ٢٠٦/١ .

مـختل فـيه ، وهو تأخـر الخبـر واغتـفارهم لتـقدم الظرف وإنما هو إذا كـان معمـولاً للخبـر لا خبـراً. وأما نصب (أكـثر) فـيحـتمل أن يكون حـالاً من الضمير المستكن في الظرف المتقدم على بحث فيه فتأمله(١).

* * *

(١) مـصـابيح الجـامع [٥٤/أ]، والبـحث المشـار إليه في كـلام الدمـامـيني هو أن الظرف الواقع خبراً إذ تقـدم على المبتدأ، نـحو فـيهـا قـائم رجل هل يتحـمل الضميـر أو لا يتحمله، فعلى أنه يتحـمل يصح مجيء الحال منه، وإن قلت: لا يتحمل فصاحب الحال هو المبتدأ. هذا هو مراده بالبحث.
ينظر: إرتشاف الضرب ٣٤٧/٢.

# باب الوضوء

# والغُرُّ المحجلون من آثار الوضُوءِ[1]

قال الزركشي: إنما قطعه عمّا قبله ، لأنه ليس من جملة الترجمة.[٢٨]

الدماميني: قلت: فما فائدة الإتيان به؟ ولم يبين وجه إعرابه. والظاهر على ما قاله أن يكون مبتدأ حذف خبره، والأصل: حديث الغر المحجلين دليل عليه، أي على فضل الوضوء، فحذف الخبر المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

فإن كان هذا مراده فهو حمل اللفظ على ما لا فائدة فيه، إذ حديث الغر المحجلين مسبوق في الباب؛ وإنما كان هذا يحسن لو لم يذكره، وذكر غيره مما يدل على فضل الوضوء. ولا يصح أن يكون (الغر المحجلون) مبتدأ، ومن أثار الوضوء خبره لعدم صحة الحمل، ولعدم الفائدة. كما تقدم.

فإن قلت: فماذا تصنع به وهو ثابت في الأمهات الصحيحية؟

قلت: لعل وجهه أن الفضل هنا مصدر قولك فضل الشيء يفضل،

---

١) ينظر: فتح الباري ٢٣٥/١. كتاب الوضوء.

(٢) الكتاب ١٩١/١، وشرح ال تسهيل ١٢٠/٣، وارتشاف الضرب ١٧٧/٣.

فهو فاضل أضيف إلى الوضوء وهو فاعله، فهو في محل رفع فعطف (الغر المحجلون) على هذا المحل كما عطف على اللفظ في النسخه الأخرى، والمعنى واحد.

فإن قلت: هذا ممنوع عند الحذاق سيبويه ومن وافقه من البصريين.

قلت: قد أجازه الكوفيون مطلقاً وأبو عمر من البصريين[1] في العطف والبدل، واختار ابن مالك المذهب الكوفي، واستظهر الكثير مما سمع[2]. والتأويل خلاف الظاهر. هذا ما ظهر لي فتأمله.

## ١٤٢- (أعُوذُ بِكَ من الخُبثِ والخبائث):[3]

قال الزركشي: في تعليقه على العمدة: الخبث بضم الباء، لأن التخفيف إنما يطردُ فيما لا يُلبس، كعنقٍ من المفرد، ورُسْلٍ من الجمع، لا فيما يلبس كحُمرٍ فإنه لو خُفّفَ ألبس بجمع حمراء[4].

---

(١) هو: صالح بن إسحاق المعروف بأبي عمر الجرمي. ينظر: نزهة الأولياء ١٤٣/

(٢) ينظر: شرح التسهيل، والمستوفي في النحو ١٥١/١، ومنهج السالك ٣٢١/٢.

(٣) فتح الباري ٢٤٢/١ كتاب الوضوء.

(٤) مصابيح الجامع الصحيح [٦٣ - ٦٤]، والوجه في المسأله ما ذكره الدماميني، فإن التخفيف ورد في كُتبٍ، ورُسْلٍ ، وأُذْن، وقُفْل، وما أشبهها، وما ذهب =

الدماميني: قلت: لا أعرفُ هذا التفصيل لرجل من أئمة العربية؛ بل في كلامه ما يدفعه ، فإنه صرح بجواز التخفيف في عنق مع أنه يُلبس حينئذٍ بجمع عُنق ، وهو الرجل الطويل، والأنثى عنقاء، بينة العُنق بضم العين وسكون النون.

## ٢٥٢- (وَخَيْرٌ مِنك):[1]

يروى بالرفع عطفاً على أوفى من قوله: اهو أوفى منك شعراً.

قال الزركشي: ويروى بالنصب عطفاً على (شعراً)؛ لأن أوفى بمعنى أكثر.

الدماميني: قلت: إنما يتأتى هذا إن أريد بقوله (خيرٌ) واحد الخير لا ما يقصد به من التفضيل، والغرض أنّ التفضيل فيه مراد بدليل اقترانه بمن الجارة للمفضل عليه.

---

= إليه الزركشي ربما تابع فيه الخطيب ، وإن كان الخطيب عدَّ التخفيف من أغاليط المحدثين، ورد عليه النووي وابن دقيق العيد بورود التخفيف في كتب، ورسل، وأذن، وهو باب معروف من أبواب التصريف. ينظر: أغاليط المحدثين ٤٨ - ٤٩، وشرح النووي ٣١١/٤.

(١) ينظر: فتح الباري ٣٦٥/١ كتاب الغسل.

والصواب جعله معطوفاً على (من)؛ أي يكفى من هو أوفى منك شعراً، ويكفى خيراً منك كما قاله الفاكهي.

فإن قلت: العطف يقتضي المغايرة والغرض أن المراد واحد.

قلت: هو كعطف الصفات والموصوفات واحد.

فإن قلت: لم لا يجعل منك الثانية تأكيداً لمنك الأولى فلا يكون خبراً للتفضيل.

قلت: ما بَعَدَهُ ظاهرٌ لا يخفى على ذي طبع سليم[2].

**٣٣٣- (بِحِذَاءِ مَسْجِدَ رسُولِ اللّه ﷺ)[3].**

قال الزركشي: أي موضع سجوده، وليس المسجد المشهور.[٣٧]

الدماميني: قلت: المنقول عن سيبويه أنه إذا أُريد به موضع السجود قيل: مَسْجَدٌ بالفتح لا غير[4].

---

(١) ما قرّره الدماميني هو الوجه في المسألة، وإليه ذهب ابن حجر فيما وجه به رواية النصب ، إذ جعله عطفاً على اسم الموصول (من). ينظر: الفتح ١/٣٦٥.

(٢) مصابيح الجامع الصحيح [٧٦].

(٣) ينظر: فتح الباري ١/٤٣٠ كتاب الحيض.

(٤) مصابيح الجامع الصحيح [٨٥] ، وينظر الكتاب ٤/٩٠.

٣٤٤- (وكان أوّل مَنّ استيقظ فلانٌ ثم فلانٌ ثم فلان)[١].

قال الزركشي: مَنْ نكرة موصوفة ، فيكون أوّل نكرة لإضافته إلى نكرة؛ أي أول رجل استيقظ. [٣٨]

الدماميني: قلت: لا يتعين لجواز كونها موصولة ، أي كان أقل الذين استيقظوا، وإنما أعاد الضمير بالإفراد رعاية للفظ (مَنْ).

(ثم فلان): الأولى أن تجعل هذا من عطف الجمل، أي استيقظ فلان. إذ ترتيبهم يدفع اجتماعهم في الأوّلية. باعتبار البعض لا لكل، أي أن جماعة استيقظوا على الترتيب وسبقوا غيرهم في الاستيقاظ، لكن هذا لا يتأتى على قول الزركشي؛ لأنه قال: أوّل رجل؛ فقد جعل هذا من قبيل عطف المفردات فلزم الإخبار عن جماعة بأنهم أوّل رجلٍ استيقظ. وهو باطل[٢].

٣٥٦- (يصلّي في ثوب واحدٍ مشتملٍ به ...)[٣].

قال الزركشي: وبالجر على المجاوره، كقوله[٤].

(١) ينظر: فتح الباري ٤٤٧/١ كتاب التيمم.
(٢) مصابيح الجامع الصحيح [٨٧].
(٣) من حديث عمر بن أبي سلمة . (رأيت رسول الله ﷺ يصلي في ثَوْبٍ واحد...) الحديث. ينظر: الفتح ٤٦٩/١ كتاب الصلاة .
(٤) هو: امرؤ القيس كما في ديوانه ٢٥.

في بجادٍ مُزَمَّلِ[1].[٤٠]

الدماميني: قلت: الأولى أن يجعل صفة لثوب.

فإن قلت: لو كان لبرز الضمير لجريانه على غير من هو له .

قلت: الكوفيون قاطبة لا يوجبون إبرازه عند أمن اللبس، ووافقهم ابن مالك، ومذهبهم في المسأله قوى، واللبس في الحديث منتف.

(قلت: كان ثوباً) بالنصب.

قال الزركشي: على أنها تامة.

الدماميني: قلت: الاقتصار على ذلك لا يظهر ، فأيُّ معنى لإخباره بوجود ثوب في الجملة، فينبغي أن يُقدَّرَ ما يناسب المقام[2].

## ٢٩- (باب قبله أهل المدينة وأهل الشام والمشرق ...)[3]:

قال القاضي[4]: ضبط أكثرهم قوله (المشرق) بضم القاف وبعضهم

---

(١) هذا جزء من عجز البيت، وتمام البيت:

كأنا أبانا في أفانين ودقه كبير أناس في بجاد مزمل

وموضع الشاهد فيه جر (مُزمّل) لمجاورته لأناس، والمجاوره هنا ملاصقة تقديراً.

(٢) مصابيح الجامع الصحيح [٩١/ب].

(٣) ينظر : فتح الباري ٤٩٨/١ كتاب الصلاة.

(٤) هو القاضي عياض. ينظر المصدر السابق.

بكسرها.

قال الزركشي: الكسر يؤدي إلى إشكال، وهو اثبات قبلة لهم.[٤٤]

الدماميني: قلت: إثبات قبلة لأهل المشرق في الجملة لا إشكال فيه، لأنه لا بد لهم من قبلة يستقبلونها قطعاً، وإنما الإشكال لو جعل المشرق نفسه مع استدبار الكعبة قبلة، وليس في جرّ المشرق ما يقتضي أن يكون المشرق نفسه قبلةً، كيف يتوهم هذا والبخاري قد ألصق بهذا الكلام قوله: ليس في المشرق ولا في المغرب قبلة.

ثم قال الزركشي: فالصواب الرفع عطفاً على باب[1]، أي باب حكم المشرق؛ أي باب حكم هذا ، وباب حكم هذا، ثم حذفنا من الثاني باب، وحكم وأقمنا المشرق مقام الأول.

الدماميني: قلت: هذا قصور ظاهر، فإن ما وُجّه به الرفع يمكن أن يوجه به الكسر، وذلك بأن يكون المشرق معطوفاً على ما أضيف إليه باب وهو قبلة لا على المدينة ولا على الشام، فكأنه قال: باب حكم قبلة أهل المدينة وحكم المشرق، ولا إشكال البتة ، والله الموفق[2].

---

(١) هذا ما وجه به القاضي عياض رواية ضم القاف في كلمة المشرق فيكون معطوفاً على باب، ويحتاج إلى تقدير محذوف . ينظر : المصدر السابق.

(٢) مصابيح الجامع الصحيح [٩٧٠].

٤٢٥- (... فَتُصَلِّيَ ...)[1].

قال الزركشـي: بالنصب جواب التمني و (فاتخـذه. ) بالنصب عطفاً عليه. [٤٦]

الدمـاميني: قلـت: إن ثبـتت الرواية بالنصب فـالـفـعل منصـوب بأن مضمـرة وإضمارها هنا جائز لا لازم، وأن والفـعل بتقدير مصـدر معطوف على المصدر المسبوك من أنك تأتيني؛ أي وددت إتيانك فصلواتك فاتخاذي لمكان صـلواتك مـصلى، وهذا لـيس في شيء من جـواب الـتـمـني الذي يريدونه، وكـيف لو ظـهرت أن هـنا لم يمتنع، وهناك يمتنـع، ولو رفع نصلي ومـا بعـده بالعطف على الفـعل المرفـوع المتـقـدم، وهو قـولك: تأتني لصحّ والمعنى بحاله[2].

٤٥٦- (فلما جاء رسول الله ﷺ ذكرته ذلك)[3].

قال الزركشي: صوابه ذكرت له ذلك. [٤٨]

الدماميـني: قلت: هذا من جنس ما تقدم ، وهو الهجـوم على تخطئة الرواية الصحيـحة بالخيال، وكـأنه فهم أن الضمير المنصـوب عائد إلى النبي

(١) فتح الباري ١/٥١٩، كتاب الصلاة.

(٢) مصابيح الجامع الصحيح [٩٩].

(٣) فتح الباري ١/٥٥٠، كتاب الصلاة.

ﷺ ، و (ذلك) مفعول ذكرت فاحتاج إلى تقدير الحرف ضرورة أن ذَكَرَ إنّما يتَعدّى بنفسه إلى واحدٍ، وليس الأمر كذلك، بل الضمير المنصوب عائد إلى الأمر المتقدم، و ذلك) بدل منه، والمفعول الذي لمَ يتعدّ إليه هذا الفعل بحرف الجر حذف مع حرف الجر لدلالة ما تقدم عليه ، فآل الأمر إلى أنها قالت: فلما جاء رسول الله ﷺ ذكرت ذلك الأمر له.

وليت شعرى ما المانع من حمل هذه الرواية الصحيحة على هذا الوجه الشائع ولا غبار عليه(١).

(مثنى مثنى)(٢).

قال الزركشي في تعليقه على العمدة: استكشل بعضهم التكرار بأن القاعدة فيما عد من اسماءالأعداد؛ لأنَّهُ لا يُكرَّرَ، فلا يقال: جاء القوم مثنى مثنى، وأجيب بأنه توكيد لفظي، لا لقصد التكرار فإن ذلك مستفاد من الصيغة.

الدماميني: قلت: هذا جواب ابن الحاجب في أماليه(٣). ثم قال الزركشي: إن أصل السؤال فاسد؛ بل لا بد من التكرار إذا كان العدل في

---

(١) مصابيح الجامع الصحيح [١٠٤].
(٢) فتح الباري ٤٧٧/٢ كتاب الوتر.
(٣) أمالي ابن الحاجب ٤٢/٤.

لفظ واحد كمثنى مثنى، وثلاث ثلاث، قال الشاعر:

هنيئاً لأرباب البيوتِ بيوتُهمْ وللآكلين التمر مَخْمَسَ مَخْمَسَا

ومنه الحديث: مثنى مثنى.

فإن وقعت بين لفظين أو الفاظ مختلفة لم يجز التكرار، كمثنى وثلاث ورباع. والحكمة في ذلك أن ألفاظ العدد المعدولة مشروطة بسبق ما يقع فيه التفصيل تحقيقاً أو تقديراً، نحو: أولى أجنحة ... ونحو صلوا الليل ...

فإذا أريد تفصيله من نوع واحد وجب تكراره؛ لأن وقوعه بعده إنما هو على جهة الخبرية أو الحاليةأو الوصفية، فحمله عليه يقتضي مطابقته له فلا بد من تكرره لتحصل الموافقة؛ إذ لا يحسن وصف الجماعة باثنين إذا كان من ألفاظ متعددة، فالمجموع تفصيل للمجموع فكان وافياً به(١).

الدماميني: قلت: لا أعرف أحدًا من النحاة ذهب إلى هذا التفضيل الذي ذكره وفي الصحاح: إذا قلت: جاءت الخيل مثنى، فالمعنى اثنين اثنين؛ أي جاؤا مزدوجين(٢)، فهذا مما يقدح في إيجاب التكرار في اللفظ الواحد. ثم بناء ما ذكره على الحكمة التي أبداها بناءوّاه؛ لأن المطابقة حاصلة بدون

---

(١) مصابيح الجامع [١٠٧].

(٢) الصحاح ( ثلث ).

تكرر اللفظ المعدول من جهة المعنى، وذلك أنك إذا قلت: جاء القوم مثنى إنما معناه : اثنين اثنين، وهكذا فهو بمعنى مزدوجين كما قال الجوهري، ولا شك في صحة حمل مزدوجين على القوم، ثم تكرر اللفظ المعدول لا يوجب المطابقة؛ لأن الثاني كالأول سواء، وليس ثم حرف يقتضي الجمع حتى تحصل المطابقة التي قصدها، فلا يظهر وجه صحيح لما قاله – والله أعلم[1].

(الصلاة لوقتها ...)[2].

قال الزركشي: اللام للتوقيت بمعنى عند، كقوله تعالى: ﴿ **لدلوك الشمس ...**﴾[3]. [٥١]

الدماميني: قلت: في التحقيق للاختصاص، والاختصاص على ثلاثة أضرب:

إمّا أن يختص الفعل بالزمان لوقوعه فيه، وما نحن فيه من هذا القبيل، نحو: كتبته لغرة كذا.

أو لوقوعه قبله، نحو: لخمس خلون. أو بعده. نحو ليلة بقيت[4].

---

(١) مصابيح الجامع [١٠٧].
(٢) ينظر : فتح الباري ٢/٩ كتاب الصلاة.
(٣) سورة الإسراء : ٧٨.
(٤) مصابيح الجامع الصحيح [١١٣/ب].

قال: (ثم أي...)[1].

قال ابن الخشاب فيما نقل عنه: لا يجوز تنوينه لأنه اسم غير مضاف.

قال الزركشي في تعليق العمدة: وهو ممنوع، لأنه مضاف تقديراً لوقوعه في الاستفهام، والتقدير: أي العمل فضل، فالأولى أن يوقف عليه باسكان الياء.

الدماميني: قلت: وهذا أيضاً عجيب كأنه فهم أن ابن الخشاب نفى كونه مضافاً مطلقاً حتى زورد عليه أنه مضاف تقديراً. وليس هذا مراد ابن الخشاب قطعاً، إذ هو بصدد تعليله إيجاب التنوين فيه وهو يثبت بكونه غير مضاف لفظا، وتقدير الإضافة لا يوجب عدم تنوينه، بل ولا يجوزه، فما هذا الكلام.

وفي قوله: الأولى أن يوقف عليه بإسكان الياء ما مرّ في الاشكال.[2]

## ٥٣٥- (أذن مُؤذنُ النبي ﷺ الظُّهْرَ):[3]

قال الزركشي: كذا وقع في الرواية (أذن الظُّهْرَ) والصواب بالظهر،

---

(١) فتح الباري ٢/٩.

(٢) مصابيح الجامع الصحيح [٤/١/أ].

(٣) فتح الباري ٢/١٨ كتاب مواقيت الصلاة.

أو للظهر ، كما روي في الباب الذي بعده وكذا في مسلم. [٥٢]

الدماميني: قلت: الرواية هذه صحيحة ، ولها وجه صحيح، فالقطع بخطئها خطأ، ووجهُهَا أن يكون الأصل: وقت الظهر فحذف المضاف الذي هو وقت وأقيم الظهر مقامه، ومثله جائز بلا شك، تقول: جئتك وقت صلاة العصر، وجئتك صلاة العصر.

فإن قلت: لكن ليس في هذا تعيين الصلاة التي أُذِنّ لها .

قلت: حذف للعلم به؛ أي أذن وقت صلاة الظهر، ومن المعلوم أن لا يؤذن وقت الظهر لغير الصلوات[1].

## ٥٣٥- ( فأبْرِدوا عن الصَّلاة ): [2]

قال الزركشي: عن بمعنى الباء، وقد جاء مُصَرَّحاً به في الرواية الأخرى. وقيل زائدة، يقال: أبرد بكذا إذ فعله في برد النهار. [٥٢]

الدماميني: قلت: ضعف الثاني ظاهر[3]، وأولى من الأول أن يضمن

(١) مصابيح الجامع الصحيح [١١٦].

(٢) فتح الباري ٢/١٨ كتاب مواقيت الصلاة.

(٣) وجه الضعف قلة مجيء عن زائدة، إلا إذا كانت للتعويض من أخرى محذوفة كقول زيد بن الملوح:

أبردوا معنى أخروا، أي إذا شتد الحر فتأخروا عن الصلاة مبردين، أو أبردوا متأخرين عنها.

## ٥٧٧- (... ثم يكون سُرْعةٍ بي أنْ أدرِك الصَّلاةَ )[٢].

قال الزركشي: بنصب سُرعة خبر مقدم، وبالرفع في لغة من جوز الإخبار في باب كان عن النكرة بالمعرفة.

الدماميني: قلت: لا يتعين تخريج الرفع على ذلك ، إذ يجوز كون (تكون) تامة، و (أن أدرك) على حذف لام التعليل، أي توجد سرعة لإدراكي صلاة الفجر، وهذا وجه لا غبار عليه، ولا خلاف فيه. والتخريج عليه أولى[٣].

---

أَتَدْفعُ عَنْ نفس أتاها جمامها فهلاّ التي عن بَينَ جنبيكَ تَدْفعُ

أراد: فهلا عن التي بين جَنْبَيْكَ تدفع، فزاد عن بعد الموصول وجعلها عِوَضاً مِن (عن) المحذوفة قبل الموصول...

ينظر : المحتسب ٢٨٢/١.

(١) مصابيح الجامع الصحيح [١١٦].

(٢) فتح الباري ٤/٢، كتاب مواقيت الصلاة.

(٣) مصابيح الجامع الصحيح [١٢١].

## ٥٧٨- (كُنَّ نساء المؤمنات ...)[1]

قال الزركشي: يجوز في نساء وجهان:

النصب على أنه خبر كان ، و (يَشهدْنَ) خبر ثان.[2]

الدماميني: قلت: لا يظهر هذا الوجه؛ إذ ليس القصد الإخبار عن النسوة المصليات بأنَّهُنّ نساء المؤمنات، ولا المعنى عليه، والذي يظهر أنه مفعول بمحذوف، وذلك أنها لما قالت: (كُنّ) فاضمرت ولا معاداً في الظاهر قصدت رفع اللبس بما قالته، أي أعنى نساء المؤمنات، والخبر هو (يَشهدُنَ)[3].

## ٦٢١- (ويرفعها إلى فوق ...)

قال الزركشي: بالجر والتنوين؛ لأنه ظرف. والضم على البناء وقطعه عن الإضافة. [٥٦]

الدماميني: قلت: ظاهره أن قطعه عن الإضافة مختص في حالة البناء

---

(١) الفتح ٢/٥٤، كتاب مواقيت الصلاة.

(٢) في التنقيح [٥٣] : يجوز في نساء وجهان: النصب على أنه بدل من الضمير في كان أو فاعل على لغة : اكلوني البراغيث.

(٣) مصابيح الجامع [١٢١].

(٤) الفتح ٢/١٠٣- ١٠٤، كتاب الأذان.

على الضم دون حالة التنوين، وهو أمر قد ذهب إليه بعضهم ففرق بين جئت قبلاً وجئت من قبل، بأن أعرب في الأول لعدم الإضافة. ومعناه جئت متقدما، والمعنى الثاني لتضمنه الإضافة، ومعناه: جئت متقدماً على ..

والذي اختاره بعض المحققين أن التنوين عوض من المضاف إليه، وأن لا فرق في المعنى بين ما أعرب من هذه الظروف وما بقي منها، قال: وهو الحق[1].

## ٦٣٥- (... فعليكم بالسكينة ...)[2]

قال الزركشي: في إدخال الباء في الرواية إشكال، لأنه متعد بنفسه، كقوله تعالى: ﴿ **عليكم أنفسكم** ...﴾[3]. [٥٦]

الدماميني: قلت: لا إشكال ألبتة؛ لأنّ أسماء الأفعال وإن كان حكمها حكم الأفعال التي هي بمعناها؛ إلا أن الباء تزاد في مفعولها كثيراً، نحو: عليك به، لضعفها في العمل فتعدى بحرفٍ على نية إيصال اللازم إلى المفعول، قاله الرضي وغيره. وفي الصحاح تقول: عليَّ زيداً وعليَّ بزيد، ومعناه: أعطني. وهلا استشكل الزركشي (اللهمَّ عليك بقريش ، اللهم

---

(١) مصابيح الجامع الصحيح [١٢٧]أ.
(٢) الفتح ١١٦/٢ كتاب الأذان.
(٣) سورة المائدة آية ١٠٥.

عليك بعمرو بن هشام) (على مكانِكُم) اثبتوا، أو كونوا، أو نحو ذلك[1].

٦٦٠- ( ... ورَجُل تصدَّقَ أَخْفى ):[2]

قال الزركشي: كذا لهم أخفى أفعل تفضيل.

الدماميني: قلت: لا يتعين، وأحسن منه أن يكون فعلاً ماضياً، والجملة حال من فاعل تصدق وهو الضمير العائد على رجل، وقد مقدرة، مثل: ﴿أو جاؤكُم حَصِرَتْ صُدُورَهُم ...﴾[3] أي تصدق في حال كونه قد أخفى تَصَدُّقَهُ، وهو بمعنى الرواية الأخرى، وذلك أن الأصيلي ضبطه إخفاء بكسر الهمزة والمصدر ، أي تصدق يخفى إخفاءً، أو ذا خفاءِ على تأويل المصدر باسم الفاعل، جُعِلَ كأنه نفس الإخفاء مبالغة[4].

٦٦٨- ( فَتَجِيئُون ):[5]

قال الزركشي: يجوز أن يكون معطوفاً على (أن أَخْرَجكم) ونصبه

---

(١) مصابيح الجامع الصحيح ١٢٨/أ.
(٢) الفتح ١٤٦/٢، كتاب الأذان.
(٣) سورة النساء آية ٩٠.
(٤) مصابيح الجامع الصحيح [١٣٠/أ].
(٥) ينظر : فتح الباري ١٥٧/٢ كتاب الأذان.

على لغة من يرفع الفعل بعد أن حملا على (ما) أختها، كقراءة مجاهد: ﴿ لَمِنْ أرادَ أنْ يتمُّ الرضاعة ﴾[1] بضم الميم. [٥٨]

الدماميني: قلت: إهمال (أن) قليل، والقطع كثير مقيس، فلا داعي إلى العدول عن الأول إلى الثاني والقراءة مخرجة على أن الضمير المسند إليه (يتم) ضمير جماعة عاد على مَنْ باعتبار معناها . مثل: ﴿ وَمِنهُم مَنْ يَستمعون ﴾[2]ورسم المصحف لا يجرى على قياس المصطلح عليه في الخط[3].

## ٦٨٧- (قال: هات)[4] بالكسر، ويقال للمؤنثة: هاتي بياء:

قال الزركشي: وبه يرد على ابن عصفور في قوله: إنها اسم فعل أمر، لأن الضمائر المرفوعة البارزة لا تتصل إلا بالأفعال . [٥٨]

الدماميني: قلت: له أن يمنع هذا الحصر، ففي كلام الفارسي ما يدفعه، فقد صرح بأن ليس حرف، وأن لحاق الضمير لها نحو لستُ، ولستما لشبهها بالفعل لكونها على ثلاثة أحرف، وبمعنى ما كان، وكونه واقعاً

(١) سورة البقرة آية ٢٣٣.
(٢) سورة يونس آية ٤٢.
(٣) مصابيح الجامع الصحيح [١٣١].
(٤) فتح الباري ١٧٣/٢ كتاب الأذان.

وناصباً ، كما لحق الضمير هاتي هاتيا هاتوا هاتين مع كونه اسم فعل لقّوة مشابهته للأفعال لفظاً، وإذا كان كذلك فابن عصفور ليس مبتدعاً للقول بأن هات اسم فعل، وليس ثم اجماع على أن الضمير البارز لا يلحق إلا الفعل، فلا ينقدح رده[1].

## ٧٢٤- (ما أنكرتَ مِنَّا منذُ يوِمُ عَهدتَ ...)[2].

قال الزركشي: يجوز في (يوم) الرفع،و والنصب ، والجر. [٥٩]

الدماميني: قلت: ظاهره أن الثلاثة حركات إعراب وليس كذلك؛ فإن الفتح حركة بناءٍ قطعاً[3].

## ٧٧٠- (في كُلِّ شيءٍ حتىَّ الصَّلاةِ ...):[4]

قال الزركشي: حتىّ جارةٌ. [٦٠]

---

(١) مصابيح الجامع الصحيح ١٣٢- ١٣٣.

(٢) ينظر : فتح البار ي٢/٢١٠ كتاب الأذان.

(٣) مصابيح الجامع الصحيح [١٣٥/ب].

(٤) فتح الباري ٢/٢٥١، كتاب الأذان.

الدمـاميني: قـلت: الجـارة بمعنى إلى وليست هـنا كـذلك، وإنما هي عاطفة ، فالجر بالعطف[1].

**٨٤٣- (حتَّى يكونَ منهُنَّ كُلهن ثلاثاً وثلاثين)[2].**

كذ ثبت في الروايات، ويروى (ثلاث وثلاثون).

قال الزركشي: وهو الوجه. [٦٣]

الدماميني: قلت: مقتضاه أن الروايات الأخرى لا وجه لها مع ثبوتها، وهو قريبٌ من التـصريح بالتلحين، وليس كذلك، فـوجه الرفع ظاهر، وهو أن تكون (ثلاث وثلاثون) هو اسمها، و ( منهن كلهن) خـبرها، ولا ضمير في ذلك.

ووجه النصب أن يكـون في (يكون) ضميـر مستـتر عائـد على العدد المتقدم، و (ثلاثا وثلاثين ) هو الخبر. والمعنى: حتى يكون العدد منهن كلهن ثلاثاً وثلاثين. ولا إشكال، والله الموفق[3].

---

(١) مصابيح الجامع الصحيح ١٣٧/ب.

(٢) فتح البار ي/٣٢٥ كتاب الأذان.

(٣) مصابيح الجامع الصحيح ١٤٤.

# كتاب الجُمُعَة[1]

قال الزركشي: بضم الميم وفتحها وإسكانها، فالأولان لكونها جامعة، والثالث لجمعهم فيها، فإن فعله بالتحريك للفاعل كهمزة، وفعله للمفعول كهزأة. [٦٥]

الدماميني: قلت: ظاهره أن الثلاثة ثابتة في البخاري وما أظن ذلك، والظاهر أن المشهور هو الذي قرأ به السبعة ، وهو ضم الميم، فإن ثبت من جهة الرواية بالثلاثة هنا فلا كلام[2].

## ٨٧٨- (والوضوء أيضاً):[3]

قال الزركشي: الواو عوض من همزة الاستفهام كما قرأ ابن كثير: ﴿وقال فرعون: وآمنتم به ...﴾[4]. [٦٥]

---

(١) فتح الباري ٣٥٣/٢.
(٢) مصابيح الجامع الصحيح [١٤٨/أ].
(٣) فتح الباري ٣٥٦/٢ كتاب الجمعة.
(٤) سورة الأعراف آية ١٢٣.

الدماميني: قلت: تخفيف الهمزة بإبدالها واواً صحيح لوقوعها مفتوحة بعد ضمة، وأما في الحديث فليس كذلك لوقوعها مفتوحة بعد فتح، فلا وجه لإبدالها فيه واواً، ولو جعله على حذف الهمزة؛ أي ويخص الوضوء أيضاً لجرى على مذهب الأخفش في جواز حذفها قياساً عند أمن اللبس، والقرينة الحالية المقتضية للإنكار شاهدة بذلك، فلا لَبْسَ ...

ثم نقل الزركشي عن ابن السيد أنه يروى بالرفع على لفظ الخبر، والصواب الوضوء بالمد على لفظ الاستفهام، كقوله تعالى: ﴿ آللَّهُ أذنُ لكُم... ﴾[1]. [٦٥]

الدماميني: قلت: نقل كلام ابن السيد بقصد توجيه ما في البخاري به غلط، فإن كلام ابن السيد في حديث الموطأ وليس فيه واو، وإنما هو، فقال له عمر: ( والوضوء أيضاً)[3] وهذا يمكن فيه المد بجعل همزة الاستفهام داخلة على همزة الوصل، وأما في حديث البخاري فالواو داخلة على همزة الوصل فلا يمكن الاتيان بعدها بهمزة الاستفهام على ما هو معروف في محله[2].

---

(١) سورة يونس آية ٥٩.
(٢) مصابيح الجامع الصحيح [١٤٩].
(٣) الموطأ ٨٤.

## ٩٦٩- (ما العملُ في أيَّام العشر أفضلُ)[١].

قال الدماميني: ودعوى الزركشي أن الضمير للعمل بتقدير الأعمال، كقوله تعالى: ﴿ والطِّفْل الّذينَ ...﴾[٢] غلطٌ ؛ لأن الطفل يطلق على الواحد وعلى الجماعة بلفظ واحد بخلاف العمل[٣]. [٦٨]

## ١٢٩٥- ( حتَّى ما تجعَلُ ...)[٤].

قال الزركشي: برفع اللام كفت ما (حتى) عن عملها. [٨٤]

الدماميني: قلت: ظن -رحمه الله - أن ما زائدة كافة عن عمل النصب، وليس كذلك؛ إذ لا معنى للتركيب حينئذ إن تأملت، بل هي اسم موصول وحتى عاطفة؛ أي إلا أجرت بتلك النفقة التي تبتغي بها وجه الله حتى الشّيْءَ الذي تجعله في في امرأتك.

فإن قلت: يشترط في حتى العاطفة على المجرورة أن يعاد الخافض.

قلت: قيد ابن مالك بأنه لا يتعين للعطف نحو: عجبت من القوم حتى

---

(١) فتح الباري ٤٥٧/٢. والرواية باختلاف ، لكن ابن حجر نبه على الرواية التي أوردها ابن الدماميني، ومن قبله الزركشي، والحديث في كتاب العيدين.

(٢) سورة النور: ٣١

(٣) مصابيح الجامع الصحيح [١٥٨/ب].

(٤) فتح الباري ١٦٤/٣ كتاب الجنائز.

بنيلهم، قال ابن هشام: يريد أن الموضع الذي يصح أن تجعل إلى فيه محل حتى العاطفة،، فهي محتملة للجارة فتحتاج حينئذٍ إلى إعادة الجار عند قصد العطف، نحو: اعتكفت في الشهر حتى في آخره بخلاف المثال وما في الحديث.

فإن قلت: لا يعطف على الضمر المخفوض إلا بإعادة الخافض.

قلت: المختار عند ابن مالك وغيره خلافه(1) ،وهو المذ هب الكوفي(2) لكثرة شواهد نظماً ونثراً، على أنه لو جعل العطف على المنصوب المتقدم، أي تنفق نفقة حتى الشيء الذي تجعله في امرأتك إلا أُجرت. لاستقام ولم يرد شيء مما تقدم(3).

## ١٣٦١- ( فشقها بنصفين ...)(4).

قال الزركشي: دخلت الباء على المفعول زائدة. [٨٧]

الدماميني: قلت: لا نسلم شيئاً من ذلك، أماّ دعواه أن نصفين مفعول

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢/١٢٤٨ - ١٢٥٢.

(٢) الإنصاف المسألة [٦٥[ق٤٤٧٢، وشرح الرضي ١/٢٩٥.

(٣) مصابيح الجامع الصحيح [١٩٥/ب].

(٤) فتح الباري ٣/٢٢٣ كتاب الجنائز.

به فلا، إنّ شق إنما يتعدى لمفعول واحدٍ وقد أخذه وليس هذا بدلاً منه؛ وأما دعوى الزيادة فعلى خلاف الأصل، وليس هذا مجال زيادتها.

فإن قلت: فعلام إذاً تخرجها؟

قلت: أجعل الباء للمصاحبة، وهي ومدخولها ظرف مستقر منصوب المحل على الحال، أي فشقها متلبسة بنصفين في حال واحدة، وليس المراد أن انقسامها إلى نصفين كان ثابتاً قبل الشق، وإنما هو منه وبسببه، ومنه قوله تعالى: ﴿ سَخَّرَ لَكُم الَّيلَ والَّنهارَ والشَّمسَ والقَمرَ والنّجومَ مُسخراتٍ بأمره[1]﴾[2].

## ١٣٨٨ - (فَهل لها أجرٌ إنْ تَصَدّقْتُ عنها ...):[3]

قال الزركشي: الرواية الصحيحة بكسر إن على أنها شرطية، ولا يصح قول من فتحها، لأنه إنما سأل عما لم يفعل.

الدماميني: قلت: إن ثبتت لنا رواية بفتح الهمزة من (إنْ) أمكن تخريجها على مذهب الكوفيين في صحة مجئ (أن) المفتوحة الهمزة

(١) سورة النحل آية ١٢.

(٢) مصابيح الجامع الصحيح [٢٠٤/]

(٣) فتح الباري ٢٥٤/٣ كتاب الجنائز.

شـرطيـة، كإن المكسـورة الهـمـزة، ورجحـه ابن هشـام[1]، والمعنى حـينئـذ صحيح بلا شك[2].

## ١٣٩٦- ( ... أرَبٌ ماله ...):[3]

قال الزركشي: هو خبـر مبتدأ محذوف، أو مبتـدأ خبره محذوف، و (ما) زائدة للتقليل، أي حاجة يسيرة. [٩٠]

الدماميني: قلت: ليس خبـراً محذوف المبتدأ ، ولا مـبتدأ مـحذوف الخبـر؛ بل هو مبـتدأ مذكـور الخبـر، وسوغ الابتداء به وإن كـان نكرة لأنه مـوصوف بصـفة ترشـد إليهـا (ما) الـزائدة، كمـا تقدر، والخـبر هو قـوله: (له)[4].

## ١٤٠٨- (فنظرتُ إلى الشمس ما بقي من النهار ...):[5]

قال الزركشي: أي أيُّ شيءٍ بقى من النهار. [٩١]

---

(١) مغني اللبيب ٥٣.

(٢) مصابيح الجامع الصحيح [٢٠٨/أ].

(٣) فتح الباري ٣/٢٦١ كتاب الزكاة.

(٤) مصابيح الجامع الصحيح [٢١٠/أ].

(٥) فتح الباري ٣/٢٧٢. كتاب الزكاة.

الدماميني: قلت: كأنه جعلها استفهامية، وليس المعنى عليه، وإنما المعنى: فنظرت إلي الشمس أتعرف القدر الذي بقي، أو أنظر الذي بقى منه، فهي موصليه[1].

**١٤٥٤– (إذا كانت سائمة الرجل ناقصة شاة واحدة ...)[2].**

قال الزركشي: ناقصة بالنصب على أنها خبر كان، وشاةً: على التمييز، وواحدة وصف. [٩٥]

الدماميني: قلت: لا فائدة في هذا الوصف مع كون الشاة تمييز، وإنما واحدة منصوب على أنه مفعول بـ(ناقصة)، أي إذا كانت، أي إذا كانت عند الرجل سائمة تنقص واحدة من أربعين فلا زكاة عليها بطريق الأولى.

ويحتمل أن تكون شاة منصوبة بـ(ناقصة) وواحدةً وصف لها، والتمييز محذوف للدلالة عليه[3].

---

(١) مصابيح الجامع الصحيح [٢١٣/أ].
(٢) فتح الباري ٣١٧/٣ – ٣١٨ كتاب الزكاة.
(٣) مصابيح الجامع الصحيح [١٢٥/ب].

**١٤٦١- (كان أبو طلحة أكثر الأنصار مالاً بالمدينة ...)[1]**

قال الزركشي: مالاً قيل: إنه منصوب على التمييز. [٩٦]

الدماميني: قلت: هو كذلك ، فلا معنى للتبرىء من عهدته بالنقل، فمثله لا يخفى الأصاغر، ولا يحتاج إلى الإسناد إلى قائل معروف أو مجهول، وهل ذلك إلا بمثابة أن يقال في قولنا: قام زيد، قيل: إنه فاعل لقام[2].

**١٩٤٦- (... ليس من البر الصيام في السفر ...)[3].**

قال الزركشي: من زائدة لتأكيد النفي، وقيل للتبعيض وليس بشيء.[١٢٥]

الدماميني: قلت: هذا عجيب أجاز ما المانع منه قائم ومنع ما لا مانع منه، وذلك أن من شرط زيادة من أن يكون مجرورها نكرة، وهو في الحديث معرفة. وهذا المذهب المعول عليه وهو مذهب البصريين[4] خلافاً للأخفش[5] والكوفيين[5].

---

(١) فتح لباري ٣/٣٢٥ كتاب الزكاة.

(٢) مصابيح الجامع الصحيح [٢٢٧/أ].

(٣) فتح الباري ٤/١٨٣ كتاب الصوم.

(٤) ينظر: الكتاب ١/٣١٥، ٣١٦، ٤/٢٢٥، وينظر: التسهيل ٣/١٣٦، والمغني ٤٢٧.

(٥) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/٩٨، ٢٥٤، ٢/٢٧٤، والتسهيل ٣/١٣٨.

أما كونها للتبعيض فلا يظهر لمنعه وجه؛ إذ المعنى: أن الصوم في السفر ليس معدوداً من أنواع البر[1].

## ١٩٤٨- (ثم دعا بماءٍ فرفعه إلى يده ليراه الناسُ)[2]

قال الزركشي: كذا لأكثرهم (إلى يده) وعند ابن السكن (إلى فيه) وهو ظاهر إلا أن تؤول إلى في رواية الأكثرين بمعنى على ليستقيم الكلام.[١٢٥]

الدماميني: قلت: لا أعرف أحداً ذكر أن إلى ترد بمعنى على، والكلام مستقيم بدون هذا التأويل، وذلك أن إلى لانتهاء الغاية على بابها، والمعنى فرفع الماء مَنْ أتى به إلى يده رَفْعاً قصدَ به رُؤيةَ النّاسِ له، فلا بدَّ أن يقعَ ذلك على وجه يتمكّنُ فيه الناسُ مِن رؤيته، ولا حاجةَ معَ ذلك إلى إخراجٍ عن بابها[3].

## ٢٠٦٥- (إذا أنفقَتِ المرأةُ مِن طعامِ بيتها غيرَ مفُسدةٍ كان لها أجرُها)[4].

قال الزركشي: ( وكان لها أجرها) كذا ثبت بالواو، ويُحتملُ

---

(١) مصابيح الجامع الصحيح [٢٦١].
(٢) فتح الباري ٤/١٨٦ كتاب الصوم.
(٣) مصابيح الجامع الصحيح [٢٦٢].
(٤) فتح الباري ٤/٣٠٠ كتاب البيوع.

زيادتها، ولهذا روى بزيادتها. [١٣٠]

الدماميني: قلت: لم تثبت زيادة الواو في جواب إذا ، فالذي ينبغي أن يُجعل الجواب محذوفا، والواو عاطفة على المعهود فيها، أي لم تأثم، وكان لها أجرها محافظة على إبقاء القواعد وعدم الخروج عنها[١].

## ٢١٧٨، ٢١٧٩- (... كُلّ ذلك لا أقول ...): [٢]

قال الزركشي: بنصب (كل) وهو نظير: ( كل ذلك لم يكن )؛ إذ المنفي المجموع. [١٣٧]

الدماميني: قلت: هذا خبطٌ؛ فإن مراد ابن عباس نفي كل واحدٍ من الأمرين، أي لم أسمعه من النبي ﷺ ، ولا وجدته في كتاب الله، وليس مراده نفي المجموع من حيث هو مجموع حتى يكون البعض ثابتاً. وإذا نُصب (كل ذلك) كانت كل داخلة في حيز النفي ضرورة أن نصبها بأقول الواقع بعد حرف النفي، فيكون التركيب هكذا: لا أقول كل ذلك، فيكون المعنى: بل أقول بعضه، وليس هذا هو المراد كما تقدم، ثم كيف يكون التركيب نظير (كل ذلك لم يكن) والمنفى هنا في حيز كل، وفي النصب هي في حيز النفي.

---

(١) مصابيح الجامع الصحيح [٢٨٣].

(٢) فتح الباري ٣٨١/٤.

نعم إن رفع كل من قوله: ( كل ذلك لا أقول) على أنه مبتدأ ولا أقول خبره والعائد محذوف، أي أقول على حد قوله:[1]

قد أصبحت أمُّ الخيارُ تدعي          على ذنباً كله لم أصنع

برفع كل وحذف العائد، أي لم أصنعه، أي حينئذ أن يكون نظير كل ذلك لم يكن، ويكون المنفي كل فرد لا المجموع من حيث هو مجموع[2] فتأمله[3].

**٢٣١١- (فإنك لن يزال عليك من الله حافظ ولا يقربك شيطان)[4].**

قال الزركشي: أصله: يقربَنَّكَ بالنون المؤكدة.

الدماميني: قلت: لا أدري ما الذي دعاه إلى ارتكاب مثل هذا الأمر الضعيف مع ظهور الصواب في خلافه، وذلك أنه قال: ( فإنك لن يزال عليكم من الله حافظ، ولا يقربك شيطان حتى تصبح ...) فعندنا فعلٌ منصوبٌ بلن، وهو قوله: ( يزال) والآخر من قوله: (يقربك) منصوبٌ بالعطف على المتقدم، ولا زائدة لتأكيد النفي مثل: لنْ يقومَ زيدٌ ولا

(١) هو: أبو النجم العجلىّ، ينظر: الكتاب ١/٨٥.
(٢) ينظر: المغني ٢٦٥.
(٣) مصابيح الجامع [٢٩٩/ب].
(٤) فتح الباري ٤/٤٨٧ كتاب الوكالة.

يَضحَكَ، وجرينا على طريقتهم في إطلاق الزيادة على (لا) وإن كان التحقيق أنها ليست بزائدة دائماً، ألا ترى أنه إذا قيل: ما جاءني زيد ولا عمرو احتمل نفي مجيء كل منهما على كل حال، ونفى اجتماعهما في المجيء، فإذا جئ بلا كان الكلام نصاً في المعنى الأوّل.

نعم هي زائدة في مثل قولك: لا يستوي زيدٌ ولا عمروٌ[1].

## ٢٣٥٩- (... أن كان ابن عمتك ...):[2]

ذكر ابن مالك أنه يجوز في همزة أن الكسرُ الفتح ، وأن الكسر على تقدير الفاء، وإذا فتحت قدرت قبلها اللام، والكسر هو أجود ، وقد استشكل الزركشي تقدير الفاء قبل إن مع الكسر، بأن الفاء إنما تكون للتعليل ، والتعليل يقتضي الفتح لا الكسر. [١٤٩]

قال الدماميني: قلت: هذا كلامُ مَن لَم يفهم كلام القوم، وذلك أن الكسر منوطٌ بكون المحل محل الجملة لا المفرد، والفتح بكون المحل للمفرد لا الجملة.

أما التعليل فلا مدخل له من حيث خصوص التعليل لا في فتح ولا في

---

(١) مصابيح الجامع الصحيح [٣٢٠/أ].

(٢) فتح الباري ٣٤/٥ كتاب المساقاه.

غيره، ولكنه رآهم يقولون في مثل: أكرم زيد أنه فاضل بالفتح، فتحت لإرادة التعليل مثلاً فظن أنه الموجب للفتح وليس كذلك ، وإنما أرادوا فتحة إن لأجل أن لام الجر مرادة، وهي في الواقع للتعليل.

فالفتح إنما هو لأجل أن حرف الجر مطلقاً لا يدخل إلا على المفرد، ففتحت إن من أجل دخول اللام باعتبار كونها حرف جر لا باعتبار كونها للتعليل، ألا ترى أن حرف الجر المقدر لو لم يكن للتعليل أصلاً لكانت أن مفتوحة. ثم ليس كل حرف دل على التعليل تفتح أن معه، وإنما قدر ابن مالك[1] الفاء مع الكسر ليأتي بحرف دل على السببية ولا يدخل إلا على الجمل فيلزم كسر إن بعده، ولا شك أن الفاء الموضوعة للسببية كذلك أي تختص بالجمل فتأمل[2].

**٢٣٦٣- (لقد بلغ بهذا مثل الذي بلغ بي):[3]**

قال الزركشي: (مثل) نُصب نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ، أي مبلغاً مثل ...

[١٤٩]

الدماميني: قلت: لا يتعين لجواز أن يكون المحذوف مفعولاً به، أي عطشاً. ورأيت في نسخة (مثل) مضبوطة بالرفع، وله وجهٌ، وهو أن يكون

(١) ينظر: شواهد التوضيح والتوصحيح ٦٣.

(٢) مصابيح الجامع [٣٣٠/ب].

(٣) فتح الباري ٥/٤٠ كتاب المساقاة.

فاعل بلغ، وهذا مفعول به مقدم، قال ابن الملقن: وكذا مضبوطةٌ بخط الدمياطي[1].

## ٢٤٧٥- (ولا يزني الزاني حين يزني الزاني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشرب ...)[2]. [١٥٦]

قال الزركشي: حذف الفاعل بعد النفي فإن الضمير لا يرجع إلى الزاني، بل لفاعل مقدر دلّ عليه ما قبله، أي ولا يشرب الشارب...).

الدماميني: قلت: في كلامه تدافع فتأمله.[3]

## ٢٤٨٨- ( ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا، ليس السن والظفر ...)[4].

قال الزركشي: ليس هنا للاستثناء وما بعدها نصب على الاستثناء. [١٥٧]

---

(١) مصابيح الجامع [٣٣١/أ].

(٢) فتح الباري ١١٩/٥ كتاب المظالم.

(٣) مصابيح الجامع الصحيح [٣٥٣/أ].

(٤) فتح الباري ١٣١/٥ كتاب الشركة.

الدماميني: قلت: الصحيح أنها ناسخة وأن اسمها ضمير راجع للبعض المفهوم مما تقدم، واستتاره واجبٌ فلا يليها في اللفظ إلا المنصوب(١).

**٢٧٣٧- (غير متأمل مالاً)(٢).**

قال الزركشي: نصب مالاً على التمييز.

الدماميني: قلت: هو خطأ، إنما نصب على أنه مفعول به يقال: تأملت المال؛ أي اتخذته(٣).

***

(١) مصابيح الجامع الصحيح [٣٥٦/أ].

(٢) فتح الباري ٥/٣٥٥ كتاب الشروط. والكلمة لابن سيرين فسّر بها: ويطعم غير مُتَمَوِّلٍ.

(٣) مصابيح الجامع الصحيح [٤٠٢/ب].

# بَابَ مَنْ أرادَ غَزْوةً فورَّى بِغَيرِها [1]

قال الزركشي: وَرَّى بغيرها تستَّر بغيرها، وأصله من وراء الإنسان، أي مَنْ ورَّى بشيء فكأنه جعله وراءه، وقيده السيرافي في شرح سيبويه بالهمزة، قال: وأصحاب الحديث لم يضبطوا الهمزة فيه.

الدماميني: قلت: غرَّه هذا الكلام في السيرافي فظنَّ خطأ المُحَدِّثينَ، وليس كذلك ، ففي الصحاح: واريتُ الشيءَ أخفيتُهُ، وتَوارى هُوَ، أي استَتَر ، قال، وتقول: واريتُ الخبرَ تَورِّيةً إذا سترتُهُ وأظهرتُ غيره...

فإن قلت: قد عقب هذا بقوله: كأنه مأخوذ من وراء الإنسان كأنه يجعله وراءه حيث لا يظهر، ومقتضى هذا أن يكون بالهمزة، فكيف يلتئم أول كلامه وآخره؟.

قلت: همزة وراء ليست أصليةً، وإنَّما هيَ منقلبةٌ عن ياءٍ، فإذا يُوجَدُ في فِعْلٍ معنى وراءِ لم يجز فيه الإتيان بالهمزة لفقدان المُوجِبِ لقلبها في الفعل، وثبوته في وراءِ، وهذا مما يَقْضي بالقطع بخطأِ الزَّركشي. ولا أدري

---

(١) فتح الباري ٦/١١٢ كتاب الجهاد.

مع هذا كيف يصحُّ كلاَم السيرافي ، فَتأمله[1].

**٣٢٩٤- (أنت أفظُّ وأغْلَظُ من رسول الله ﷺ)[2].**

قال الزركشي: أفعل التفضيل قد يجئ لا للمشاركة في أصل الفعل ، كقولهم: العسل أحلى من الخل. [٢١٢]

الدماميني: قلت: هذا كلامٌ اقناعي لا تحرير فيه، وتحرير هذا أن لأفعل أربع حالات:

إحداها: وهي الحالة الأصلية أن يدل على ثلاثة أمور:

إحداها: اتِّصافُ مَنْ هُو لَه بالحديث الذَّي اشتُقَّ منه، وبهذا المعنى كان وصفاً.

الثاني: مشاركةُ مصحوبه في تلك الصِّفةِ.

الثالث: تميز موصوفه على مصحوبه فيها. وبكلٍ مِن هَذْينِ المعنيين فارقَ غيرهُ من الصّفات.

---

(١) مصابيح الجامع الصحيح [٤٣٠/أ].

(٢) فتح الباري ٣٣٩/٦ كتاب الخلق.

الحالة الثانية: أن يخلع عنه ما امتاز به من الصفات ويتجدد للمعنى الوصفي.

الحالة الثالثة: أن يبقى على معانيه الثلاثة ولكن يخلع منه قيد المعنى الثاني ويخلفه منه آخر، وذلك أن المعنى الثاني، وهو الإشتراك كان مقيداً بتلك الصفة التي هي المعنى الأول فيصير مقيداً بالزيادة، والتي هي المعنى الثالث، ألا ترى أن المعنى في قولهم: العسل أحلى من الخل أن للعسل حلاوة، وأن تلك الحلاوة ذات زيادة، وأن زيادة حلاوة العسل أكثر من زيادة حموضة الخل.

قال ابن هشام في حاشية التسهيل: وهو بديع جداً .

الحالة الرابعة: أن يخلع منه المعنى الثاني وهو المشاركة. وقيد المعنى الثالث، وهو الزيادة على مصاحبه ، فيكون للدلالة على الاتصاف بالحدث، وعلى زيادة مطلقة لا مقيدة، وذلك في نحو قولك: يوسف أحسن إخوته. هكذا ينبغي أن يفهم هذا المحل فتدبره[1].

---

(١) مصابيح الجامع الصحيح [٤٧٧/أ]، وينظر حاشية الصبان ٣/٥٠.

**٣٣٣١- (فإن المرأة خُلِقَتْ مِن ضلع أعوج، وإنَّ أعوجَ شيءٍ في الضلع أعلاه، فإنْ ذهبتَ تقيمُهُ كسرتَهُ، وإن كسرتَهُ لم يَزَلْ أعوجَ)[١].**

قال الزركشي: الضلع تأنيثه غير حقيقي، فلذلك جاز التذكير في هذه الضمائر العائدة إليه. [٢١٣] باختلاف يسير عمّا هنا.

الدماميني: قلت: هذا غلط؛ لأن معاملة المؤنث غير الحقيقي معاملة المذكر، إنما هو بالنسبة إلي ظاهره إذا أسند إليه، مثل : طلع الشمس، وأمّا مضمره فحكمه حكم المؤنث الحقيقي في وجوب التأنيث، تقول : الشمس طلعت، وهي طالعة، ولا تقول: طالع.

نعم، قد يؤول في بعض المواضع بالمذكر فينزل منزلته، مثل:

فـلا مـزنةٌ ودَقَتْ وَدْقَـهـا
ولا أرضَ أبـقلَ إبـقـالَـهـا[٢]

فأوَّل الأرضَ بالمكان فذكَّرَ، وكذا ما نَحنُ فيه[٣].

---

(١) الفتح ٦/٣٦٣ كتاب أحاديث الأنبياء.
(٢) البيت لعامر بن جوين الطائي، وهو من شواهد الكتاب عند سيبويه ٢/٤٦، وهو مما وجه على الضرورة.
(٣) مصابيح الجامع الصحيح [٤٧٩].

**٤٤١٨- (إن من توبتى أن أنخلع من مالى صَدَقةً)[١]**

قال الزركشي: صدقة، هي مصدر ، فيجوز انتصابه بانخلع؛ لأن معنى انخلع أتصدق، ويجوز أن يكون مصدراً في موضع الحال، أي مصدقاً. [٢٧٢]

الدماميني: قلت: لا نُسَلّم أن الصدقة مصدرٌ، وإنما هي اسم لما يتصدق به، ومنه قوله تعالى: ﴿ **خُذْ مِن أموالهم صَدقةً** ﴾[٢].

وفي الصحاح: الصدقة: ما تُصُدّق به على الفقراء[٣]. فعلى هذا يكون نصبها على الحال من مالي[٤].

**﴿ كُنتُم خيرَ أُمَّةٍ أُخرِجَتْ لِلّناسِ ﴾[٥].**

قال الزركشي: قيل كان زائدة، ومعنى ﴿ **كُنتُم خيرَ أُمّةٍ** ﴾ أنتم خير أمة، والخطاب للصحابة.

الدماميني: قلت: دعوى الزيادة على خلاف الأصل، ولا داعي لارتكابها، وذلك أن كان الناقصة لا دلالة فيها على عدمٍ سابق، ولا على

---

(١) فتح الباري ١١٣/٨ كتاب المغازي.
(٢) سورة التوبة آية ١٠٣.
(٣) الصحاح (صدق).
(٤) مصابيح الجامع [٧٥٣].
(٥) سورة آل عمران آية ١١٠.

الدوام. وهذا معنى الإبهام الذي يثبتونه لها، فلذلك تستعمل فيما هو حادثٍ، مثل كأن زيد راكباً، وفيما هو دائم، مثل: كان الله غفوراً رحيما. فقوله: ﴿ كنتم خير أمةٍ ﴾ لا يدل على أنهم لم يكونوا خيراً فصاروا خيراً أو انقطع ذلك عنهم.

وقيل الخطاب لجميع الأمة، والمعنى: كنتم في علم الله أو في اللوح المحفوظ)[1].

**٤٦٥٠- (إما يقتلوه، وإما يوثقوه):[2]**

قال الزركشي: كذ وقع، وصوابه يقتلونه، ويوثقونه، لأن إما ها هنا عاطفة مكررة، وإنما تجزم إذا كانت شرطاً. [١٨٣]

الدماميني: قلت: لا فائدة في قوله مكررة، وعبارته موهمة، لأن إما العاطفة تجزم إذا كانت شرطاً، ولم يخلق الله إما عاطفة شرطية ، وإنما مراده أن الذي يجزم أماً المفتوحة الهمزة. وعبارته لا توفي بذلك ، على أن إما الشرطية لا يقع بعدها فعل مجزوم ملفوظٌ به أصلاً.[3]

(١) مصابيح الجامع الصحيح [٥٤٣/أ].
(٢) فتح الباري ٨/ ٣١٠ كتاب التفسير.
(٣) مصابيح الجامع [٥٦٩/أ].

( والرَّسُولُ يَدْعُوكُم في أُخْرَاكُم) [1]

هُو تأْنِيثُآخِرِكُم.[2]

قال الزركشي : كذا ثبت في النّسخ بكسر الخاء، وإنّما هو تأنيث آخَركم بفتح الخاء ليكُن فيه دلالة على التأخير. وذلك أنّ آخر أفعل تفضيل كفضلى وأفضل. [١٣٩]

الدماميني، قلت: نظر البخاري أدقّ من هذا، وذلك أنه لو جُعِلَ أخرى هنا تأنيث لآخر بفتح الخاء لم يكن فيه دلالة على التأخّر الوجودى، وذلك لأنّه أُميتت دلالته على هذا المعنى بحسب العرف وصار إنما يدل على الوصف بالمغاير فقط. تقول: مررت برجل حسن ورجل آخر، أي مغاير للأول، وليس المراد في الآية الدلالة على التأخر كما في ﴿ **قالت أخراهم لأولاهم** ﴾[3]، أي المتقدمة للمتأخرة. واستعماله بهذا المعنى موجود في كلامهم، بل هو الأصل.

---

(١) سورة آل عمران: ١٥٣.
(٢) هذا من كلام الإمام البخاري. ينظر: الفتح ٢٢٧/٨.
(٣) سورة الأعراف : ٣٨.
(٤) مصابيح الجامع [٥٦٣].

﴿جُرُف هارٍ﴾[1].

قال الزركشي: قيل حذفت عينه اعتباطاً، أي لغير موجب، وقيل لا قلب فيه ولا حذف، وهو أعدل الأقوال لسلامته من إدعاء القلب والحذف اللَّذيْنِ هُما على خلاف الأصل.

الدماميني: قلت: يؤيد القول بالقلب[2]، ويردّ كُلاً من القولين اللَّذَيْنِ حكاهما قولهم في الرفع: هذا هارٍ بكسر الراء، ولو حذفت عينه اعتباطاً، أو لم يكن حذف ولا قلب لقيل: هارُ بضم الراء، فتأمله[3].

**٤٧٢٠- (دخل النبي ﷺ مكة وحول البيت ستون وثلاثمائة نصب)[4].**

قال الزركشي: كذا وقع في الأصل بغير ألف، والوجه (نصباً) وهو منصوب على التمييز. [١٤٦]

---

(١) من آية التوبه ١٠٩.

(٢) القلب فى (هار) بتقديم لاماه على عينه، فأصله: هاور أو هاير، على خلاف أهي الواو أو الياء، لأن كليهما سُمِعَ، قالوا هار يهور فانهار ، وهار يهير وتهير البناء ، قدمت اللام على العين، فصار هارو، أو هارى كغاز، ورام، وهما غازو، ورامي، أعلّ بالنقص إعلال المنقوص، فوزنه بالقلب فالع، وعلى هذا فالإعراب مقدر على الحرف المحذوف في حالتى الرفع والجر. وهو الوجه كما قرره ابن الدماميني. ينظر: الصحاح ، والتنبيه والإيضاح (هير)، والدر المصون ١٢٥/٦ - ١٢٦.

(٣) مصابيح الجامع الصحيح [٥٦٩/ب].

(٤) فتح الباري ٤٤٧/٨.

الدماميني: قلت: عندنا عددان كلٌّ منهما يحتاج إلى تمييز، فالأول مُميزه منصوب، والثاني مميزه مجرور، فإنْ عنى أنه مميز لكلا العددين فخطأ، والظاهر أنه مجرور كما وقع في بعض النسخ، تمييز لثلاثمائةٍ، ومميز ستون محذوف لوجود الدليل عليه.

ثم قال الزركشي: ولا وجه للرفع؛ إذ لو رفع لكان صفة، والواحد لا يكون صفة للجمع. [١٤٦]

قلت: لم يُحْصَر وَجْهَ الرَّفع فيما ذَكَرَ، حتى يَتَعيَّن فيه الخطأ لجواز أنّ (نُصُبٍ) خبر لمبتدأ محذوف، أي كل منهما نصبٌ[١].

**٤٧٤٥-(فإن جاءت به أسحم أدعج العينين ... أُحيمر كأنه وحرة)**[٢].

قال الزركشي: أحيمر وقع غير مصروف، والصواب صرفه تصغير أحمر، وهو الأبيض.

الدماميني: قلت: عدم الصرف كما في المتن هو الصواب، وما ادعى هو أنه عين الصواب هو عين الخطأ[٣]، وبالله التوفيق.

---

(١) مصابيح الجامع الصحيح [٥٧٨/ب].

(٢) ما فتح الباري ٤٤٨/٨.

(٣) مصابيح الجامع [٥٨٧/ب].

**٤٧٧٢- ( ... ويعيدانه بتلك المقالة ...)[١].**

قال الزركشي: صوابه: ويعيدان له تلك المقاله ... .

الدماميني: قلت: ضاق عطنه عن توجيه اللفظ على الصحة فجزم بخطئه، ويمكن أن يكون ضمير النصب من قوله: ﴿ **ويعيدانه** ﴾ ليس عائداً على أبي طالب، وإنما هو عائد على الكلام، أي ويعيدان الكلام بتلك المقالة، ويكون بتلك المقالة ظرفاً مستقراً، منصوب المحل على الحال من ضمير النصب العائد على الكلام، والباء للمصاحبة، أي يعيدن الكلام في حالة كونه ملتبساً بتلك المقالة.

وإن بنينا على جواز إعمال ضمير المصدر كما ذهب إليه بعضهم[٢] في مثل: مروري بزيد حسن وهو بعمرو قبيح فالأمر واضح، وذلك بأن تجعل ضمير الغية عائداً على المتكلم المعهود من السياق، والباء متعلقة بنفس الضمير العائد عليه، أي: ويعيدان التكلم بتلك المقالة[٣].

---

(١) فتح الباري ٨/٥٠٦.

(٢) هم نحاة الكوفة، واحتجو بقول زهير:
وما الحرب إلا ما علمتم وذقتم    وما هو عنها بالحديث المرجم
فجعلوا (عنها) متعلقاً بالضمير (هو). ينظر: شرح الرضى ٢/١٩٥، والتصريح ٢/٦٠.

(٣) مصابيح الجامع [٥٨٧/ب].

## ٤٨٠٠- (فيسمعها مسترق السمع ومسترق السمع):[1]

قال الزركشي: صوابه مسترقوا السمع في الموضعين.[٣٠٠]

الدماميني: قلت: يمكن جعله لمفرد لفظاً دالاً على الجماعة معنىً، أي فيسمعها فريق مسترق السمع كما مرّ مراتٍ، ولا إشكال حينئذ[2].

## ٤٨٢٤- (اللَّهُمَّ اسْقِنا غيثاً مُغيثاً - إلى أنْ قال: ثَمَّ قال تَعوُدوا)[3]

قال الزركشي: كذا وقع وصوابه تعودون. [٣٠٢]

الدماميني: قلت: ليس تعودوا خطأً، بل هو ثابت في الكلام نظماً ونثراً، ومنه قراءه أبي عمرو: «ساحران تظَّاهرا»[4] بتشديد الظاء؛ أي أنتما ساحران تظَّاهرانِ، فحذف المبتدأ وهو ضمير المخاطبين، وأدغمت التاء في الظاء[5]. والحديث: (لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى

---

(١) فتح الباري ٥٣٨/٨ كتاب التفسير.

(٢) مصابيح الجامع الصحيح [٥٩٠].

(٣) فتح الباري ٥٧٣/٨ كتاب التفسير.

(٤) سورة القصص ٤٨.

(٥) ينظر: البحر المحيط ١٢٤/٧، والدر المصون ٦٨٣/٨.
والقراءة هنا تعزى للحسن، ويحيى بن الحارث الذماري، وأبو حيوة، واليزيدي. وَعَدَّها ابن خالوية في شواذ القرآن ١١٣.

تحـــابوا)[1].

(ريب المنون)[2].

قال الزركشي: المشهور في اللغة أنه حوادث الدهر. [١٥٣]

الدماميني: قلت: في الصحاح: المنون الدهر، قال الأعشى:

أأن رأت رجلاً أعشى أضربه
ريبُ المنـون، ودهر مـتـبـلٌ خـبـل[3]

والمنون المنيـة؛ لأنهـا تقطع الأمـد، وتنقص العدد، قـال الفـراء: المنون المنية، وتكون واحدة وجمعاً[4].

(١) مصابيح الجامع الصحيح [٥٩٤] والحديث المحتج به في صحيح مسلم بشرح النووي كتاب الإيمان ٣٩٥/١، وفي سنن أبي داود ٣٧٨/٥.

(٢) سورة الطور آية ٣٠.

(٣) البيت في ديوانه ٥٥، والصحاح (مَنَنَ)).

(٤) مصابيح الجامع الصحيح [٥٩٨]. وما ذكره الدماميني عن الجوهري ورد في مادة (مَنَنَ) من الصحاح، وبه يتوجه ما عَقّب به على الزركشي في الظاهر. ولكن فاته أن الجوهري أورد كلام الزركشي بنصه في مادة (ريَب) ومن المرجح أن الزركشي قد وقف على كلام الجوهري في مادة (ريب) وبه يتضح ما في تعقيب الدماميني من بعد، فإن المنون في الآية الكريمة ورد مضافاً إلى «رَيْب» وبالإضافة يقوي المعنى الذي أورده الزركشي تبعاً للجوهري، فإذا أفرد المنون ولوحظ فيه التذكير توجه فيه المعنى الذي أورده الدماميني فيما تعقب به الزركشي، ومن أنث المنون صرفه إلى المنية.
ينظر: معاني القرآن ٩٣/٣، وتهذيب اللغة ٤٧٤/١٥.

**٥١٧٧- (... شَرُّ الطّعامِ طعامُ الوليمةُ يدْعى لَها الأغنياء ...)[1]**

قال الزركشي: جملة (يدعى) في موضع الصفة لطعام.

الدماميني: قلت: الظاهر أنها صفة للوليمة، على أن تجعل اللام جنسية مثلها في قوله:

ولقد أمرُّ على اللئيم يسبني[2].

ويُستغنى حينئذٍ عن تأويل تأنيث الضّمير على تقدير كونِها صفةً لِطعام[3].

**٥١٨٩- (حديث أم زرع: (لا سهلُ فَيُرتَقَى وَلا سمينَ ...)[4]**

قال الزركشي: (لا سهل): فيه البناء على الفتح، والرفع والجر مع

---

(١) فتح الباري ٩/٢٤٤.

(٢) تتمة البيت:

فمضيت ثمة قلت لا يعني.

وهو من شواهد النعت بالجملة، على أن اللام فى (اللئيم) للجنس، وهو في الكتاب لسيبويه ٣/٢٤ شاهد على مجئ أمر بمعنى مررت.

(٣) مصابيح الجامع الجامع الصحيح [٦٢١/أ].

(٤) ينظر حديث أم زوع في: فتح الباري ٩/٢٥٥ كتاب النكاح.

التنوين، وتوجيهها ظاهر ؛ أي لا سهل فيه، فحذف الخبر، أولا هو سهلٌ ، وعليها فالوصف وقع بجملة والجر على النعت لجبلٍ بالمفرد. [٣٢٠]

الدماميني، قلت: ويلزم عليه إلغاء لا مع عدم التكرير في توجيه الرفع، ودخول لا على الصفة المفردة مع انتقاء التكرير في توجيه الجر، وكلاهما باطل.

(طوع أبيها، وملء كسائها، وغيظ جارتها ...).

قال الزركشي: في هذه الألفاظ دليل لسيبويه في إجازته: مررت برجل حسن وجهه خلافاً للمبرد والزجاج. [٣٢٤]

الدماميني: قلت: ما أظن سيبويه يرضي بهذا الاستدلال، وذلك؛ لأن كلاً من (طوع) و (ملء) و (غيظ) ليس صفة مشبهة ولا اسم فاعل، ولا مفعول من فعل لازمٍ حتى يُجريه مجرى الصفة المشبهة، وإنما كل منهما مصدرٌ لفعلٍ متعدٍ، و (طوع أبيها) بمعنى طائعة أبيها، أي مطيعة ومنقادة له، و (ملء كسائها) أي مالية كسائها، و (غيظ جارتها) أي غائضة جارتها، وجواز هذا في اسم الفاعل من الفعل المتعدي جائز بالإجماع، لا يخالف فيه المبرد ولا الزجاج، ولا غيرهما، فليس من محل النزاع في شيء[1].

---

(١) مصابيح الجامع الصحيح [٦٢٥/أ].

(وأراح أنعم ثريا)[1].

قال الزركشي: وحقه أن يقول ثرية، لكن وجهه أن كل ما ليس بحقيقي التأنيث لك فيه وجهان في إظهار علامة التأنيث في الفعل واسم الفاعل والصفة المشبهة وتركها. [٣٢٤]

الدماميني: قلت: هذا إنما هو بالنسبة إلى ظاهرٍ غير حقيقي التأنيث، أما بالنسبة إلى ضميره فالتأنيث قطعاً إلا في الضرورة مع التأويل، وإلا في مثل قولك: الشمس طلع أو طالع، وقد تكرر هذا الكلام منه وتكرر الرد عليه ، ونريد هنا أن نقول: على تقدير تلسيم ما ذكره من الحكم فلا يتمشى في هذا المحل، فقد قال الفراء: إن النعم مذكرٌ لا يؤنث، تقول: هذا نعم واردٌ، حكاه عنه الجوهري[2]. ولم يحك عن غيره خلافه[3].

## ٥٣٨٨- ( وَهلْ تَدري ما كاَن النطاقين): [4]

قال الزركشي: صوابه النطاقان، وربما وقع كذلك في بعض النسخ،

---

(١) من حديث أم روع السابق.
(٢) مصابيح الجامع [٦٢٦/ب].
(٣) الصحاح (نعم).
(٤) فتح الباري ٩/ ٥٣٠ كتاب الأطعمة.

والنطاقان ما يُشدُّ بهما الوسط. [٣٣٩]

الدماميني: قلت: يحتمل أن يوجه النصب بأن تجعل (ما) موصولية لا استفهامية، والنطاقين بدل من الموصول على حذف مضاف، أي شأن النطاقين، فأبدل الثاني من الأول بدل كل لصدق الموصول على البدل والمراد منهما شيء واحدٌ. والمعنى: هل تدرى الذي كان، هل تدرى شأن النطاقين، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه لدلالة الحال عليه، أو تقول: النطاقين مفعول تدرى، وما (كان) جملة ذات استفهام مستفاد من (ما) والضمير في (كان) عائدٌ على الشأن المفهوم من سياق الكلام، أي هل تدري أي شيء كان الشأن فيهما، وقدمت جملة الاستفهام على المفعول اعتناءً بشأنها. أو تقول الأصل: هل تدرى ما كان في النطاقين فحذف الجار[1].

***

(١) مصابيح الجامع الصحيح [٦٣٤/ب].

## ١٠- باب ما كان النبي ﷺ لا يأكل حتّى يُسَمَّى فَيعْلَمَ ما هُوَ ..)[1]

قال الزركشي: قد يشكل دخول النافى على النافى، وجوابه أن النفي الثاني مؤكدٌ للأول. [٣٣٢]

الدماميني: قلت: لا نُسَلّمُ أنَّ هناك نافياً دخل على نافٍ، بل (لا) زائدة لا نافية لفهم المعنى، أو تقول: إن ما مصدرية لا نافية، وباب مضاف إلى هذا المصدر، فالتقدير : باب كون النبي ﷺ لا يأكل حتى يسمى له؛ وهذا وجه حسن لا غبار عليه[2].

### ٥٧٢٩- (لو غيرك قالها ...)[3].

قال الزركشي: هذا خلافُ الجادة، فإن لو خاصة بالفعل، وقد يليها اسم مرفوعٌ معمولٌ لمحذوف يفُسَرّهُ ما بعده، كقولهم لو ذات سوار

---

(١) فتح الباري ٥٣٤/٩ كتاب الأطعمة.

(٢) مصابيح الجامع الصحيح [٦٣٤].

(٣) فتح الباري ١٧٩/١٠ كتاب الطب.

لطمتني...)[1]. [٣٤٧]

الدماميني: قلت: قوله: لو خاصة بالفعل لا يصح له ما ادعاه من كون هذا التركيب على خلاف الجادة، فإنا إذا قدرنا ما بعد لو معمولاً لفعل محذوف كانت لو باقية على اختصاصها بالفعل.

فإن قلت: عنى خاصةً بدخولها على الفعل الملفوظ به لا المقدر.

قلت: يرد عليه حينئذٍ، نحو قوله تعالى: ﴿ لو أنتم تملكون ﴾[2] إلى غير ذلك.

وجواب لو في هذا الحديث محذوف، أي لو قالها غيرك لم أتعجب منه، وإنما أتعجب منك مع فضلك[3].

## ٥٨٧١- (ولا خاتماً مِن حديد ...)[4]

قال الزركشيك خاتماً بالنصب عطفاً على قوله التمس ولو خاتماً، أي

---

(١) المثل في جمهرة الأمثال ١٩٣/٢، وفصل المقال ٣٨١. وهو في امرأة لطمت رجلاً ، فنظر إليها فإذا هي رثة الهيئة عاطلة من الزينة. فقال المثل، ومعناه: لو كانت ذات غني وهيئة لكانت بليتي أخف. ويقال في الكريم يظلمه اللئيم. المصدران السابقان.

(٢) سورةالإسراء آية ١٠٠.

(٣) مصابيح الجامع ٦٥١/أ].

(٤) فتح الباري ٣٢٣/١٠ كتا اللباس.

ما وجدت شيئاً ولا خاتماً. [٣٥١]

الدمامـيني: قلت: هذا كـلام لا يـحتـاج إلى إيضـاح ، وإنما خـاتماً معطوف على محذوف مقدرٍ؛ أي: ما وجدت غير خاتم ولا خاتماً[١].

**٥٩٩٨- (أو أملك لك إن نزع الله من قلبك الرحمة ...)[٢]**

قال الزركشي: الهمزة فيه للاستفهام التوبيخي، أي لا أملك لك ... [٣٥٥]

الدماميني: قلت: إنما هي للإنكار الابطالى، فيقـضي نفى ما بعـدها، ولهذا لا يـكون المعنى هنا لا أملك ، أي لا أملك لك جعـل الرحمة بـعد أن نزعهـا الله من قلبك . وأمـا لو كانت للتـوبيخ لاقتـضت وقوع ما بـعدها لا نفيه فتأمله[٣].

**٤٠٣٣- (لم تراعوا ...)[٤]**

قال الزركشي: لم بمعنى لا، ومعناها: لا تفزعوا. [٣٥٧]

---

(١) مصابيح الجامع الصحيح [٦٥٨/أ].
(٢) فتح الباري ٤٢٦/١٠ كتاب الأدب.
(٣) مصابيح الجامع الصحيح [٦٦٢/ب].
(٤) الفتح ٤٥٥/١٠ كتاب الأدب.

الدماميني: قلت: لا أعلم أحداً من النحاة قال بأن لم ترد بمعنى لا الناهية ، فحرره[1].

## ٦٤٢٥- (... ما الفقر أخشى عليكم ...)[2]

قال الزركشي: بنصب (الفقر) مفعول أخشى؛ أي ما أخشي عليكم الفقر، والرفع ضعيف؛ لأنه يحتاج إلى ضمير يعود عليه، وإنما يخرج ذلك في الشعر. [٣٦٥]

الدماميني: قلت: ضعف ذلك مذهب كوفي، قال في التسهيل لا يختص جوازه بالشعر خلافاً للكوفيين.[3]

فإن قلت: تقديم المفعول به هنا يؤذن بأن الكلام في المفعول لا في الفعل، كقولك: ما زيداً ضربتُ، فلا يصح أن يعقب المنفى بإثبات ضده، فيقول ولكن أكرمته، لأن المقام يأباه، إذ الكلام في المفعول، هل هو زيدٌ أو عمرو مثلاً لا في الفعل، هل إكرام أو إهانة، والحديث قد وقع في الاستدلال بإثبات هذا الفعل المنفي، فقال: (ولكن أخشى عليكم أن تبسط عليكم الدنيا كما بُسطِتْ على مَنْ قبلكم، إلى آخره. فكيف يتأتى هذا؟

---

(١) مصابيح الجامع [٦٦٤/ب].

(٢) فتح الباري ٢٤٣/٥ كتاب الرقاق.

(٣) التسهيل ٤٨.

قلت: المنظور إليه في الاستدراك هو المنافَسَةُ في الدنيا عند بسطها عليهم، وكأنه قال: ما الفقر أخشى عليكم، ولكن المنافسة في الدنيا، فلم يقع استدراك إلا في المفعول، كقولك: ما زيداً ضربت ولكن عمراً، ثم الفعل ثانياً ليس ضداً للفعل المنفي أولاً بحسب الموضع، وإنما اختلفا بالتعلق فذكره لا يضرُّ، ولأنه في الحقيقة أستدراك بالنسبة إلى المفعول[1].

(١) مصابيح الجامع الصحيح [٦٧٩/أ].

# بَابُ ما يُكرَه مِنْ قِيلَ وقَال

## باب ما يكره من قيل وقال[1]

قـال الزركشي: بتـنوينهمـا على أنهـما أسـمـان، وبالفتـح على أنهمـا فعلان. [٣٦٥]

الدمـاميني، قلت:ي بل عـلى أنهمـا اسمـان، والفـتح للحكاية، بل لا يسوغ فـعليتهمـا في هذا التركيب ألبتـة عند المحققين، وكيـف وحرف الجر الذي هو من خصائص الأسمـاء قد دخل عليهما، وإنَّما جوز فعليـتهما في مثل هذا التركيب ابن[2] مالك ولم يتابعه عليه أحد[3] من الحذاق.[4]

### ٦٠٥- (فإن منكم رجلاً ومن يأجوج ومأجوج ألفاً):[5]

قال الزركـشي: كذا لبعـضهم على أنه مفـعول بيخـرج المذكور في أول الحديث؛ أي فإنه يخرج منكم كذا.[٣٦٧]

---

(١) فتح الباري ٣٠٦/١١ كتاب الرقاق.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٧٢٣/٣.

(٣) سبقه إلى هذا العـكبري في كتابـه إعـراب الحديث النبوي . ينظـر: ١٤٧ .

(٤) مصابيح الجامع [٦٨٢].

(٥) فتح الباري ٣٨٨/١١ كتاب الرقاق.

الدماميني: قلت: مراده أنه مفعول بفعل يدل عليه أخرج المذكور أولاً؛ اذ لا يتصور أن يكون مفعولاً بنفس ذلك الفعل ففى عبارته تساهل ظاهر، ثم إعرابه على هذا الوجه يقتضى حذف الضمير المنصوب بأن وهو عندهم قليل، وابن الحاجب صرح بضعفه[1] مع أنه لا داعي لارتكابه، وإنما الإعراب الظاهر فيه أن يكون رجلاً اسم إن ومنكم خبرها متعلق بيخرج؛ أي فأن رجلاً يخرج منكم ومن يأجوج ومأجوج معطوف على منكم، و (ألفاً) معطوف على (رجلاً).

فإن قلت: إنما يقدر متعلق الظرف والجار والمجرور المخبر بهما مثلاً كوناً مطلقاً كالحصول والوجود كما قدره النحاه، فكيف قدرته كونا خاصاً وهل هذا إلا عدول عن طريقتهم؟ فما السبب فيه؟.

قلت: تمثيل النحاة بالكون والحصول إنما كان لأنَّ غرضَهم لم يتعلق بعامل بعينه، وإنما يتعلق بالعامل من حيث هو عاقل، وإلا فلو كان المقام يقتضي تقدير خاص لقدرناه، ألا ترى أنه لو قيل: زيد على الفرس لقدرت راكب، وهو أحسن من تقدير حاصل ولا يتردد في جوازه من له ممارسة بفن العربية[1].

(١) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١٨٩/٢.
(٢) مصابيح الجامع الصحيح [٦٨٥/أ].

## ٦٦١٨- (إن يكُنْهُ فلا تطيقه ...):[١]

قال الزركشي: استدل به ابن مالك على أن اتصال الضمير إذا وقع خبرًا لكان[٢]. لكن في روية (يكن هو) فلا دليل فيه. [٣٦٩]

الدماميني: قلت: هذا أعجب ما يسمع كيف تكون الرواية الثانية مقتضية لعدم الدليل في الرواية الأولى. والغرض أن الضمير المنفصل المرفوع في الثانية تأكيد للضمير المستكن في يكن وهو اسم كان، وخبرها محذوف، أي إن يكن هو الدجال، والضمير المتصل في الروية خبر كان فهذا واقع الاستدلال في محل النزاع، وهو هل الأولى في خبر كان إذا وقع ضميراً أن يكون متصلاً أو منفصلاً، فهذا الحديث شاهد لاختيار الاتصال، وأما (إن يكن هو) فليست محل النزاع في شيء، إذ ليس الضمير فيها خبر كان قطعاً[٣].

## ٧٢٢٨- (لو كان عندي أحدٌ ذهباً لأحببت أن لا يأتي على ثلاثٌ وعندي منه دينار، ليس شيئاً أرصدُهُ في دينٍ عليَّ أجدُ من يقبله ...)[٣].

قال الزركشي: كذا للأصيلي (شيئاً) بالنصب ولغيره بالرفع، وقد

(١) فتح الباري ٥١٤/١١ كتاب القدر.

(٢) ينظر : شرح التسهيل ١٥٤/١.

(٣) مصابيح الجامع الصحيح [٦٨٨/أ].

(٤) فتح الباري ٢١٨/١٣ كتاب التمني.

وقع في هذا المتن بالتقديم والتأخير ما اختل به الكلام وأصله عندي منه عندي دينار أجد من يقبله وليس شيئاً أَرْصُدُهُ لدين ، ففصل بين الموصوف وهو (دينار) وصفته، وهو (أحد) المستثنى. [٣٨٥]

الدماميني: قلت: لا اختلال إن شاء الله، ولا تقديم. ولا تأخير، الكلام مستقيم بحمد الله، وذلك بأن يجعل قوله: (ليس شيئاً أرصده لِدَيْنٍ على) صفة (دينار) والعائد اسم ليس، وهو الضمير المستكن فيها، وقوله: (أحد من يقبله) حالٌ من (دينار) وإن كان نكرة لكونه تخصص بالصفة.

وحاصل المعنى: أنه يجب على تقدير ملكه لأحدٍ ذهباً أن لا يبقى عنده بعد ثلاث ليالٍ من ذلك المال دينار موصوف بكونه ليس مُرصداً لوفاء دينٍ عليه في حال أن له قابلاً لا يجده وهذا معنىً كما تراه لا اختلاف فيه، وليس في الكلام على التقدير الذي قلناه تقديمٌ ولا تأخيرٌ فتأمله[1].

## ٧٤٤٠- (يُحبَسُ المؤمنون يومَ القيامة حتَّى يَهمّونَ بذلك):[2]

قال الزركشي: هذه الإشارة إلى المذكور بعده، وهو حديث الشفاعة. [٣٨٩]

---

(١) مصابيح الجامع الصحيح [٧١٩/ب].

(٢) فتح الباري ١٣/٤٢٢ كتاب التوحيد.

الدمامـيني: قلت: هو: تكـلفٌ لا داعي إليـه، والظـاهر أن الإشـار ة راجعـة إلى الحبس المدلول بقوله: (يحـبس المؤمنون) أي حتى يَهـمّوا بذلك الحبس[1].

## ٧٥٢١- (كثيرة شحم بطونهم ، قليلة فقه قلوبهم ...)[2].

الدمـاميني: قلت: ظن الزركـشي: أن هذا من باب اكتـساب المـذكر المضاف التأنيث من المضاف إليه، فـأنث الشحم لإضافة إلى البطون ، وأنث الفقه لإضافته إلى القلوب. [٣٩٠]

الدماميني: قلت: وهذا غلط؛ لأن المسألة مشروطة بصلاحية المضاف للاستغناء عنه، فلا يجوز غلام هند ذهبت.

ثم زاد ابن مالك في التـوضيح[3] قول أبي الفـتح في توجيـه قراءة أبي العالية: ﴿ يوم لا تنفع نفسٌ إيمانها ﴾[4] بتأنيث الفعل[5] أنه من باب قـطعت بعض أصابعه؛ لأن المضاف لو سقط هنا وقيل: نفـساً لا ينفع بتقديم المفعول

---

(١) مصابيح الجامع الصحيح [٧٣٧/أ].
(٢) فتح الباري ٤٩٥/١٣ كتاب التوحيد.
(٣) شواهد التوضيح ٨٥- ٨٦.
(٤) سورة الأنعام آية ١٥٨.
(٥) ينظر: المحتسب ٢٣٦/١ - ٢٣٨.

ليرجع إليه الضمير المستتر المرفوع الذى ناب عن الإيمان في الفاعلية، ويلزم من ذلك تعدى فعل المضمر المتصل إلى ظاهره، نحو قولك: زيدٌ أظلم، تريد أنه ظلم نفسه[1]، وذلك لا يجوز. وإنما لوجه في الحديث أن يكون أفرد الشحم والفقه، والمراد الشحوم والفهوم لأمن اللبس ضرورة أن البطون لا تشترك في شحم واحد، بل لكل بطن منها شحم يخصه، وكذلك الفقه بالنسبة إلى القلوب[2].

* * *

(١) شواهد التوضيح ٨٦.

(٢) مصابيح الجامع الصحيح [٧٤٥/ب].

# الخاتمة

كان العالمان الجليلان، بدر الدين الزركشي، وبدر الدين الدماميني محصلين لمختلف العلوم، فقد ضربا في كل فن بِسَهْم وأخذا من كل علم بحظ، وجريا فيه على عرق، ثم كان لكل منهما تحقُّقٌ ورسوخ في فن من العلوم، فبرع الزركشي في الفقه وأصوله، يدل على ذلك شروحاته المبسوطة على كتب المتقدمين، ومؤلفاته، كما برع بدر الدين الدماميني في علوم العربية، يؤكد هذا ما تركه في هذا الفن من مؤلفات نافعة وشروحات وافية على كتب المتقدمين، وبسطه لعباراتهم، وتوجيه إشاراتهم، وقد كان من حسن التوافق بين هذين العالمين اهتمامهما بالجامع الصحيح، وبخاصة في الجوانب التي بقي فيها المجال واسعاً لنكت وتحقيقات، وفتح لمغلقات، ليست مما تهون إضاعته أو تبخس بضاعته[1]، فكان للزركشي كتابا: الفصيح والتنقيح، وللدماميني كتاب: مصابيح الجامع الصحيح.

وقد وقف الدماميني على كتاب التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح وأفاد

---

(١) كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطا: ٥.

منه وقيد عنه، ثم كانت له تعقبات على الزركشي في قضايا مختلفة من الفقه وأصوله، وعلى بعض التوهيمات التي أوردها الزركشي على البخاري وغيره من العلماء شرح الجامع الصحيح، كما كانت له تعقبات على مسائل في النحو والتصريف واللغة، وقد وقف البحثُ على هذا الجانب من تعقبات الدماميني على الزركشي، وعرضها وبيّن الوجه فيما ذهب إليه كل من العالمين الجالين، متوخياً القصد في الحكم والإيجاز في عرض المسائل وتوجيه ما ذهب إليه كل منهما، وقد توصل البحث في خاتمته إلى النتائج التالية:

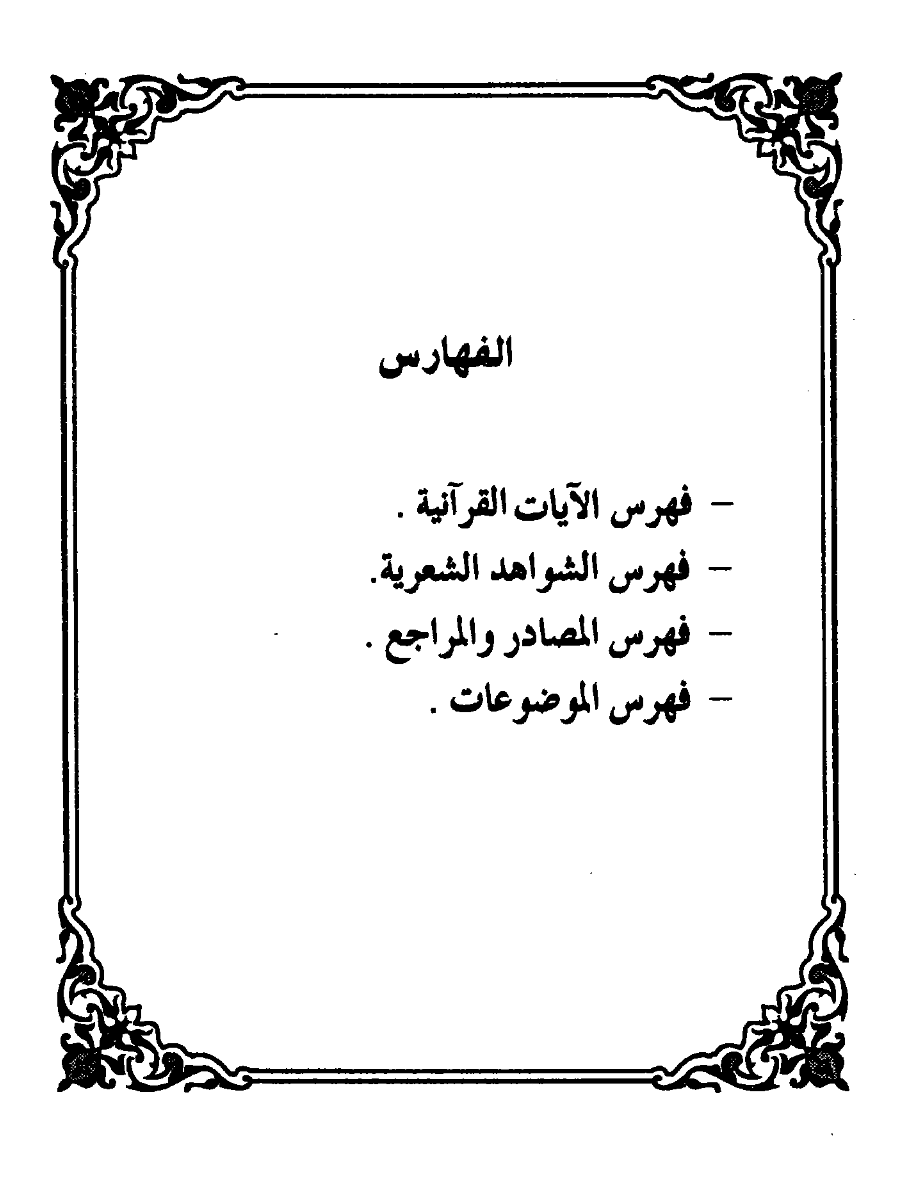
أولاً : أكثر المسائل النحوية والصرفية واللغوية التي تنالها الدماميني في تعقباته على الزركشي كان الوجه فيها ما ذهب إليه الدماميني فيها وقرره.

ثانياً : تبيّن للبحث أن بعضا من المسائل التي أوردها الزركشي قد تابع فيها قولاً مرجوحاً. فالرد عليه فيها ردٌ لذلك القول.

ثالثاً : بعض المسائل عرضها الزركشي بشيء من الإيجاز لم يتبين معه الغرض، ولا فهم منه القصد، فعرض الدماميني لهذا الجانب بشيء من البسط والتوجيه لما يمكن أن يحمل عليه كلام الزركشي، ثم رده بما توجه له أنه الأسدّ في المسألة والأصح في التوجيه.

رابعاً : بعض التعقبات التي أوردها الدماميني تبيّن للنظر أن الوجه كان في المسألة ما ذهب إليه الزركشي من قول وقرره من حكم.

هذه أهم النتائج التي توصل إليها البحث، وقد يتبين للنظر الفسيح، والتحقيق المستقصى غير ما ذكر.. والقصد أردت فيما تبين لي من مسائل هذه التعقبات، والله المستعان وهو حسبي ونعم الوكيل.



# الفهارس

- فهرس الآيات القرآنية .
- فهرس الشواهد الشعرية.
- فهرس المصادر والمراجع .
- فهرس الموضوعات .

# فِهْرِسُ الآيَاتِ القُرْآنِيَّـةِ

# فهرس الآيات القرآنية

| الآيـــــــــــة | رقم الآية | الصفحة |
|---|---|---|
| سورة البقرة | | |
| ﴿ تجري من تحتها الأنهارُ ﴾ | ٢٥ | ٥٩ |
| ﴿ لمن أراد أن يتم الرضاعة ﴾ | ٢٣٣ | ١٠٣ |
| ﴿ يُكفّر عنكم مِن سيئاتكم ﴾ | ٢٧١ | ٥٩ |
| آل عمران | | |
| ﴿ كنتم خير أمّة أخرجت للناس ﴾ | ١١٠ | ١٢٥ |
| ﴿ والرسول يدعوكم في أخراكم ﴾ | ١٥٣ | ٦٥-١٢٧ |
| النساء | | |
| ﴿ أو جاؤكم حصرت صدورهم ﴾ | ٩٠ | ١٠٢ |
| المائدة | | |
| ﴿ عليكم أنفسكم ﴾ | ١٠٥ | ١٠١ |
| الأنعام | | |
| ﴿ ولقد جاءك من نبأ المرسلين ﴾ | ٣٤ | ٥٩ |

| الآيـــــــــة | رقم الآية | الصفحة |
| --- | --- | --- |
| ﴿ يوم لا ينفع نفس إيمانها ﴾ | ١٥٨ | ١٤٤ |
| **الأعراف** | | |
| ﴿ قال فرعون آمنتم به ﴾ | ١٢٣ | ١٠٦ |
| ﴿ قالت أخراهم لأولاهم ﴾ | ٣٨ | ١٢٧ |
| **التوبة** | | |
| ﴿ جُرُفٍ هارٍ ﴾ | ١٠٩ | ١٢٨ |
| ﴿ خذ من أموالهم صدقة ﴾ | ١٠٣ | ١٢٥ |
| **يونس** | | |
| ﴿ ومنهم مَنْ يستمعون إليك ﴾ | ٤٢ | ١٠٣ |
| ﴿ آالله أذن لكم ﴾ | ٥٩ | ١٠٧ |
| **النحل** | | |
| ﴿ سخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر، والنجوم مسخرات بأمره ... ﴾ | ١٢ | ١١٠ |
| **الإسراء** | | |
| ﴿ اقم الصلاة لدلوك الشمس ﴾ | ٧٨ | ٥٦، ٩٦ |
| ﴿ قل لو كنتم تملكون خزائن رحمة ربي ﴾ | ١٠٠ | ٣٨ |

# فهرس الشواهد الشعرية

# فهرس المصادر والمراجع


- إنباء الغمر بأبناء العمر : لابن حجر العسقلاني، تحقيق الدكتور/ حسين حبشي، لجنة التراث الإسلامي، مصر ١٣٩٣هـ.

- إرتشاف الضرب لأبي حيان : تحقيق مصطفى النماس، المدني، ١٤٠٨هـ.

- إرشاد الساري : لابن حجر الهيثمي.

- الأزهية في معاني الحروف : تحقيق عبدالمعين الملوحي، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩١هـ.

- أسرار العربية : لابن الأنباري ، تحقيق الشيخ بهجت البيطار، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٧٧هـ.

- اصلاح غلط المحدثين لأبي سليمان محمد بن محمد الخطابي البستي، تحقيق الدكتور/ محمد علي الرديني، دار المأمون للتراث ١٤٠٧هـ.

- الأصمعيات : تحقيق أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون، دار المعارف بمصر.

- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، تحقيق الدكتور/ زهير غازي زاهد، مطبعة العاني بغداد.

- إعراب الحديث النبوي، لأبي البقاء العكبري. ت/ الدكتور حسن الشاعر، ط: وزارة الثقافة والشباب بالأردن ١٩٨١م

- الإمام البخاري وصحيحه ، للدكتور عبدالغني، دار المنار، جدة سنة ١٤٠٥هـ.

- الإنصاف : لابن الأنباري ، تحقيق محي الدين عبدالحميد، دار الفكر.

- الإيضاح العضدي : لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور/ حسن الشاذلي فرهود، الطبعة الأولى.

- البدر الطالع : للشوكاني ، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

- بغية الوعاة : للسيوطي، تحقيق أبوالفضل إبراهيم، عيسى الحلبي، الطبعة الأولى.

- تاريخ التراث العربي ، لفؤاد سزكين، ط: جامعة الإمام محمد بن سعود- ١٤٠٣هـ.

- التبصرة والتذكرة للصيمري، تحقيق الدكتور/ فتحي أحمد مصطفى، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى.

- التصريح بمضمون التوضيح : لخالد الأزهري، عيسى الحلبي وشركاه.

- تعريف الخلف برجال السلف : للحفناوي، الجزائر ١٩٠٧م.

- التعليقة على كتاب سيبويه : لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور/ عوض ابن أحمد القوزي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

- تفسير القرطبي : الطبعة الثانية.

- تفسير الطبري، تحقيق محمود شاكر ، دار المعارف بمصر.

- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة : للسيوطي، تحقيق : أبوالفضل إبراهيم، إحياء الكتب الدينية ١٣٧٨هـ.

- الخصائص : لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت.

- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة : لابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد جاد الحق، دار الكتب الحديثة.

- الدر المصون للسمين الحلبي، تحقيق الدكتور أحمد الخراط، دار القلم ١٤١١هـ.

- الدليل الشافي على المنهل الصافي : لابن تغري بردى، تحقيق فهيم شلتوت، مركز البحث العلمي جامعة أم القرى.

- ديوان امرىء القيس : تحقيق أبوالفضل إبراهيم، الطبعة الخامسة، دار المعارف بمصر.

- ديوان جرير : تحقيق نعمان محمد ، دار المعارف بمصر.

- ديوان عمر بن أبي ربيعة : تحقيق محي الدين عبدالحميد، المدني، ١٣٨٤هـ.

- ذيل طبقات الحفاظ : للسيوطي، إحياء التراث العربي.

- رسالة في إعراب أول من حديث البراء : لملا علي القاري، ضمن المجموعة ٥٠ لوحة ١٣٥- وتشرف بملحق التراث بصحيفة المدينة سنة ١٤١٠هـ.

- شذرات الذهب : لابن العماد الحنبلي، دار المسيرة، بيروت.

- شرح ابن يعيش على المفصل : عالم الكتب.

- شرح ألفية ابن مالك : لابن بدر الدين، تحقيق الدكتور/ عبدالحميد السعد، دار الجيل، بيروت.

- شرح التسهيل : لابن مالك، تحقيق الدكتور/ عبدالرحمن السيد، والدكتور/ محمد المختون، دار هجر ١٤١٠هـ.

- شرح الجمل : لابن عصفور، تحقيق الدكتور/ صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف بالعراق ١٤٠٢هـ.

- شرح الرضي على شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحي الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية، بيروت.

- شرح الرضى على الكافية : دار الباز بمكة المكرمة.

- شرح السيرافي على كتاب سيبويه، رسالة دكتوراه بتحقيق أحمد دقماق، كلية اللغة العربية بالأزهر، ١٤٠٨هـ.

- شرح الكافية الشافية : لابن مالك، تحقيق الدكتور/ عبدالمنعم هريدي، مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى.

- شرح النووي على صحيح مسلم : مراجعة الشيخ خليل الميس، بيروت ١٤٠٧هـ.

- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، عالم الكتب ١٤٠٣هـ.

- عبدالرحمن بن خلدون : حياته وآثاره ومظاهر عبقريته ، للدكتور/ عبدالواحد وافي، الطبعة الأولى.

- العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين : لتقي الدين محمد الفاسي ، السنة المحمدية بالقاهرة.

- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الشجري، دار الكتب العلمية، بيروت.

- غريب الحديث : لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي، حيدر آباد الهند.

- فتح الباري بشرح صحيح البخاري : للحافظ ابن حجر العسقلاني، دار المعرفة، بيروت.

- فهرس مخطوطات الظاهرية – العلوم العربية : اسماء الحمصي، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٣هـ.

- الكتاب لسيبويه : تحقيق عبدالسلام هارون، الهيئة المصرية للكتاب ١٣٩٥هـ.

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون : لحاجي خليفة، اسطنبول ١٣٩٧هـ.

- كشف الموطا من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ للشيخ محمد الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية للتوزيع.

- الكليات لأبي البقاء الكفوي، مقابلة عدنان دويش ومحمد المصري، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ١٤١٣هـ.

- ما ينصرف وما لا ينصرف : للزجاج، تحقيق هدى قواعة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامي بالقاهرة ١٣٩١هـ.

- مجاز القرآن : لأبي عبيدة، تحقيق فؤاد سزكين ، الخانجي بمصر.

- المذكر والمؤنث : للفراء، تحقيق الدكتور رمضان عبدالتواب، دار التراث بالقاهرة.
- المستدرك على معجم المؤلفين : لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة ١٤٠٦هـ.
- المستوفى في النحو : لكمال الدين علي بن مسعود الفرقان، تحقيق الدكتور/ محمد بدوي المختون، دار الثقافة العربية بالقاهرة ١٤٠٧هـ.
- معاني القرآن وإعرابه : للزجاج ، تحقيق عبدالجليل شلبي. عالم الكتب، ١٤٠٨هـ.
- معاني القرآن : للفراء ، تحقيق محمد النجاد، وأحمد يوسف نجاتي. عالم الكتب.
- مغني اللبيب لابن هشام ، تحقيق مازن المبارك، ومحمد علي حمدالله، دار الفكر، بيروت.
- المقتضب للمبرد، تحقيق الدكتور/ عبدالخالق عظيمة.
- المقفى الكبير : لتقي الدين المقريزي : تحقيق محمد اليعلاوي، دار الغرب ١٤١١هـ.
- الملخص في ضبط قوانين العربية : تحقيق علي بن سلطان الحكمي، عالم الكتب ١٤٠٥هـ.
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان.
- الموطأ للإمام مالك : تصحيح فؤاد عبدالباقي ، كتاب الشعب.
- النجوم الزاهرة في أخبار ملوك مصر والقاهرة : لابن تغري بردى، المؤسسة العامة للتأليف والترجمة والنشر.

- نزول الغيث المنسجم : لبدر الدين الدماميني ، تحقيق الدكتور/ عبدالخالق الزهراهي، رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية.

- النكت في تفسير كلام سيبويه : للأعلم الشنتمري ، تحقيق زهير عبدالمحسن سلطان، معهد المخطوطات بالكويت ١٤٠٧هـ.

- نيل الابتهاج للتنبكي : حاشية على الديباج المذهب لابن فرحون ١٣٢٩هـ.

# فهرس الموضوعات

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على [سيدنا محمد]

قال الشيخ الامام العالم العامل العلامة وحيد دهره وفريد عصره ابو عبد الله بدر الدين محمد الزركشي الشافعي تغمده الله برحمته واسكنه بحبوحة جنته الحمد لله على ما عم من الانعام وخص بالبيان والافهام والصلاة والسلام على محمد خير الانام المبعوث بجوامع الكلام وعلى آله وصحبه نجوم الظلام اما بعد فاني قصدت في هذا الاملا الى ايضاح ما وقع في صحيح الامام الجليل ابي عبد الله محمد بن اسمعيل البخاري رحمه الله من لفظ غريب او اعراب غامض او نسب عويص او راو يخشى في اسمه التصحيف او خبر ناقص يعلم تتمته او مبهم علم حقيقته او امر وهم فيه او كلام مستغلق يمكن تلافيه او تبيين مطابقة الحديث للتبويب ومشكله على وجه التقريب منتخبا من الاقوال اصحها واحسنها ومن المعاني اوضحها وابينها مع ايجاز العبارة والرمز بالاشارة فان الاكثار داعية الملال وذلك لما رايت تاثير هذا العصر حين قرائه من التهاون بالنسخ المصححة وربما لا يوفقون لحقيقة اللفظ فضلا عن معناه وربما يحرص حذاقهم فيه ويجنح بما يظنه ويبديه وربما المنصف لو كشف عما اشكل لا يجد ما يحصل الغرض الا ملتقطا من نوابغ او مفرقا من تصانيف وارجو ان هذا الاملا يريح من تعب المراجعة والكشف وللمطالعة مع زيادة فوايد وتحقيق مقاصده ويكاد يستغني به اللبيب عن الشرح لان اكثر الحديث ظاهر لا يحتاج لبيان وانما يشرح ما يشكل وسميته التنقيح لالفاظ الجامع الصحيح والله تعالى يجعله خالصا لوجهه الكريم مقربا بالفوز لجنات النعيم ومن اراد استيفا طرق الشرح على الحقيقة فعليه بالكتاب المسمى بالتوشيح في شرح الجامع الصحيح اعان الله تعالى على اكماله بمحمد وآله

باب كيف كان بدء الوحي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يجوز في باب التنوين والاضافة وهو خبر مبتدأ محذوف اي هذا باب ولا يقال كيف لا يضاف لانا نقول الاضافة الى الجملة كلا اضافة وروي باسقاط الباب وروي بدأ بالهمزة من الابتدا او بتركه مع ضم الدال وتشديد الواو من الظهور والاحسن الهمز لانه يجمع المعنيين وقوله الله يجوز فيه الرفع يجوز فيه القاضي وجهين بالرفع بالابتدا او الكسر عطفا على كيف وانها في موضع خفض والتقدير باب كيف كذا وباب معنى قول الله او ذكر قول الله ولا يراد هنا الكيفية اذ لا يكيف كلام الله ومن محاسن ما قيل في تعقيب الباب بحديث النية فعلقه بالاية المذكورة في الترجمة لان الله تعالى اوحى اليه والى الانبيا قبله ان الاعمال بالنيات بدليل قوله تعالى وما امروا الا ليعبدوا الله مخلصين له ومقصده من ذلك ان كل متعلم اراد بعلمه وجه الله نفع عباده

# صور من نماذج المخطوطات

قال العبد ... الى الله تعالى محمد بن ابي بكر بن عمر المخزومي الدماميني المالكي لطف الله به

[illegible]

الورقة الاولى

كتاب مصابيح الجامع الصحيح

الثالث من كتاب مصابيح الجامع الصحيح تأليف العلامة بدر الدين الدماميني المالكي

المناقب المغازي التفسير فضائل القرآن
النكاح الطلاق النفقات الأطعمة
العقيقة الصيد والذبائح الأضاحي الأشربة
المرضى الطب اللباس الأدب
الاستئذان الدعوات الرقاق القدر
الأيمان الكفارات الفرائض الحدود
المحاربين الديات استتابة المرتدين الإكراه
الحيل التعبير الفتن الأحكام
التمني أخبار الآحاد الاعتصام التوحيد

الثالث من كتاب مصابيح الجامع

الصحيـــح

خشية الدين للناس ما حصل من حلو الجامع وفوائد مع ما الكفاني عنا من العنا وذلك
بطول النفس في هذا الكتاب مع لا تلفت في كثير مما كتبوه من آفات الاطناب بل ادعو به
ما اهم وهنك باشارة ما فيه كاف من المشكلات وان لم اوسع ذيله من فضوله وشرح
المعنى حتى في الطرف اوسنة الوهم وكون الغير اتقن فيها خطرا من الزبالة
في جمع النفوس نصير والحق بمذهبي فانا والله من ذوي المقتدر ومن الله استمد الاخلاص
في القول والعمل والله ارغب ان يكلفنا من خير الدنيا والاخرة غاية الامل وما
ذلك على الله ببعيد والله المسؤول ان يجعله مغفرا لنا اجمعين بمنه وكرمه امين
قال [illegible] البخاري رحمه الله تعالى باب [illegible] هو خبر مبتدأ محذوف اي هذا باب ويروى
بالتنوين فقوله [illegible] وبين جملة [illegible] لها
من الاعراب واي ما لبيان ما بعد الباب لاجله ويروى بترك التنوين [illegible] لا الى الاضافة
تلك الجملة [illegible] باو قلت لا يضاف الى الجملة الا اسما محصورة
ذكرها النحاة وليس الباب منها قلت هذا انما هو في الجملة التي لا يراد بها لفظها واما
ما اريد به لفظه من الجمل فهو في حكم المفرد [illegible] لا يختص بالاسماء الاخرى
انه يقول [illegible] قام ابوه من قولك زيد قام ابوه وفي ومعنى لا اله الا الله [illegible]
لا الهيه لله تعالى ونفيها عما سواه الى غير ذلك وهنا اريد لفظ الجملة والاصل هذا باب
شرح كيف كان بدئ الوحي اي باب شرح هذا الكلام ثم حذف المضاف واقيم المضاف
اليه مقامه وقد استشكل [illegible] ابن هشام في تعليقه لا لانه من الالفاظ المخصوصة
التي تضاف الى الجملة غير ظاهر ولا يخفى سقوط قول الزركشي لا يجوز فيه لا يضاف اليها
لانا نقول الاضافة الى الجملة كلا اضافة انتهى [illegible] في تعميم [illegible]
كلمة باب وبدء [illegible] مفتوحة [illegible] ساكنة بهمزة من الابتدا ويروى
بدو [illegible] كظهور [illegible] ومعنى وهو الاحسن الاول [illegible] المعنى الى
الثاني [illegible] اما بكسر اللام [illegible] معطوف على محل الجملة
السابقة [illegible] وان [illegible] على كيف [illegible]
انه مبتدأ [illegible] وقول الله تعالى [illegible] هذا الباب [illegible]
[illegible] وضع الميم [illegible] حلي [illegible]
الى حميد [illegible] عبد العزي [illegible] حرك [illegible]
[illegible] والمشهور [illegible] وحكى [illegible]
[illegible] مفتوحة [illegible] ساكنة منسوب الى [illegible] ابن مرة [illegible] مفتوحة
[illegible] وافتتح هذا الباب من الاحاديث بقوله [illegible]
[illegible] الحديث اما الاية [illegible] التي في الترجمة والجامع بينهما ان
الله [illegible] الى محمد صلى الله عليه وسلم والى الانبياء من قبله انما الاعمال بالنيات [illegible]
[illegible] الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين الاية [illegible] انما [illegible]
[illegible] لان [illegible] اشتمل على [illegible] الى الله تعالى [illegible] النبوة [illegible]

**الورقة الاخيرة**

**كتاب مصابيح الجامع الصحيح**

على احسن الوجوه واكملها والحمد لله وحده وسبحان الله
وبحمده سبحان الله العظيم وكملت هذا الجزء لطيف
المعارج ومتلقى [illegible] صاحبه التلقيب من اول هذا الكتاب
بجميع الكتب جامع وتسهيلا على من طالع هذا ما انتهينا
اليه هذا التوضيح لمراد النماذج بالتهذيب على نمط العبارة
محدودة وانما غايته في جوابه فهذا الجامع ثمرة النظر
وبه الاستعانة [illegible] في صدر المؤلف ونسخ لعدم الامثال [illegible]
ما [illegible] الكتب فلا الام فقد الملت الجملة من كل مكان
[illegible] بجملتها [illegible] حسب الامكان [illegible]
[illegible] ثبت [illegible] بعد احوال الدهر [illegible]
[illegible] بمنه وكرمه

وكان انتهاء هذا التأليف [illegible] بلاد اليمن قبل
[illegible] يوم الثلاثاء العاشر من شهر ربيع الاول سنة عشرين
وثماني مائة على يد مؤلفه العبد الفقير الى الله تعالى
محمد بن ابي بكر بن عمر بن ابي بكر المخزومي [illegible] الدماميني
المالكي حامدا لله رب العالمين ومصليا على رسوله
محمد خاتم النبيين وعلى اله وصحبه اجمعين وسلم
ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
وكان الفراغ من نساخة هذا التأليف المبارك في الثامن من شهر
ربيع الاول سنة اربع وستين وثمانمائة احسن الله [illegible]
[illegible] بلاغة كما [illegible]